حرف ع

مؤلف

تلخيص [illegible] شرح المختصر الموسوم بالبناء والأساس

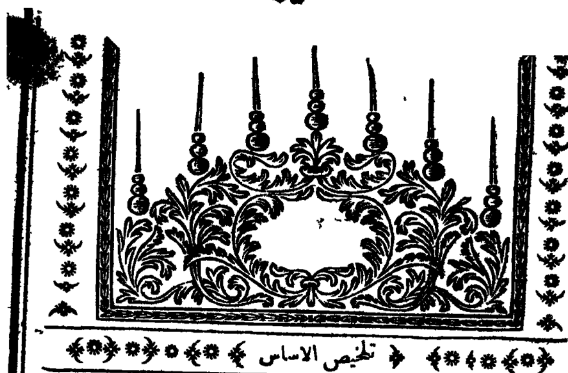
للشيخ علي بن عثمان

سنة ١٢٩٣

في مطبعة الحاج محرم افندي

(سم 17 × 22)

96 ص



تلخيص الاساس

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن تقدس ذاته عن اللفيف والمثال * وتنزهت صفاته عن النقصان والزوال * وكرم بعض عباده بتصحيح البال * وعم لطفه ايانا باعطاء المضاعف من النوال * وجعل اعنة اختيارنا مصروفة الى ما به سلامة البال والحال * صل على من ارشدنا الى طريق به السلامة عن السلاسل والاضلال * وعلى آله واصحابه الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر بصحة المقال * واحبابه الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي عليه السلام والملك المتعال (اما بعد) فيقول الفقير الى الله الملك الاعلى على بن عثمان اسكنهما الله تعالى فى فردوس الاعلى من الجنان * لما كان علم التصريف ركنا واحدا من اركان العلوم العربية * الوسيلة الى دخول الجنان والذريعة والاسباب القوية * الى رضاء الرحمن وقد صنف فيه مطولات شافية * ومختصرات صافية * من جملتها المختصر الموسوم بالبناء والاساس الذى هو شرحه المؤلف استاذنا * ومولانا ومن كل وجه اولانا * وهو المحقق المدقق احمد رشدى القره اغاجى * عامله الله بلطفه الخفى * وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب الى المحراب * ولا رطب ولا يابس

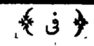
من هذا الفن الا فى ذلك الكتاب ۞ وقد سأل منى بعض الاذكياء المستفيدين منا ۞ ان الخصه بعبارة سهلة مفيدة للمبتدئين عنه تعالى منا ۞ لكون احاطة مسائله عسيرة للطالبين ۞ بل لبعض المعلمين الفاضلين ۞ واعرضت عن هذا الخطاب صدا ۞ خوفا من ان اكون للاستفادة معارضا وندا ۞ ومع كونى فى هذا التردد رأيت استاذى فى المنام ۞ فى ليلة مباركة مع انى على وضوء انام ۞ وهو رحمه الله يريد التوضؤ بين الحيطان ۞ وصببت الماء على يديه مع ان عندى طالبين من الخلان ۞ وقال رحمه الله يابنى تفضل الى مدارسى مع الاخوان ۞ فذهبنا اليها ورأينا انها روضة من رياض دار السلام ۞ يسر الله لنا بشفاعة حبيبه ولاساتذته الكرام ۞ فاشار الى هذا العمل فيها بشارة واطافة وحسن الكلام ۞ ولمافهم منه الاجازة ۞ اجبت سؤلهم على وجه الوجازة ۞ واضفت اليه بعض الفوائد ۞ وهى من الاوائل كالفرائد ۞ (وسميته تلخيص الاساس) ۞ ونعوذ بالله من الجنة والناس ۞ ثم المأمول من الناظرين ان يعذرونى فى سهوى ويصلحوا بحسن الاصلاح ۞ يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح ۞ ونسئل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله فى كل حين ۞ ويجعله ذخرا ليوم الدين ۞ انه ولى التوفيق ۞ وهو حسبى وجاعل التوفيق خير رفيق ۞

قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب المجيد وامتثالا بحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالحين وحديث البسملة كل امر ذى بال لايبدأ اولم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابترای قليل البركة فان قلت لم ترك المصنف الامتثال بالحمدلة قلنا ههنا امور ثلثة احدها الابتداء بالبسملة وثانيها جمع البسملة والحمدلة وثالثها تأخير الحمدلة من البسملة اذا ذكرا معا فالامتثال بالاول والثالث لازم وبالثانى غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد البسملة كما فعله المصنف خرقا للاجماع لانه انما انعقد الاجماع على ذكر الحمدلة بعد البسملة لا على ذكرهما معا ويؤيد ماقلنا ماقاله بعض شراح البخارى بان فى صحة حديث التحميد مقالا فلايصلح للحجة وقد وقع كتب رسول الله عليه السلام الى الملوك وكتبه القضايا مفتتحة بالتسمية دون التحميد

وقال الامام النووى فى شرح المسلم ان رسول الله عليه السلام كتب الى هرقل بالتسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب الى ان لفظ الحمد انما يحتاج اليه فى الخطب دون الرسائل والوثائق ويمكن ان يجاب بان الحمد حقيقة اظهار صفات الكمال وهو حاصل فى التسمية او بان تركه هضما لنفسه وقيل هو من قبيل الاكتفاء كما فى قوله تعالى (وجعلكم سرابيل تقيكم الحر) والتقدير تقيكم الحر والبرد فتأمل وقال الاستاذ وامثال الحمد شئ غير مختص بالكتابة بل يجوزان يستعان بالذكر والكتابة فى التسمية وبالذكر فقط فى التحميد انتهى (ثم ان الباء فى بسم الله للملابسة اى الملاصقة والاتصال عند الزمخشرى رحمه الله ٥ وللاستعانة عند البيضاوى ولعل هذا هو الحق (فان قلت هذا يشعر كون اسمه تعالى آلة فيخل بالتعظيم (قلنا كونها للاستعانة بمعنى ان اسمه تعالى شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه لا بمعنى انه آلة حقيقة حتى يخل بالتعظيم قال السيد الشريف قدس سره فى حواشى الكشاف ان كون اسم الله تعالى آلة ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع الى معنى التبرك وقد رجح الاستعانة بانه يدل على ان الفعل بدون اسم الله تعالى كلا فعل فهو اولى من هذه الحيثية من الحمل على التلبس انتهى والباء متعلق بمقدر فعل خاص مؤخر اى بسم الله الخ ء الف او اقرأ مثلا فهى جملة فعلية على الاصح ٢ والاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية لا يجمع على اسماء ويجمع جمعه على اسامى كسا جد واصله سمو بكسر الفاء وسكون العين كحمل وجمعه احمال فظهر انه مشتق من السمو بمعنى الارتفاع وناقص واوى وحذف آخره على غير القياس لمجرد التخفيف لكثرة استعماله ففعل به ما فعل فكان ما كان وعند الكوفيين انه مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه كالعلامة المعرفة للمسمى فاصله وسم حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث فى آخره كما فى زنة وعدة اصلهما وزن ووعد فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت همزة الوصل فى اوله لصحة الابتداء وقيل عوض عنها والاول حق لانها لو كانت عوضا لما حذفت وثمرة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين

٥ كما فى قولهم كتبت بالقلم فالقلم آلة للكتابة منه

٢ قوله على الاصح هذا قيد لمجموع الثلثة بل لاربعة فتبصر منه



فى الشرح وانما قال بسم الله ولم يقل بالله للفرق بين اليمين والتيمن ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها (والله علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية واعلم انه كما تحيرت العقول فى ذاته وصفاته فكذلك فى اللفظ الدال عليه انه اسم اوصفة مشتق اوغير مشتق علم اوغير علم والاظهر انه وصف فى اصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل فى غيره صار كالعلم له تعالى لاعلم لانه اعاوضع لشىء بملاحظة جميع مشخصاته وهى لاتتصور فى حق الله تعالى اصله اله بمعنى معبود مطلقا او متحير فيه اوسكون اومفروغ او ملتجأ اليه فحذفت الهمزة على غير القياس وعوضت عنها الالف واللام فكان علما معهما اوكالعلم على ما عرفته آنفا وكان الالف واللام بمنزلة الحرف الاصلى فلذلك يصح ان يقال ياالله بالقطع كالم يكن حرف تعريف والا لما جاز اجتماعهما مع حرف النداء التى هى من آلات التعريف ايضا وقيل اصله الاله وقيل لاه بمعنى الارتفاع ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفين دالين على الجمال ليعلم انه ذوالجلال والاكرام سبقت رحمته على غضبه فقال الرحمن الرحيم فان قلت اذا كانت لفظة الجلالة اسما للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال فافائدة ذكرهما بعدها قلت هذا تصريح بماعلم ضمنا اومن باب الاحتراس وهوان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بمايدفعه ويسمى هذا تكميلا اطنابيا على ماتقرر فى علم المعانى والمشهور انهما صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بالكسر بعد النقل الى رحم بالضم لان الصفة المشبهة لا تبنى الا من اللازم لكن فى التحقيق انهما اسمان بنيا لافادة المبالغة معناهما واحد وهو ذوالرحمة وهو فى اللغة رقة القلب والانعطاف المقتضى للتفضل والاحسان واسماء الله تعالى واوصافه انما تؤخذ باعتبار الغايات التى هى الافعال دون المبادى التى هى انفعالات فتدبر والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولذا يقال يارحمن الدنيا

لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن من قبيل
يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا وقدم الرحمن على الرحيم لتقدم رحمة
الدنيا ولانه كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى اذا كان معرفا باللام
كالاطلاق لفظة الله على غيره ثم قال (اعلم) بخطاب عام لمن يستفيد فيتناول
الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث وان كان اصل
الخطاب لمعين لكونه قسما من المعارف ويحتمل ان يكون خاصا بمخاطب
معين وعلى التقديرين يكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الخاص وارادة
العام اوذكر المقيد وارادة المطلق وفى الاول من قبيل اطلاق الحاضر
على الغائب بعلاقة التضاد ويحتمل ان يكون استعارة مصرحة بتشبيه
الغائب بالحاضر وذكر المشبه به وارادة المشبه هكذا افاده بعض الافاضل
وما قيل انه خطاب لنفسه بطريق التجريد كان المصنف جرد عن نفسه
شخصا فخاطبه فلا يناسب المقام لان المقام مقام الافادة والمفيد والمستفيد
لا يكون كلاهما شخصا واحدا وبعبارة اوضح لا يكون شخص واحد
متكلما ومخاطبا لان خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين
فى محله مع ان هذا القائل اعترف كون المقام مقام الافادة والحث للمتعلمين
الطالبين فاستبان من هذا التحقيق ان المفرد اولى من ان يقال اعلموا
على صيغة الجمع لعدم شموله ما دون الثلث على الاصح بخلاف اعلم فانه
يشمل الكل على ما عرفته ولذا قال اعلم (ان ابواب التصريف) ان بالفتح
والتشديد من الحروف المصدرية التى هى ان وان وما اسمها ابواب وخبرها
قوله خمسة وثلثون فان قلت كيف يأول الخبر بالمصدر هنا مع ان التأويلات
المشهورة لاتجرى قلت يقدر الكون ويضاف الى اسمها والخبر يكون خبرا
للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولا لاعلم قائما مقام المفعولين على ماقاله
الفاضل الجامى ٧ قدس الله سره السامى فالمعنى هنا اعلم ان كون ابواب
التصريف خمسة وثلثين والابواب جمع باب اصله بوب قلبت الواو الفا
ويجئ جمعه على ابوبة ايضا كافعلة وتصغيره بويب والمراد من الباب
النوع (والتصريف علم لهذا الفن ولامه مزيدة للمح الوصفية اى الاشارة
الى انه وصف فى الاصل لانه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة لان

٧ حيث قال فى بحث الحروف المصدرية فان تعذر التأويل بالمصدر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا انتهى وقد عرفت انه متعذر هنا فيقدر الكون لما قلنا هذا ولاتكونن من المنكرين منه

العلم اذا نقل عن الوصف الى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس دخوله مطردا الا يرى انك لاتقول فى محمد وعلى المحمد والعلى وهذا احد الاقسام الثلثة للعلم وثانيها مايمتنع استعماله مع اللام اذا لم يقع ٧ اشتراك اتفاقى وهو ما لم يكن فى الاصل المنقول عنه معنى المدح اوالذم كزيد وعمرو وثالثها مايسمى علما اتفاقيا وهوماكان فى الاصل اسم جنس خص لمفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعنى كونه علما ليس بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة اواللام فى شئ بعينه ويسمى هذا القسم علما غالبا ايضا فعلم ان هذا القسم على نوعين النوع الاول مااستعمل باللام كالصعق لشخص اصابه صاعقة والعيوق لكوكب مضئ مائل الحمرة يذهب خلف الثريا ولايتقدمه والنوع الثانى كابن العباس وابن الزبير اذا عرفت هذا فاعلم ان التصريف ليس من العلم الاتفاقى بل من العلم القصدى الذى يجوز دخول اللام فيه كالحسن والحسين وغيرهما لانك قدعرفت انه فى الاصل مصدر نقل عنه وجعل علما لهذا الفن وهو علم تعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لمابينهما من المناسبة لان التصريف فى الاصل التغيير وفى هذا العلم تغييرات الكلمات وقد عرف بعضهم كالزنجانى بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها والحمل على معناه الاصلى المنقول عنه بعيد وخلاف الظاهر فحاصل المعنى ان انواع الكلمات المبينة فى علم التصريف (خمسة وثلثون) على مقتضى ترتيبه لانه عد الثلاثى ستة وما زيد عليه خمسة وعشرين والرباعى واحدا وما زيد عليه ثلثة فالمجموع خمسة وثلثون وان زاد البعض اونقص على ما سنبينه ان شاء الله تعالى (بابا) فان قلت هذا مستدرك بعد ذكر الابواب فى قوله ان ابواب التصريف (قلنا ذكر بعض الشارحين انه تمييز للتأكيد وقال العلامة التفتازانى فى المطول ان ذراعا فى قوله تعالى زرعها سبعون ذراعا تمييز للتأكيد وقال الفاضل السيالكوتى فى حاشية قوله للتأكيد اى مجازا وان كان وضع التمييز لدفع الابهام هذا اذا كان المراد من زرعها ذراعها واما اذا كان المراد منه مزروعها اى ذات السنبلة فالتمييز على حقيقته واقول وفيما نحن فيه

٧ واما اذا وقع اشتراك اتفاقى يجوز دخول اللام وعدمه والاضافة فتأمل فيه وفى مثاله ولاتغتر بعدم مطابقتهما منه

ايضا يجوز ان يكون التميز على حقيقته لانه لما ذكر الابواب على صيغة الجمع وقع الابهام بان الابواب هو معتبر على طريق الجمعية اوعلى طريق الانفراد فان اعتبر على طريق الجمعية يلزم ان تكون الابواب مائة وخمسة اوازيد لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة فى الخمسة والثلثين يكون المجموع مائة وخمسة واذا اعتبر على طريق الانفراد يكون المجموع خمسة وثلثين فازال ذلك الابهام بقوله بابا يعنى انه معتبر على الانفراد فثبت التميز على حقيقته وهذا ٢ كما يقال فى مثل الازمنة الثلثة ان الثلثة تابع للزمان الذى هو مفرد معدوده ولايتبع لفظ الازمنة لانه لوكان تابعا للفظه لاختل الفرض لانه يقتضى ان يكون الازمنة تسعة اوازيد لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة فى الثلثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المق خذهذه القاعدة فانها تنفعك فى مواضع كثيرة (ستة) مبتدأ المخصصة بالصفة اعنى قوله (منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين وخبره قوله (للثلاثى) اى ستة كائنة منها للثلاثى اى المنسوب الى ثلاث من غير اعتبار التكرار اى ثالثة ثلثة ويجوز ان يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كالكرسى وكذا الرباعى وامثالهما (المجرد) اى الخالى عن الزيادة لان التجريد بمعنى التجرد والخلو اومبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى فلان ضيق فم البئر اذا حفرها ضيق الفم وفى سبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما انحصرت الابواب فى الستة لان عين الماضى منه اما مفتوح اومكسور اومضموم فان كان مفتوحا فلايخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا اومكسورا اومضموما والاول الباب الثالث والثانى الباب الثانى والثالث الباب الاول وان كان عين الماضى مكسورا فلايخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا اومكسورا اومضموما والاول الباب الرابع والثانى الباب السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين المتغايرين فى باب واحد وان كان مضموما فعين مضارعه اما مضموم اومكسور اومفتوح والاول الباب الخامس وكل من الثانى والثالث ساقط لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضوا بمخالفة عين مضارعه اياه

٢ فان قلت هل يجرى هذه القاعدة اذا كان اسم العدد خبرا كما فى الصفة قلت نعم لان الخبر فى حكم الصفة عن المبتدأ ويدل عليه ماقاله الخادمى فى البريقة شرح الطريقة فى قوله وهى اى الامور المهمة قيل الاولى ثلث لعل وجه الاولوية التطابق فى التأنيث لكن يدفعه مايقال من ان اسم العدد تابع على مفرد موصوفه انتهى وفيه دلالة صريحة على ماقلنا فافهم منه

الى ذلك فاذا سقط ثلثة من التسعة المحتملة بقى ستة لايقال الاحتمالات ترتقى على ازيد من التسعة باعتبار حركات الفاء وسكونها ولام الفعل كذلك وسكون العين لانانقول الفاء لايكون الامفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام والعين لايكون الامتحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم على ما عرفته آنفا واما ذكره السائل ففرض محض ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضيه (الباب الاول) اللام حرف تعريف فان اشير بها الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهى لام العهد الخارجى وان اشير الى مفهومه وحقيقته فلا يخلو اما ان يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هوهو باعتبار حضوره وتعينه فى الذهن من غير اعتبار تحققه و وجوده فى الخارج فهى لام الجنس والحقيقة واما ان يؤخذ من حيث تحققه ووجوده فى الخارج بمعونة القرائن فحينئذ ان دلت القرينة على تحققه فى بعض غيرمعين فهى لام العهد الذهنى كقوله تعالى حكاية فاكله الذئب وان لم تدل على البعض تقول ان ذلك المفهوم متحقق فى الجميع لئلا يلزم الترجيح بلامرجح فهى لام الاستغراق فالمأخوذ فى كل من الثلثة هوالمفهوم من حيث الحضور والتعين لاختلاف الواقع فى المعانى الثلثة اختلاف بالاعتبار والاخذ فقط لالاختلاف بالذات هذا هوالمختار عند المحققين اذا عرفت هذا فاللام فى الباب للعهد الخارجى وهى لام قصد بها الاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها ثم ان الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لايجب ان يكون شخصية وجزئية بل قدتكون نوعية كما فى ارادة الرومى من الانسان اذ الحصة بمعنى القسم والاخص من المفهوم والقسم والاخص لايجب ان يكون جزئيا حقيقيا ثم ذكر تلك الحصة اعم من ان يكون صراحة اوكناية وهنا ذكر كناية فى قوله ستة منها فوجه الكناية ان المراد منه ستة ابواب اوالمعنى سته من الابواب الخمسة والثلثين والابواب جمع وهو مايدل على المجموع والفرد فى ضمنه (فان قلت الباب الاول الذى هو حصة من الابواب اهومن قبيل الشخصى ام من قبيل النوعى (قلنا هومن الثانى لان الباب الاول نوع كان تحتها

الكلمات التي هي الاشخاص كنصر ينصر وخرج يخرج وغيرهما (فان قلت كون الباب بمعنى النوع حقيقة ام مجاز (قلنا قال بعض شراح الملتقى الباب في اللغة بمعنى النوع انتهى اقول هذا مخالف لما ذكر في كثير من كتب اللغة من انه مدخل الدار او الحجرة مثلا ولذا قال الاستاذ روح الله روحه واسكنه بحبوحة جنانه ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة اصلية وقوله الاول ترشيح او تجريد والاول في اللغة نقيض الآخر اصله وول ادغمت الواو الاولى في الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة في اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما بمعنى قبل ويكون منصرفا وثانيهما ان يكون صفة اوافعل تفضيل بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وفي الاصطلاح مايكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغني الامر عن قيد الاول لانه لايعلم الاولية بناء على ان لام العهد لايشار بها الى اوصاف المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله على ما حققه الفاضل العصام ثم المراد من النوع الذي اريد من الباب ليس بنوع منطقي بل نوع لغوي تدبر (فعل يفعل) هذا بمجموعه خبر لقوله الباب الاول فان قلت كيف يكون المجموع خبرا من غير عطف يفعل على فعل قلت هذا المجموع علم لجنس مايوزن به من الصيغ من الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهي وغيرها من الكلمات المتصرفة التي تجيء من الباب الاول وكذلك نظائره ولذا يقال نصر او ينصر اوناصر مثلا من الباب الاول ولايقال لكل واحد منها هو باب اول فان قيل اذا كان فعل يفعل علما فمن اي قسم من اقسام الكلمة قلت هو من قسم الاسم لانه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعي ونظيره اسامة علم لجنس الاسد على ما بيناه في شرحنا على الوضعية فان قلت لم اختاروا فعل يفعل للوزن دون سائر الافعال قلنا لوجود الحروف الثلثة فيه من المخارج الثلثة اعني الشفة والفم والحلق لان الفاء شفوي والعين حلقي واللام فمي مع انه اعم الافعال من جهة المعنى لانه يقال فعل النصرة وفعل الضرب والجلوس وغيرها هذا ما قالوا ولكن هذا منقوض بعمل

لانه كفعل فى جميع ماذكرتأمل (وموزونه) المراد بالوزن هنا الوزن التصريفى وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه لا الوزن العروضى الغير المعبر فيه بهذا الضمير اما راجع الى الموزون به ويعبر عنه بالوزن والميزان وقد عرفته فالتقدير هذا موزون به وموزونه واما راجع الى الباب الاول والاول اقرب لفظا ومعنى (نصر ينصر) مثلا لان الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد فنصر كفعل فى الحركات وعدد الحروف وينصر كيفعل فيهما وفى السكون فان قلت لم لم يذكر المصدر قلت تنبيها على ان مصدر الثلاثى ان كان غير ميمى غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعيا ومابينوا من ان المصدر من الباب الاول هكذا ومن الثانى كذا الى آخر ماقالوا فهو مبنى على الغالب يعنى ان بيانهم هذا اكثرى لاكلى فلا يكون قياسيا على ما ذكره ائمة اللغة وانما جاء من هذا الباب الصحيح والاجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدى ولا يجئ ماعداها من الاقسام السبعة على ماقالوا (وعلامته) الواو اما استينافية اوعاطفة اواعتراضية والضمير راجع الى الباب الاول اى مايعلم به الباب الاول اذ العلامة فى اللغة الامارة كالمنارة للمسجد على ما بينه ابن ملك فى شرح المنار وانما لم يقل وخاصته لان الخاصة تطلق على مايوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره ويجوز انفكاكه وتكون شاملة وغير شاملة واما العلامة فقد تطلق على مايوجد فى الشئ وفى غيره ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة ولما امتنع انفكاك كون عين الماضى مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الاول وكان شمول ذلك الكون لجميع افراد الباب الاول لازما عبر المصنف عن ذلك الكون بالعلامة دون الخاصة فتفطن فتح الله عليك (ان يكون عين فعله) وهذه الجملة اعنى قوله ان يكون عين فعله مفتوحا ومضموما خبر لقوله وعلامته بعد التأويل بالمصدر اى كون عين فعله والجملة الكبرى اسمية لامحل لها استينافية اومعطوفة على جملة سابقة اواعتراضية وضمير فعله راجع الى الباب الاول والمراد بالفعل بكسر الفاء اصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة واما بالفتح

قصد ز فعل يفعل على ما قاله السعد فى شرح الزنجانى ثم ان الفعل اما علاجى ان احتيج فى حدوثه الى تحريك عضو كضرب وشتم واما غيرعلاجى ان لم يحتج كعلم وظن (مفتوحا فى) الفعل (الماضى) وهو الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى فان قيل هذا التعريف دورى لذكر الماضى فيه قلنا المراد من المعرف صناعى والماضى المذكور فى التعريف لغوى فلا دور والمراد من الدلالة الدلالة الوضعية فلا ينتقض التعريف جمعا بقولنا ان ضربت ضربت ومنعا بلم يضرب لان دلالة الاول على الاستقبال ليست بالوضع بل بواسطة ان الشرطية ودلالة الثانى على الزمان الماضى ايضا ليست بالوضع بل بدخول لم والمراد بالماضى الذى هو المعرف ما يكون متصرفا فلا ينتقض جمعا بنعم وبئس وليس وعسى لانها غير متصرفة فلا يضر خروجها عن التعريف ويمكن ان يجاب بان هذه الافعال تدل على الزمان فى اصل الوضع والتجرد عارض فلا اعتداد به كما فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت على ما ذكره السعد رحمه الله (ومضموما فى) الفعل (المضارع) وهو ما كان فى اوله احدى الزوائد الاربع بشرط ان تكون تلك الحروف زائدة على الماضى وهى حروف اتين فلا ينتقض بمثل نصر فان النون فيه وان كان من حروف اتين الا انه ليس بزائد على الماضى واعترض على هذا التعريف بمثل يزيد ويشكر ويعوق ويغوث اعلاما لانها لا يصدق عليها المعرف اعنى المضارع مع ان التعريف صادق عليها فلا يكون مانعا لاغياره واجيب بان هذه داخلة فى المعرف بحسب اصل الوضع لوجود حرف المضارعة فيها لان كل واحد منها مضارع فى الاصل والاسمية عارضة فلا اعتبار ثم ان المضارع يصلح بحسب الاستعمال لاحد الزمانين الحال والاستقبال ويحتملهما لكونه مشتركا بينهما بالوضع اشتراكا لفظيا على ما ذهب اليه السيد السند قدس سره وهو الاصح ولذا يحتاج الى القرينة فى استعمال احدهما كلفظ ما والآن للحال ومثل غد اوان ولا والسين وسوف للاستقبال وقيل حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وقيل بالعكس وانما سمى مضارعا لمضارعته ومشابهته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا على الاصح كما بين فى محله (وبناؤه) الواو

فيه كالواو فى وعلا منه و الظاهر ان اضافة البناء الى الضمير الراجع الى الباب الاول لامية كغلام زيد وعلم الفقه لان البناء عام والباب الاول خاص واضافة العام الى الخاص لامية وعموم البناء هنا لكونه شاملا للباب الاول وغيره من الابواب لان البناء عبارة عن عدد الحروف الكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع فيشمل الابواب كلها قبل الاضافة وبعدها يختص بالباب الاول مثلا والمعنى وبناؤه مختص للباب الاول كائن (للتعدية) اى لان يتعدى اوبجيئه يعنى ان بناءه منقسم على قسمى الاول متعد وهو ما يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وافراد هذا القسم كثير واليه اشار بقوله (غالبا) اى كونا غالبا ويجوز ان يكون حالا من فاعل الظرف والقسم الثانى لازم وهو ما لايكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وافراده اقل بالنسبة الى القسم الاول واليه اشار بقوله (وقد يكون) اى بناء الباب الاول (لازما) اى غير موقوف على ذكره وكلمة قد هنا للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل اى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه اى ما هم عليه اقل معلوماته تعالى على مافى المغنى فكلمة قد هنا يجوزان يكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما يكون بناء الباب الاول لازما ويجوزان يكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى انما هو البناء اللازم اى الكلمات اللازمة اقل بناء الباب الاول اى اقل كلماته على ما اشرنا اليه والاول اظهر بحسب العبارة والثانى انسب بحسب المرام عند من هو عارف باسلوب الكلام خذ هذا فان الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق فى هذا المقام ووجهوا بما لايرضى به صاحب هذا الكلام (واعلم انه قد يوجد لغة فى باب واحد متعديا ولازما كالنقص قال فى مختار الصحاح نقص الشئ من باب نصر ونقصا نا ايضا ونقصه غيره يتعدى ويلزم يعنى يكون متعديا ولازما قلت النقص مصدر المتعدى والنقصان مصدر اللازم والمتعدى يتعدى الى مفعولين تقول نقصه حقه قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا واما قولك نقص المال درهما والبر مدا فدرهما ومدا التمييز انتهى كلامه وكذا الزيادة من الباب الثانى يتعدى ويلزم قال

فى المختار وايضا الزيادة النمو وبابه باع وزيادة ايضا وزاده الله خيرا قلت يقال زاد الشئ وزاده غيره ولازم ومتعد الى مفعولين وقولك زاد المال درهما والبر مدا فدرهما ومدا تمييز انتهى وقد يكون فى بابين يكون من احدهما متعديا والآخر لازما مثل حزنه بالضم فهو محزون من الباب الخامس ايضا وحزن بالكسر فهو حزين من الباب الرابع فمن الاول قوله تعالى لايحزنهم الفزع الاكبر ومن الثانى قوله تعالى ولا هم يحزنون كذا قال الاستاد رحمه الله لكن فى المثال الاخير اعنى الحزن نظرتأمل وكذا كلمة حرم يتعدى ويلزم ويجئ من الباب الخامس ومن الثانى فمن الخامس لازم ومن الثانى متعد والتمثيل فى الشرح (مثال الفعل المتعدى) فان قلت ما الفرق بين المثال والشاهد قلت المثال هو الجزئى الذى يذكر لايضاح القاعدة الكلية وايصالها الى فهم المستفيد والشاهد هو الجزئى الذى يذكر لاثبات القاعدة الكلية مع الايضاح بشرط ان يكون من القرآن او الحديث او من كلام من يوثق به فبينهما عموم وخصوص من وجه فالشاهد اخص مطلقا لكونه مشروطا بالشرط المذكور على ماذكره العلامة التفتازانى فى المطول وبينه فى هامشه عليه فكل شاهد مثال من غير عكس كلى ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وابرازه فى معرض الشاهد (نحو نصر زيد عمرا) بالالف لابالواو (والنحو له معان القصد والجهة والمقدار والمثل والنوع وهذه خمسة معان يجمعها على الترتيب قول الشاعر * نحونا نحو دارك يا حبيبي * لقينا نحو الف من رقيبي * وجدناهم جياعا نحو كلب * تمنوا منك نحوا من شرابي * والمعنى قصدنا جهة دارك يامحبوبى ولقينا مقدار الف من رقيبى وعدوى ووجدنا هم اى الرقيب الكثير جياعا هو ضد الشبعان نحو كلب اى مثل كلب تمنوا اى سئلوا على سبيل التمنى منك يا حبيبي نوعا من شراب وقد يجئ بمعنى الصرف نحوت بصرى اليه اى صرفته اليه ويجئ اسما لقبيلة يقال لهم بنونحو وهم قوم من العرب ويطلق على فن مخصوص تعرف فيه احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء على ما ذكره السكاكى فى المفتاح والمراد هنا معنى المثل فان قلت ان لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد

لا طائل تحته بل هو قيد مفسد يقتضى ان لايكون نفس نصر زيد عمرا
مثالا للمتعدى بل المثال نحوه وشبهه وليس كذلك بل المثال نفسه ونحوه
معا قلنا لا نسلم انه زائد وقيد مفسد بل هو قيد لازم يستعمل فى تكثير
الامثلة فاصل التركيب مثال المتعدى نصر زيد عمرا ونحوه بطريق
عطف المضاف الى ضمير يرجع الى هذا التركيب ثم حذف المضاف
اليه الذى هو الضمير فبقى ونحو ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذى
هو النحو على هذا التركيب وشاع بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كأنه
حقيقة عرفية على ما نقل الاستاذ عن استاذه محمد الامين الاسلامبولى
وتوضيح المثال ان نصر فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولا شك
ان فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه لان النصرة يقتضى الناصر
والمنصور يقال نصره اى اعانه ونصر الغيث الارض اى اعانها قال
ابو عبيدة فى قوله تعالى من كان يظن ان لن ينصره الله اى لن يرزقه
على ماذكره التفتازانى فى شرح الزنجانى واعلم انه مما ينبغى ان ينبه عليه
ان عمرا الواقع مفعولا هنا لم يكتب بالواو لان الواو الواقعة فيه للفرق بين عمر
وعمرو والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لان عمرا اذا كان
منصوبا ومفعولا يكتب بالالف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر
يكتب بلا الف ولا تنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديرى والعلمية
فلا يحتاج الفرق بينهما الى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه
ويكتبونه بالواو فى الاحوال الثلث (ومثال) الفعل (اللازم نحو خرج زيد)
وتوضيح المثال ان خرج فعل وزيد فاعله ولاشك ان فهم المعنى لم يتوقف على
شئ غير الفاعل اذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد ولم يتجاوز اياه
فبذلك الاعتبار يكون لازما وسيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى (المتعدى)
اى جنس الفعل المتعدى وانما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لانها
جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى لانه لما قال وبناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما فكأنه قيل وما المتعدى واللازم فاجاب بقوله المتعدى كذا
واللازم كذا ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفعل الجواب عن السؤال
على ماقرر فى علم المعانى وانما قدم المتعدى على اللازم لان مفهوم المتعدى

وجودي ومفهوم اللازم عدمي والوجودي اشرف فيناسب التقديم (هو ما) اى الفعل الاصطلاحي لان تعيين الموصول بمعونة المقام سنة سنية وعادة قديمة على ماقال الفاضل العصام وغيره (يتجاوز) لم يقل يتعدى كما قال الزنجاني حذرا عن الدور (فان قلت يرد على تعريف المص ايضا بانه تعريف الشئ بمرادفه اذ هو يوجب الدور ايضا وتغيير اللفظ لايدفع الدور على ماشار اليه التفتازاني في شرح المقاصد (قلنا هو مدفوع بانه جائز عند كون احد المترادفين اجلى من الاخر كقولهم الغضنفر الاسد والقود القصاص لكون هذا التعريف تعريفا لفظيا على ما فى كتب الآداب (فعل الفاعل) الفعل هنا بالفتح لغوى بمعنى الحدث على مابيناه آنفا والعائد الى الموصول محذوف والتقدير مايتجاوز فعل الفاعل فيه كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى به فحينئذ يجوز ان يكون المراد من الفاعل ذات يقوم به الفعل ومن المفعول ذات يقع عليه الفعل كما يجوز ان يكون المراد منهما ماهو المصطلح فى علم النحو هذا ويجوز ان يكون التقدير فعل فاعله على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه فحينئذ يكون المراد من الفاعل والمفعول ماهو المصطلح فيه لاغير لان الفاعل المضاف الى ضمير الموصول الذى هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي لا يكون الا فاعلا اصطلاحيا وماقاله الكفوى ركيك جدا فانظر وتدبر والاوضح فى التعريف ان يقال هو ما يتجاوز عن الفاعل الى المفعول فحينئذ يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوى (فان قلت المتعدى والمتجاوز ليس الا الفعل اللغوى فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعديا (قلت جعلهم اياه متعديا باعتبار تضمنه المعنى اللغوى كتسميتهم اياه فعلا لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا بعلاقة الكلية والجزئية والا فالمجاوز فى الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال فى اللازم (الى المفعول به) وانما قيد بقوله به لان المتعدى وغيره متساويان فى نصب ماعدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير يوم الجمعة فى السوق اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك كذا فى شرح الزنجانى للعلامة التفتازانى ويسمى المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا ايضا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم

والمراد من التجاوز التجاوز عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه ويدخل ايضا مثل ما ضرب زيد عمرا او جود التجاوز اليه عبارة والا لم يفد النفي نفيه وهذا قريب مما يقال من ان التجاوز في النفي ذهني لتوقف النفي على الاثبات لان الاعدام تعرف بملكاتها كتوقف عدم البصر على البصر ولا شك في وجود التجاوز في الاثبات الذي هو الاصل فيوجد في النفي ايضا فلا اشكال فقد ظهر مما سبق ان التجاوز ليس بسبب العارض فيخرج مثل ذهبت بزيد لان التجاوز فيه بسبب العارض الذي هو الباء ومنه يعلم ان المراد من المتعدي ما يكون بغير واسطة حرف الجر وهو المقابل للازم والمراد عند الاطلاق المقابل للازم وههنا بحث نفيس مذكور في الشرح والحاصل ان كل فعل اذا نظر وتؤمل فيه لا بد له من شيء يقوم به يقال له الفاعل فان اقتضى بعده مفعولا اي شيئا يتجاوز الفعل من الفاعل اليه ويقع عليه فهو متعد وهو اما متعد الى مفعول واحد كمثال المتن او الى اثنين نحو علمت الله واحدا او الى ثلاثة نحو اعلمنا الله العلم نافعا ❊ وان لم يقتض بعد الفاعل مفعولا بل ينحصر في فاعله ولا ينفك عنه فهو اللازم وهذا معنى قول المص (واللازم) اي الفعل اللازم (ما) اي الفعل الاصطلاحي الذي (لا يتجاوز) فيه (فعل الفاعل) اي حدثه القائم به سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل كمثال المتن اولا كحمق زيد ٤ فان الحماقة قائم بزيد لا بتأثير منه ولا ينفك عنه لعل القصر على الاول تقصير ولا تكن من القاصرين وكذا الحال في المتعدي كضربت زيدا وكفهمت مسئلة (الى المفعول به) الذي هو متعلق الفعل (بل وقع) ذلك الفعل اي الحدث (في نفسه) اي نفس الفاعل الذي يقوم به ذلك الفعل ولزمه بان لا ينفك عنه اصلا فان الخروج مثلا لا ينفك عنه ولا ينتقل الى آخر ومنه يعلم وجه التسمية باللازم ثم انه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابطة وهي ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ودخل وخرج وما يفعل بعضو واحد او قلب او حس فهو متعد لكن هذا الاستقراء جائز التخلف كما اشرنا اليه آنفا والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغني عن تصريحه فلازم والا فمتعد

٤ ومثل مات زيد فان الموت قائم بالميت لا صنع فيه ولا تأثير لا تخليقا ولا اكتسابا منه

خذهـذا (الباب الثاني) اي النوع الثاني من الابواب الستة (فعل) بفتح العين (يفعل) بكسرها وانما قدم الباب الذي كان على هيئة فعل بفتح العين ويفعل بضمها على ما كان على هيئة هذا لان الاول ادل على المعنى واكثر ٧ اشتقاقا وكذا اختاره الامام البيهقي والزوزني والفاضل العصام في ميزان الادب واما العلامة الزمخشري فقد عكس الامر نظرا الى ان المخالفة بين الفتحة والكسرة اتم من المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الفتحة علوية يتصعد الصوت عند قراءة الحرف بها والكسرة سفلية يتسفل الصوت والضمة بينهما ولذا قدم الزمخشري الثاني على الاول واعترض عليه ان هذه العلة جارية في باب علم اذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة ايضا فجعل باب ضرب بابا اول دونه تحكم (واجيب بان باب ضرب اكثر استعمالا من باب علم ولان الابتداء بفتح العين في الماضي اسهل من الابتداء بكسره وماقاله الفاضل الكفوي من ان تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعايم الابواب ٥ فلايستقيم لانه لو كان مطلق الكون من دعايم الابواب سببا لتقديمه لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع انه اخره عنه بل الوجه في تقديم الثاني على الثالث كثرة لغاته ووفرة استعماله بالنسبة الى مابعدها (والمراد من دعايم الابواب اصولها باعتبار اختلاف عين الماضي وعين المضارع لان الاختلاف يدل على الاصالة اذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فينبغي ان يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى وبهذا اظهر وجه تسمية الباب الاول والثاني والرابع بدعايم الابواب للمخالفة المذكورة في كل واحد من هذه الابواب الثلثة (فان قلت فعلى تقدير ان يكون الباب الرابع من الدعايم ينبغي ان يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض فلم عكس المصنف (قلت تقديمه على الرابع لكونه مناسبا للاولين في كون عين ماضيه مفتوحا وان لم يكن من الدعايم لعدم المخالفة المذكورة فيه (موزونه) اي موزون الباب الثاني (ضرب) يقال ضرب به بالسوط وغيره وضرب في الارض اي سار فيها كقوله تعالى اذا ضربوا في الارض اي سافر ومنه قوله تعالى اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

٧ ولذا يرد اكثر الابواب على ذلك الباب في بناء المبالغة على ما في الشافية وغيره على ما سنبينه في آخر الثلاثي المجرد ان شاء الله تعالى منه

٥ الدعايم جمع دعامة وهي عمود البيت وانما سمى الثلثة بدعايم الابواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وهو يدل لما قلنا منه

ان تقصروا من الصلوة ای اذا سافرتم علی ما فی الکشاف وغیره ویقال ایضا ضرب مثلا کذا ای وصف وبین علی ما فی مختار الصحاح ومنه قوله تعالی ان الله لایستحیی ان یضرب مثلا الخ وقوله تعالی وضرب لنا مثلا وغیر ذلک (وعلامته) ای الامر المختص به الغیر المنفک عنه الشامل لجمیع افراده علی ما عرفته فی الباب الاول فتذکر (ان یکون عین فعله مفتوحا فی الماضی ومکسورا فی المضارع وبناؤه ایضا) ای مثل بناء الباب الاول فی کون اکثر افراده للتعدیة وبعضها للازم وکلمة ایضا فی مثل هذا المقام مصدر مفعول مطلق عامله محذوف وجوبا سماعا بمعنی العود یقال آض یئیض ایضا من الباب الثانی ای عاد عودا ثم غلب فی معنی مثل ما سبق علی ما فی نتائج الافکار وهذا معنی قولهم هو لا یستعمل الا مع الشیئین اللذین وقع بینهما توافق بحیث یمکن الاستغناء منهما عن الآخر (للتعدیة غالبا وقد یکون لازما) تذکر ما سبق وقد عرفت فیما سبق ان لفظ الزیادة یجیء من هذا الباب متعدیا ولازما وکذا رجع فانه یجیء متعدیا مثل قوله تعالی فان رجعک الله الی طائفة منهم فحینئذ یکون من الرجع ویجیء لازما مثل قوله تعالی حکایة ارجعوا الی ابیکم فحینئذ یکون من الرجوع وکلاهما من الباب الثانی کذا قال الاستاذ فی الشرح قال فی مختار الصحاح رجع الشیء بنفسه من باب جلس ورجعه غیره من باب قطع وهذیل تقول ارجعه غیره بالالف انتهی (وقال البیضاوی فی تفسیر قوله تعالی فان رجعک الله الی طائفة منهم ای فان ردک الله الی المدینة وفیها طائفة من المتخلفین یعنی منافقیهم الخ واقول فعلم من هذا التفسیر ان رجع فی هذه الایة من قبیل رجعه غیره وهو متعد لکنه من باب قطع ای الباب الثالث فما قاله الاستاذ رحمه الله تعالی من انهما من الباب الثانی مخالف لما فی المختار فتبصر (مثال المتعدی) من هذا الباب (نحو ضرب زید عمرا) یعنی ضرب زید عمرا ونحوه علی ما عرفته فان الضرب الصادر من زید تجاوز الی عمرو ونحو عرف زید المسئلة فان العرفان القائم بزید وقع علی المسئلة ونحو وجدت العلم نافعا (ومثال اللازم) منه (نحو جلس زید) فان الجلوس قائم بزید حیث وقع فی نفسه ولا ینفک عنه اصلا

وهو معنى اللازوم (الباب الثالث) اى النوع الثالث منها (فعل يفعل) علما لجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة (موزونه فتح يفتح) وقد عرفت ان تقديم هذا الباب على باب علم وان كان باب علم من دعايم الابواب لمشابهة هذا الباب الاول والثانى فى كون عين الماضى مفتوحا ومغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابه اولى وقيل ان الفتحة علوية واصل والكسرة سفلية وفرع وفيه بحث تأمل ثم ان الفتح يجئ لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد السد والغلق وفتح الامير البلدة قهر اهلها وغلبها وفتح اى نصر وظفر وفيه لغات كثيرة (وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا) يعنى ان يكون فعله الاصطلاحى مفتوح العين (فى الماضى والمضارع) لكن لا مطلقا بل حال كون ذلك الفعل مشروطا (بشرط ان يكون عينه) اى عين فعله (او لامه احدا من حروف الحلق) فقد ظهر مما قلنا ان قوله بشرط الخ حال من قوله فعله لان المضاف اليه يجوز ان يكون ذا الحال اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا مع جواز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى (بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا) اذ يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم وكما فى قوله تعالى (ان يأكل لحم اخيه ميتا) فانه يجوز ان يقال ان يأكل اخاه ميتا ولفظ حنيفا وميتا حال عن المضاف اليه فيهما فكذلك يجوز ان يقال ان يكون فعله مفتوح العين كما قلنا (فان قلت ان المضاف هنا اعنى لفظ العين لم يكن فاعلا بل اسم يكون (قلنا هو فى الحقيقة فاعل كفاعل الفعل التام لكن سمى اسما اشعارا بانحطاطه عن حكم الفاعل لنقصان عامله على ما بين فى محله والذا قالوا فى تعريف الافعال الناقصة انها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمنها غير مستقل بالمفهومية على ما له الفاضل السيالكوتى فى حاشية المطول ويجوز ان يكون حالا من المضاف اعنى العين لانه جزء المضاف اليه ويكون من قبيل (ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) ويقرب منه قول من جعله حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا لانه راجع الى العين قال الاستاذ رحمه الله تعالى هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضا له واقول ان الاستاذ رحمه الله تعالى فى ظنى لم يعرف المقال لانه قال انه حال

من الماضى والمضارع ومقال المصنف ينادى على خلافه باعلى صوت
اما اولا فلان افراد الضمير فى عينه اولامه يدل على انهما راجعان
على فعله مع ان اضافة العين اليه قبيله قرينة قوية عليه والحال ان ارجاع
ضمير الحال الى غير ذى الحال شان من لايعرف الحال وادعاء الرجوع الى
كل واحد من الماضى والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يرده عطف
المضارع على الماضى بالواو الواصلة لابالواو الفاصلة واما ثانيا فلانه لوكان
حالا عنهما يلزم ان يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك بل لجميع
الكلمات التى تجئ من هذا الباب واما ثالثا فلانه لم يسمع وقوع الحال
عن المفعول فيه وهذا ناش من قلة التدبر لامن قلة العلم والافهو ممن ينبغى
ان يقال فى حقه من مطلب الا وهو فيه اوحدى ومامن مقصد الا وهو
فيه المعى سعدا اونه وسيدزمانه رحمه الله تعالى باكمل رحمته وانما اشترط
هذا الباب بهذا الشرط ليتحقق الثقلة ويتعذر رعاية المغايرة بين الماضى
والمضارع فى حركة عينهما على مامر مع ان تلك المغايرة هى القياس
وانما قلنا هكذا لان الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول على
القياس المذكور اذ لولم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقلة بهذه
الحروف الثقيلة لادى الى الجمع بين الثقيلين لكون كل من الضمة والكثرة ثقيلة
ايضا وهذا لكنة فى لغتهم مع ان سلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة واجب
عندهم ولذا عدل عنه وقال الفاضل الكفوى تبعا للعلامة فى بيان وجه
الاشتراط ان الباب بالفتح فيهما فى كمال الخفة ولايكون معادلا لاخواته
فاشترط حرف ثقيل فى عينه اولامه ليحصل التعادل انتهى وفيه نظر
لانه يناسب الغرض المذكور تأمل فيه (وهى) اى حروف الحلق (ستة)
وقيل سبعة سابعها الالف لكن الجمهور لم يقولوا به قال المرعشى رحمة الله تعالى
فى جهد المقل (ان قلت وقع فى بعض الرسائل اقصى الحلق ينقسم
الى ثلثة مواضع يخرج من ثالثها الالف المدية (قلت ماذكر فيه من الاقسام
صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الالف المدية مجاز وانما هو مبدأ
صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف المدجوف
الحلق والفم سلكنا مسلكهم انتهى ولذا قال ابن الجزرى فى منظومته

❊ فالف الجوف واختارها ❊ وهى حروف مد للهواء تنتهى ❊ انتهى احدها
وثانيهما الهمزة والهاء وثالثهما و رابعها العين والحاء المهملتان
وخامسها وسادسها الغين والخاء المعجمتان وانما سميت حروف الحلق
لخروجهن من الحلق فالاولان يخرجان من اقصى الحلق اى ابعدها من الفم
وهو ماولى الصدر والمتوسطان من وسط الحلق والاخيران من ادنى الحلق
اى اقربه الى الفم وهو اوله مما يلى الفم على ما فى شرح الجزرى فتفسير الاستاذ
الاقصى بالاول لايوافق اللغة لان الاقصى فى اللغة بمعنى الابعد (فان قلت
كثير من الافعال وقع فى عينها اولامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب
كنحت ينحت ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح ودخل يدخل وفرح يفرح
و بعد يبعد فالاربعة الاول من الباب الثانى والخامس من الاول والسادس
من الرابع والسابع من الخامس فكيف يصح هذا (قلنا من القاعدة المقررة
ان وجود الشرط لايستلزم وجود المشروط فوجود حرف الحلق فى هذه
الكلمات لاتقتضى ان يكون من الباب الثالث كالوضوء للصلوة فان وجود
الوضوء لايستلزم وجود الصلوة لوجوده بدونها فى مس المصحف والكتب
الشرعية مثلا والا فلايكون شرطا بل علة لان وجود العلة يستلزم وجود
المعلول كما بين فى محله واما اذا وجد المشروط يستلزم وجود الشرط كاستلزام
وجود الصلوة لوجود الوضوء لان الصلوة بلا وضوء وخلفه اعنى التيمم
لاتجوز قطعا (فان قلت ان ابى يأبى وقلى يقلى وفنى يفنى وركن يركن جاءت
على فعل يفعل بالفتح فيهما مع انتفاء الشرط (قلنا ان ابى يأبى شاذ مخالف
للقياس لايعتد به فلا يرد نقضا (فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى افصح
الكلام قال الله تعالى (الا ابليس ابى واستكبر) وقال الله تعالى (ويأبى الله
الا ان يتم نوره) (قلت كونه شاذا لاينافى وقوعه فى افصح الكلام لانهم
قالوا الشاذ على ثلثة اقسام (الاول مايكون مخالفا للقياس دون الاستعمال
كالقود والصيد واستحوذ بلا قلب الواو الفا (والثانى مايكون مخالفا
للاستعمال دون القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع
وهما مقبولان لكن الثانى دون الاول على ماقاله نجم الائمة (والثالث مخالف
لهما مثل قول و بيع ماضيين بلا قلب الواو والياء الفا والحمد لله العلى

الاجال وكذا دخول حرف التعريف على الفعل كقوله ✻ ومن حجره بالشجة اليتقصع ✻ وهو مردود فتأمل فابى يأبى من القسم الاول لانه وان كان مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه في حكم المستثنيات فكانه قيل القياس كذا الا في هذه الصور فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا ينافي فصاحة المفرد اذ المخالفة المنافية لها عند اهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة فان قلت هذا ليس بشاذ لان لامه حرف حلق على ما قال بعضهم من ان الالف من حروف الحلق فلذا فتح عينه (قلنا قد عرفت انها ليست من حروف الحلق عند الجمهور ولو سلم انها منها لكن لا يجوز ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور على ما قاله السعد رحمه الله تعالى واما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة عامرية والفصيح الكسر ومن التداخل بان اخذ الماضي من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضي على لغة اخر فقيل قلى يقلى بالفتح على ما فهم من القاموس واما بقي يبقى بالفتح فيهما ايضا وفني يفنى كذلك فهما من اللغة الطائية والاصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا واما ركن يركن فمن التداخل بان اخذ الماضي من باب نصر والمضارع من باب علم فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح فلا نقض ونقل عن الزمخشري انه شاذ كابى يأبى (وبناؤه) اى بناء الباب الثالث (ايضا) اى مثل ما مر من بناء الباب الاول والثاني كائن (للتعدية) حال كون ذلك البناء (غالبا وقد يكون لازما مثال) الفعل (المتعدي نحو فتح زيد الباب) فان الفتح تجاوز من زيد الى الباب و وقع عليه (ومثال) الفعل (اللازم) منه (نحو ذهب زيد) فان الذهاب بفتح الذال لم يتجاوز من زيد الى غيره بل وقع في نفسه وانما قلنا بفتح الذال لان الذهاب بالكسر ليس بمصدر بل جمع ذهبة بكسر فسكون ففتح بمعنى المطر وفيه لغات كثيرة والايراد هنا ليس بمقصودلنا (الباب الرابع) منها (فعل يفعل) علما لجنس ما يوزن به (موزونه علم يعلم) مثلا وما يتصرف منه (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع) قد عرفت فيما سبق ان عين الماضي اذا كان مكسورا فعين مضارعه

اما مكسور ايضا وهو الباب السادس او مفتوح وهو الباب الرابع ولا يجئ مضموما لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين المتخالفتين فى باب واحد (فان قلت ان فضل يفضل ونعم ينعم وميت يموت جاءت بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قلنا كل واحدة منهما من تداخل اللغتين لانها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى (وكذا الحال فى زال يزال لان مضارعه يجئ على يزول ويزال فى الاول فعل تام والثانى فعل ناقص مع النفى على ما فى نتايج الافكار والمختار (وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال التعدى) منه (نحو علم زيد المسئلة) فان العلم القائم بزيد واقع على المسئلة التى هى المفعول لان العلم عندنا من مقولة الاضافة وهى تقتضى المضافين وهما الفاعل والمفعول هنا (واعلم ان علم وان كان من افعال القلوب التى تقتضى مفعولين الا انه هنا بمعنى عرف المتعدى الى مفعول واحد (ويجوز ان يكون المفعول الثانى محذوفا وهو حقا ونحوه كما فى قول الشاعر ❊ كان لم يكن بين اذا كان بعده ❊ تلاق ولكن لا اخال التلاقيا ❊ اى ولكن لا اظن الملاقاة كائنا (فالمعنى هنا علم زيد المسئلة حقا (والبحث عن العلم وتعريفه وبيان المذاهب فيه وعن المسئلة لا يناسب هذا المقام (ومثال اللازم) منه (نحو وجل زيد) الوجل بفتحتين بمعنى الخوف وفى مضارعه اربع لغات (الاولى يوجل وهو الاصل (والثانية ييجل بقلب الواو ياء لخفة الياء (والثالثة ياجل بقلب الواو الفا (والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (واعلم ان هذا الباب يكثر فيه العلل والاحزان وضد الاحزان نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الاحزان وفرح من ضدها ويجئ فيه الالوان والعيوب والحلى كلها عليه مثل شهب ٣ من الالوان وعور من العيوب وبلج ٧ من الحلى كذا فى الشافية وشرحها يعنى ان المعانى الاول وان جاءت فى غير فعل بالكسر الا انها فيه اكثر منها فى غيره واما الالوان والعيوب والحلى ٩ فانما تجئ على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا قال كلها اى المعانى الاخيرة له اى لفعل بالكسر لا على غيره على ما قاله سيد عبد الله فى شرحها (الباب الخامس فعل يفعل) بضم العين فيهما (فان قلت

٣ شهب من الشهبة وهى اللون البياض الغالب على السواد على ما فى مختار الصحاح منه

٧ بلج من البلجة وهى تفاوت بين الحاجبين على ماذكره الجاربردى فى شرح الشافية منه

٩ الحلية بالكسر الحلقة والصورة والصفة على ما قاله الفاضل العصام نقلا من القاموس منه

القيــاس يقتضى ان يكون عين الماضى مغايرا لعين المضــارع فلم ترك ذلك القياس فى هذا البــاب (قلنــا اولا بان الضم فيه جبر انقصان شئ من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس ايضا على ما قاله السيد السند رحمه الله تعالى فى شرح الزنجانى ولا يلزم فى كل باب المطابقة لكل قياس مع ان بين القيــاسين تنــافيا فلا يجتمعان فى باب واحد وثانيا بانه لما كان بناء هذا الباب لازما دائمــا التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية وهذا الجواب قريب من الجواب الاول فى المآل تأمل فيه تنل حقيقة الحال (فان قلت لم قدم هذا الباب على باب حسب مع انه يكون بناؤه متعديا ولازما ولم يكن من دعايم الابواب ايضا (قلنا قد عرفت ان هذا الباب وان لم يوجد القياس الذى هو المقصود فى الدعايم لكنه وجد فيه قياس جبر النقصا ن بخلاف البــاب السادس فانه مبنى على الشذوذ على ما سنبينه ان شــاء الله تعــالى (موزونه حسن يحسن)اعــلم ان الحسن له معنيــان (الاول انه عبارة عن تنــاسب الاعضاء على ما ينبغى (والثــانى ما يمكن اكتسابه بالزينــة من صفاء اللون ولين اللمس و نحو ذلك والمراد هنا المعنى الاول لان هذا الباب مختص بافعال الطبايع ونحوها وهى الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى جبل عليهــا الانسان كالحسن والقبح من افعــال الطبــايع و كالصغر والكبر من نحوها فانهما لما اختلفا باختلاف الاحوال والاوقات لم يجعلا من افعال الطبــايع بل من نحوها (فان قلت لم لا يجوز ان ابراد المعنى الثانى من الحسن هنا اعنى ما يمكن اكتسابه بالزينة (قلنــا لان المكتسب ليس من افعال الطبايع والصفات الغريزية لان صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار والمكتسب ليس كذلك والتفصيل فى شروح الشافية (وعلامتــه ان يكــون عين فعله مضموما فى الماضى والمضارع) قد عرفت فيما سبق نبذا من وجوه اختيار الضم فيهما ويمكن ان يوجــه توجيه آخر وهو انهم انما اختاروه فيهما لان فعل بالضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل فارادوا عدم تجاوز حركة عين الماضى عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهمــا و يدل اللزوم اللفظى على اللزوم المعنوى بذلك التوافق وقال سعد الدين رحمه الله تعالى فى وجهه ان هذا البا ب موضوع للصفات اللازمة فاختير للمــاضى والمضارع حركة

لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (ومثل هذه التعليلات لاستيناس المتعلمين وتوسيع حوصلتهم واذهانهم والا فالكل تعليل بعد الوقوع لان واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير من المحققين وارادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر (وبناؤه لايكون الالازما) يعني لايتعدى الى مفعول بغير واسطة حرف الجر لان افعال الطبايع ونحوها لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلاتقتضي متعلقا سوى الفاعل (فان قلت ان رحب من فعل بضم العين مع انه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته الى المفعول الذي هو الكاف (قلنا اولا ان رحب فيه وان كان لازما في الاصل لكن تعديته لتضمنه معنى وسع ووسع متعد فمعنى رحبتك الدار وسعتك الدار (وثانيا انه شاذ لايعتد به ولاينتقض به القاعدة (وثالثا ان اصله رحبت بك الدار فهو لازم في الحقيقة لكن حذفت الباء لكثرة الاستعمال فهو من قبيل الحذف والايصال (قال ابن الحاجب في الشافية وشذ رحبتك الدار اي رحبت بك انتهى وفي هذا اشارة الى ماقلنا من الجوابين الاخيرين لاجواب واحد كما وهم (فان قلت قدجاء ايضا فعل بضم العين متعديا في نحو سدته وقلته لان اصلهما سودته وقولته بضم العين عندالكسائي نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين (قلنا ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل من العين الى الفاء حتى يكون من الباب الخامس بل الضم لبيان بناء الواوي لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها الفا عند اتصال الضمير المرفوع المتصل لا لتقاء الساكنين ولولم يضم الفاء لم يعلم ان البناء واوي امياني وهذا على مذهب الجمهور وكذا كسر الفاء في باب بعته لتدل الكسرة على الياء المحذوفة (فان قلت لم لم يضم الفاء في باب خفت مع انه واوي ايضا (قلت انهم راعوا في نحو خفت بيان البنية اي بيان انه من فعل بكسر العين اذ اصل خفت خوفت بكسر الفاء نقلت كسرة عينه الى فائه بعد سلب حركة الفاء اولا وحذفت العين لا لتقاء الساكنين او حذفت الالف المقلوبة من الواو وسلب حركة الفاء وحرك الفاء بالكسر لبيان البنية ومراعاة البنية اولى من التفرقة بين الواوي واليائي (فان قلت اذا كان مراعاة البنية اولى من التفرقة فلم لم يراعوا في نحو سدته بيان البنية ايضا (قلت لما كان

مراعاة البنية فى نحو سدته غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء راعوا فيه التفرقة على ما فى الشافية وشروحه حيث قال ابن الحاجب فيها واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بناء الواو لا للنقل وكذا باب بعته وراعوا فى باب خفت بيان البنية انتهى وبالجملة ان نحو سدته وقلته ليس من الباب الخامس حتى ينتقض بشاؤه به بل من الباب الاول قال فى مختار الصحاح يقال ساد قومه من باب نصر ينصر وقال فيه ايضا واصل قلت قولت بالفتح ولا يجوز ان يكون بالضم لانه متعد انتهى ويقول السائل ياليتنى لم اوت كتابيه (نحو حسن زيد) فان الحسن لكونه من افعال الطبايع لا يتجاوز من الفاعل الى الغير بل يقع فى نفسه ولذا كان لازما (الباب السادس فعل يفعل) بكسر العين فيهما (موزونه حسب يحسب) من الحسبان بالكسر بمعنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المقابل للوهم واما الشك فهو مساواة الطرفين يقال حسبته بالكسر احسبه بالفتح والكسر وحسبانا بالكسر اى ظننته على ما فى مختار الصحاح (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع) قد عرفت ان تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونه مبنيا على الشذوذ وبيانه انهم لما رأوا اربعة نوادر من الافعال الصحيحة مستعملة بكسر العين فيهما وهى حسب يحسب ويئس ييئس ونعم ينعم ويبس ييبس وثمانية نوادر من المعتل مستعملة ايضا كذلك وهى ومق يمق مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث رثة ووارثة وولى يلى بمعنى القلب فلاجرم وضعوا لهذه النوادر بابا مستقلا (فان قلت لم حكموا لهذه الكلمات بالشذوذ مع انها مستعملة (قلت قد عرفت ان الشاذ على ثلثة اقسام وهذا ليس من القسم المخالف الاستعمال بل من القسم المخالف للقياس لان القياس عندهم ان الماضى اذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو علم يعلم وحسب يحسب قال الله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة وحسبوا ان لا يكون فتنة وقال ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه ويحسب ان ماله اخلده وقال الله تعالى كما يئس الكفار ولا تيئسوا من روح الله انه لا ييئس

من روح الله (قال في المختار بئس ييئس بالكسر فيهما لغة شاذة والقياس الفتح في المضارع وبئس ييئس من باب علم والكسر فيهما شاذ ونعم ينعم كعلم يعلم وبالكسر فيهما لغة شاذة انتهى فعلم مما ذكرنا ان الكلمات الاربعة الصحيحة مستعملة على القياس ايضا فتخصيص الاستاذ رحمه الله بالاولين لايخلو عن شئ واكثر الكتب الصرفية مشحونة بهذا المرام وماقاله الاستاذ رحمه الله وعليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فان الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام لايخلو عن سوء الظن للعلماء الاعلام اللهم الا ان يكون مراده اكثر شراح هذا الكتاب الذين هم ليسوا من اولي الالباب (وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو حسب زيد عمرا فاضلا) فحسب يتعدى الى مفعولين لانه من افعال القلوب وزيد فاعله والمنصوبان مفعولان له (ومثال اللازم نحو ورث زيد) ولقائل ان يقول ان هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقا للممثل له لان ورث متعد كما في قوله تعالى (وورثه ابواه) على ما في القاموس وغيره فالصواب التمثيل بوثق يثق ونحوه من النوادر كذا قال الاستاذ رحمه الله ويمكن الجواب عنه بان هذا المثال فرضي لاوقوعي والفرضيات تكفي في المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا عن الفاضلين على ما قاله بعض الفضلاء في مثله لكن فيه نوع ضعف لانه ينافي الغرض من التمثيل لان المثال هو الفرد المورود لايضاح المفهوم الكلي على ما عرفته فيما سبق (ولما فرغ من ابواب الثلاثي المجرد اراد ان يذكر منشعباته وفروعه عقيب الاصل لرعاية المناسبة بين الاصل وفرعه وان كان لذكر الاصلين معاوجه كما ذكره بعضهم كالامام الزنجاني فجمع بين الاصل وفرعه لذلك فقال (واثنى عشر بابا) من الابواب الخمسة والثلثين كائنة (لما) اى لبناء (زيد) فيه (على الثلاثي المجرد) والمراد بالزيد عليه هنا ما لم يكن ملحقا والا فطلق ما زيد عليه عند المص خمسة وعشرون على ما سيجئ (وهو) اى المزيد عليه الغير الملحق (ثلثة انواع) لان الزائد على الحروف الاصلية اما حرف واحد واثنان اوثلثة وكل واحد من هذه الثلثة نوع واحد فصار ثلثة انواع فان قيل لم لم يزد الزيادة على الثقل قلنا احترازا عن الثقل اوتوهم التركيب اذ يمكن ان يذهب

السامع الى انه كلمتان ركبت احد يهما بالاخرى ولانه لو كانت الزيادة زائدة على الثلثة تلزم مزية الفرع وفضيلته على الاصل لان الاصل ثلثة احرف لاغير واعلم ان الحروف التى تزاد فى الافعال والاسماء لاتكون الا من حروف سألتمونيها ويعبر عنها ايضا باليوم تنساه واتانى سليمان الا فى الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما اية حرف كانت على ماقاله العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى (النوع الاول) اللام للعهد الخارجى لان النوع حصة من الانواع وسبق الذكر هنا صريح لاكنائى والظاهر ان المراد من النوع معنى لغوى فيشمل الاصناف والاول مايكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير على مامر تحقيق الكل فى الباب الاول (هو ما) اى فعل (زيد فيه) اى فى ذلك الفعل (حرف واحد) وانما اختار الواحد على الاحد لان الاحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فانها غير مختص به بل يوصف به كل فرد على ما فى مفردات القرآن للراغب (على الثلاثى المجرد) فيكون هذا النوع على اربعة احرف ثلثة منها اصلية وواحد منها زائد ولذا يسمى هذا النوع بالرباعى المزيد على الثلاثى (وهو) الضمير اما راجع الى النوع الاول لاصالته او الى الموصول لقربه على ماقاله الفاضل العصام فى مثله (ثلثة ابواب) بحسب السماع (الباب الاول) من الابواب الثلثة تذكر ماذكر فى الباب الاول للثلاثى (افعل يفعل افعالا) علم الجنس مايوزن به من الصيغ وانما قدمه على باب التفعيل لكون زيادته فى الاول (فان قلت لم ذكر المصدر ههنا ولم يكتف بالماضى والمضارع كما اكتفى بهما فى الثلاثى (قلنا تسمية الابواب فى الثلاثى بفعله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصادره لكونها قياسية لانهم ذكروا فى مصادر غير الثلاثى قاعدة كلية وهى ان كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره الف كاكرم اكراما وانكسر انكسارا واستخرج استخراجا وكل فعل زيد فى اول ماضيه تاء يضم فى مصدره ماقبل الآخر كتكسر تكسرا وتباعد تباعدا وتدحرج تدحرجا وفى الرباعى المجرد وملحقاته يزاد فى المصدر تاء فى آخر ماضيه كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وفى فاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجئ فى بعضها

على غير القياس ايضا على ما سنبين كلا منها في بابه ان شاء الله تعالى (فان قلت لم كسرت الهمزة في المصدر مع انها مفتوحة في فعله (قلنا فرقا بينه و بين جمع القلة كالادبار بكسر الهمزة والادبار بفتحها وانما لم يجعل الامر بالعكس لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى من الخفة في المفرد و يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على اذى واذاء واذية مصدر آذى بمد الهمزة والقياس ايذاء وعلى فعال بفتح الفاء نحو انبت الله نباتا عند غير سيبويه فانه يقدر عاملا له من بابه ان انبته الله ونبت نباتا فتأمل وعلى مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى وادخلني مدخل صدق (موزونه اكرم يكرم اكراما) واصل يكرم ويؤكرم حذفت الهمزة لدفع الاستكراه الناشي من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده وحذفوا في غيره اطراد اللباب وان لم يوجد الاجتماع المستلزم الاستكراه (فان قلت لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر ❊ فانه اهل لان يؤكرما ❊ قلنا هذا شاذ لاستعمال الاصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في الشافية وشروحها (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب مبنيا (على اربعة احرف) اذ اصله كرم ثم صار اكرم (بزيادة الهمزة في اوله) اعلم ان هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سنبينه ان شاء الله تعالى وماعداها من الهمزة التي كانت في اوائل ابواب الخماسي والسداسي همزة وصل زائدة للتوسل الى النطق بالساكن وهمزة المصدر والامر كهمزة الماضي فما كان همزته في الماضي قطع فيهما ايضا قطع كما في هذا الباب وان وصلا فيه فوصل فيهما ايضا (و بناؤه للتعدية) اى لتعدية ماكان ثلاثيا مجردا بزيادة مفعول عليه بتضمين معنى الجعل والتصيير بسبب الهمزة فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولا مثلا اذا قلت جلس زيد فهو لازم واذا قلت اجلسته يصير متعديا بسببها هذا اذا كان الفعل الثلاثي لازما وان كان متعديا فيه الى واحد يصير متعديا الى اثنين بسببها كقرأ زيد القرآن فاذا قلت قرأته القرآن يصير متعديا الى اثنين وان كان متعديا الى اثنين فيه يصير متعديا الى ثلثة كاعلم وارى (فان قلت ان اكب واعرض صارا لازمين بعد النقل الى افعل لان كبه بمعنى القاه على وجهه وعرضه

بمعنى اظهره متعديان فكيف تكون الهمزة سببا لمعنى التعدية بل الامر على العكس على ماقاله التفتازانى ودده خليفة والفاضل الكفوى (فلنا هـذا القول منهم مبنى على صحة جعل اكب مطا وع كبه وهوليس بصحيح اذلاشئ من بناء افعل مطاوعا بالكسر ولايتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما كان اكب من باب انفض ٧ والا اى الهمزة فيه للصيرورة اوالدخول ومعناه صارذاكب اودخل فى الكب وكذا اقشع يقال اقشع السحاب اى صارذ اقشع وتفرق ومطا وع كب وقشع انكب وانقشع يقال كبه فانكب وقشعت الريح السحاب فانقشع السحاب وتفرق على ما قاله صاحب الكشاف والبيضاوى فى تفسير قوله تعالى افمن يمشى مكبا على وجهه والتعويل على هذا القول لاعلى الاول (وقد يكون لازما ثال) البناء (المتعدى نحو اكرم زيد عمرا) فان قولك كرم عمرو لازم فلماقلت اكرم صارمتعديا بتضمين معنى الجعل والتصيير فالهمزة كانت سببا لحدوث هذا المعنى فى الفعل فحينئذ يصير فاعل كرم مفعولا لاكرم (ومثال اللازم نحو اصبح الرجل) اى دخل فى الصباح وفى استعمال كلمة قد اشارة الى ان البناء اللازم اقل من البناء المتعدى على ماستقف عليه ان شاء الله تعالى واعلم ان هذا البناء يجئ لمعان اخر للتعريض للامر وهوان يعرض فاعل افعل مفعوله لاصل الفعل اى لمصدر ثلاثيه وهو البيع فى نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع والبناء بهذا المعنى متعد لفظا ومعنى (وللصيرورة اى لصيرورة فاعله صاحب شئ وذلك الشئ اما اصل الفعل نحو اغد البعير اى صارذا غدة اى طاعون اماصاحب اصل الفعل نحواجرب الرجل اى صارذا ابل ذات جرب فعلم منه ان الصيرورة قسمان ومنها قولهم البن الرجل اى صارذالبن كثير (وللدخول فى الشئ نحو اصبح الرجل اى دخل فى الصباح هذا معناه المطابقى المقصود المبحوث عنه فى هذا الفن ويلزمه معنى الصيرورة اى صار ذاصباح تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظا ومتعد معنى (وللحينونة ومعناها ان يجئ وقت يستحق فاعل افعل ان يوقع عليه اصل الفعل نحو احصد الزرع اى حان وقرب وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم احصد الزرع للصيرورة ايضا ولا يخفى

٧ من النقض بمعنى الهلاك الآثم من اللوم يقال لام زيد اذا فعل ما يلام عليه كانه صار ذاملامة منه

ان الصيرورة تقتضى حصول الفعل كما فى اغد البعير وفى احصد الزرع لم يحصل بل قرب (وللوجدان اى لوجود الشئ على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى اسم الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا اوفى معنى اسم المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا فالبناء على كلا التقديرين متعد (وللازالة اى لسلب الفاعل اصل الفعل عن المفعول نحو اشكيته اى ازلت عنه شكواه وهو متعد ايضا وللزيادة فى المعنى نحو شغلته واشغلته (وللتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه (وللتمكن نحو احفرت البئر اى مكنت من حفره وللحمل نحو اكذبته اى حملته على الكذب (وللدعاء نحو شفيته اى دعوت له بالشفاء وقد يكون بمعنى فعل اى بنسبة اصل الفعل الى الفاعل نحو قلت البيع واقلته بمعنى فسخته فهذه الابنية الستة اعنى من الازالة الى هنا كلها متعدية ايضا ولذا قال المصنف وبناؤه للتعدية غالبا (الباب الثانى) من الابواب الثلثة (فعل يفعل) بتكرير العين (تفعيلا) قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الاصل وقد عرفت فيما سبق ان المجموع محمول على الباب الثانى لكونه علما لجنس مايوزن به على ما مر غير مرة ويجئ مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا وفسر فسارا كما فى قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا قال فى المختار وقوله تعالى كذابا احد مصادر فعل بالتشديد ويجئ ايضا على التفعيل كالتكليم وعلى التفعلة كالتوصية والتبصرة والتذكرة وعلى المفعل كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق اى كل تمزيق انتهى ويجئ على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تذكار وتكرار وتوكلف وهو القياس وعلى تفعال بكسر التاء نحو تبيان وتلقاء بكسر التاء فيهما ولا ثالث لهما على ماقاله صاحب الكشاف فيه وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو كذاب على ما فى الشافية قيل الكذاب بالتشديد قياس اهل اليمن وقياس اللغة المشهورة التكذيب ويدل عليه كلام صاحب المراح فتأمل

(موزونه فرح يفرح تفريحا) وفراحا وتفرحة (وعلامته ان يكون ماضيه

على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) فاذا كانت الزيادة من جنس عينه فعلم ان اصل تفريحا تفررحا بسكون الراء الثانية وكذا الحال فى تكريما وتخريجا ونحوهما) ابدلت الراء الثانية ياء لثقل المتجانسين كما قالوا فى نحو امليت وتقضى البازى والاصل امللت وتقضض وقد يبدل الحرف الصحيح الى الياء من غير تكرار تخفيفا كما قال اليوم الثالى اصله الثالث قال الشاعر ❊ قدمر يومان وهذا ثالى ❊ وانت بالهجران لاتبالى ❊ على مافى بعض شروح الزنجانى واختلف فى ان الزائد هى الحرف الثانية ام الاولى فقيل الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر اولى والوجهان جائزان عند سيبويه لتعارض الدليلين واختار المصنف هنا مذهب الخليل فقال (بين الفاء والعين) لظهوره وسهولته من غير ان يتكلف لاسكان الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الاكثرين فانه يقتضى هذا التكلف (وبناؤه للتكثير) غالبا الظاهر ان اللام فى التكثير عوض عن المضاف اليه اى لتكثير فاعله اصل الفعل امابالنسبة الى نفس الفعل اوالى الفاعل اوالى المفعول ولذا قال المصنف (وهو) اى التكثير (قد يكون فى الفعل نحو طوف زيد الكعبة) ونحوجول زيد اى كثر الطواف والجولان (وقد يكون فى الفاعل نحو موت الابل) بكسر الباء وسكونها جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة للجمعية على مافى المختار اورد الفاعل جمعا لان التكثير فيه بالنسبة الى الفاعل وفى المفرد لا يتصور التكثير بل يجب ان يكون محل التكثير جمعا ومن ثمة لايقال موتت الشاة لشاة واحدة بل موتت الشاء بغيرتاء لانه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع (وقد يكون فى الفعل نحو غلق زيد الابواب) وبما عرفت من ان محل التكثير يجب ان يكون جمعا ظهر ايراد المفعول جمعا لان التكثير فيه بالنسبة الى المفعول فلا يقال غلق زيد الباب يقال غلق زيد الابواب كما فى قوله تعالى وغلقت الابواب (فان قلت ان قولك قطعت الثياب جاز ان يكون المفعول فيه واحدا مع انه محل التكثير (قلنا جوازه فيه لجوازان يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة فان فيه معنى الجمعية تقديرا كما فى سراويل

وكأن كل قطعة منه فرد على ما في ايضاح المفصل وانما قيدنا التكثير بقولنا غالبا لان هذا البناء قد يجيء لمعان غير التكثير (لنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته بمعنى نسبته الى الفسق لا بمعنى صيرته فاسقا كما توهم (وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو فزعته اى ازلت فزعه والاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر مقدس عن كل نقص ولقبول الشيء كقوله عليه السلام القرآن شافع مشفع بفتح الفاء اى مقبول الشفاعة ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي واجعله لنا شافعا مشفعا (وللحضور في شيء مثل جمع ووسم اى حضر الجمعة والموسم (والنسبة اصل الفعل الى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى فرقته الا ان في الثاني مبالغة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولاختصار الحكاية كقولهم هلل وكبر وسبح وحمد ومجد وصلى ولبى والمعنى قال لا اله الا الله والله اكبر وسبحان الله والحمد لله وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه وقال اللهم صل على محمد الخ ولبيك اللهم لبيك ومما ينبغي ان يعلم انه قد يوجد بين الافعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذي هو غاية التجاوز عن الحد والتفريط الذي هو غاية التقصير والتضييع فكأنه فات لعل الاول من فرط بمعنى سبق والثاني من فرط بمعنى قصر كذا فهم من المختار ولهذا البيان معان اخر مبين في المطولات (الباب الثالث فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفيعالا) وفعالا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) وقتالا بكسر الفاء وتشديد العين مثل ماريته مراء لكنه شاذ في المفاعلة على ماقاله المحققون قال في الشافية ومراء فيه شاذ انتهى ولذا لم يحمل المفسرون كذابا بالتشديد في سورة النبأ على معنى المكاذبة قال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل ولم يحمل الشدد على معنى المكاذبة لانه شاذ في المفاعلة نحو مراء بالتشديد هذا كلامه وفي المراح قاتل يجيء مصدره على قتالا يعني بالتخفيف وقيتالا والقياس مقاتلة فعلم مما نقلنا ان فعالا وفيعالا مخالفان للقياس دون الاستعمال وفعالا بالتشديد كمراء مخالف لهما فان قلت ذهب بعضهم الى ان الاصل بعد المفاعلة فيعالا دون فعالا بدليل ان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الا ان الالف قلبت ياء لانكسار

ما قبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الاصل فى قتالا قيتا لاحذفوا الياء التى جاءبها اهل اليمن فلم قدم المصنف فعالا على فيعالا مع ان المناسب العكس (قلنا ان فعالا اكثر استعمالا من فيعالا لانه يقال خالف خلافا اى مخالفة وانه اصل من فيعالا عند بعضهم لان حروف الفعل ثابتة فى فعالا بلا زيادة لكن الالف الزائدة قلبت مكانها وفيعالا لافرعه لان الياء حاصلة باشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشرى ولان فيعالا مبنى على لغة اهل اليمن دون غيرهم ولهذا قدمه على فيعالا تأمل (فان قلت لم زيدت الميم والتاء فى مصدر هذا الباب والتاء فى مصدر باب التفعيل مع انهما لم تكن فى ماضيهما (قلنا مصدر غير الثلاثى مشتق من الماضى باتفاق البصريين والكوفيين على ماجزم به بعض شراح المقصود فاذا كان كذلك فالمشتق من الشئ بالاشتقاق الصغير يشتق اما بزيادة الحركة او الحرف فمصدر هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم فى الاول لتقارب الميم والفاء مخرجا وبزيادة التاء فى الاخر لكون زيادة التاء فى اكثر سائر المصادر كعدة واستقامة واستخراجة وغيرها تأمل واما التفعيل فزيدت التاء فى اوله فما للالتباس بمثل فعيلة وقس عليهما نظائرهما وهذا القدر يكفى لاستيناس المتعلمين والافالحق فى الجواب ان امثال هذه المصادر سماعية وزنا فلا يقتضى التعليل بل لا يمكن لان واضع اللغات هو الله تعالى على القول المختار وارادته مر حجة على ما سبق (فان قلت فلم قالوا مصدر غير الثلاثى قياسى (قلنا كونه قياسيا مجئ كل واحد منه من بابه على وزن مخصوص دائما اى على سنن واحدة بخلاف مصدر الثلاثى فانه لا يجئ على سنن واحدة على مابيناه فى بابه (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب اذ البواقى زائدة (على اربعة احرف) حال كون ذلك الماضى ملتبسا (بزيادة الالف بين الفاء والعين) اذ ما بين العين واللام محل زيادة الف المصدر وما بعد اللام محل زيادة الف التثنية والالف لسكونهما لا تزيد فى الاول ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) اى يكون بناء هذا الباب لنسبة اصل فاعل وهو مصدره الثلاثى الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريحا بان يكون الامر الاول وهو زيد فى

قولنا قاتل زيد عمرا من فوعا والامر الثانى وهو عمرو منصوبا ولنسبة اصل الفعل الى عمرو وهو الامر الثانى متعلقا بزيد وهو الامر الاول تعلقا ضمنيا ويلزم من ذلك مشاركتهما فى اصل الفعل (فان قلت ما قلته يقتضى ان لا تكون المشاركة معنى حقيقيا لهذا الباب بل معنى لازماله مع ان قولهم وبناؤه للمشاركة يقتضى ان يكون معنى حقيقيا له (قلنا قولهم ان باب المفاعلة والتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم والتحقيق ان معنى قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر لزوما فى الجملة على ما حققه سيد المحققين فى حاشية المطول ثم ان المعنى الموضوع له اذا اقتضى المشاركة يكون غير المتعدى من الثلاثى متعديا اذا نقل الى هذا الباب نحو كارمته وشاعرته فانهما متعديان مع ان ثلاثيهما لازمان ويكون المتعدى الى مفعول واحد متعديا الى مفعولين احدهما لاصل الفعل والثانى ما اقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصلح ان يكون مشاركا للفاعل فى المجاذبة احتيج الى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه مشاركة احد الشخصين الآخر فى جذب الثوب بخلاف شاتمته فانه لما كان المفعول فى قولهم شتمت زيدا صالحا لان يكون مشاركا للفاعل اقتصر على ذلك المفعول ولا يحتاج الى مفعول آخر فاذا قلنا شاتمت زيدا يكون معناه ثبوت الشتم لاحدهما متعلقا بالآخر صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما الاخر وحاصل كلام المصنف وبناؤه كائن لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين اوالاشخاص على ما نقل عن الائمة (غالبا) اى كونا غالبا اوحال كونه غالبا وفيه تنبيه على ان لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له لباب فاعل ليس بكلى بل اكثرى وغالبى هذا تحقيق المقال ولا تلتفت الى قيل وقال (وقد يكون) اى البناء المذكور (للواحد) اى لثبوت اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة وهذا مطرد فى الافعال المنسوبة الى الله تعالى ويجئ بناء هذا الباب لمعنى آخر كثر استعماله ايضا وهو ان يكون من احد الطرفين صدور اصل الفعل ومن الآخر ما يقابله مثل بايع زيد عمرا فان

الصادر من احد هما اصل الفعل وهو البيع و من الطرف الاخر مايقا بله وهو الشراء حتى قال بعضهم ان باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم و بين القسم المشهور يعنى المشاركة على ما فى بعض حواشى الكشاف ويجئ بمعنى فعل بالتشديد نحو نا عمت بمعنى نعمت وضاعفته كما فى قوله تعالى والله يضا عف لمن يشاء بمعنى يضعف اى يكثر اضعا فه و بمعنى افعل نحو عافاك الله بمعنى اعفاك كذا فى المختار يعنى يتعدى الى معفو عنه بدون عن وهو مرادهم من كونه للتعدية بخلاف عفا فانه وان كان متعديا ايضا الا انه يتعدى الى الذنب المعفو يقال عفى عنه ذنبه ولا يتعدى الى المعفو عنه الابعن كقوله تعالى عفا الله عنك كذا حققه بعض المحققين وبمعنى فعل نحو دافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر لكن يكون فى الاول مبا لغة كزيادة المشقة لزيادة لفظه وكقول النبى عليه السلام من جاوز الاربعين و لم يغلب خيره على شره فليتجهز الى النار اى جاوز الاربعين و بمعنى تفاعل نحو سارع بمعنى تسارع و للاغناء عن اصل الفعل نحو بارك الله هذا الامر اى جعل الله ذلك الامر مباركا فى حقك (مثال المشاركة) قدعرفت ماهو المراد منها (نحوقاتل زيدا عمرا) فان القتل نسب باعتبار القيام الى زيد وباعتبار الوقوع الى عمر وصريحا وبالعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركتهما فيه على ما سبق تحقيقه (ومثال الواحد) اى مثال كونه لنسبة اصل الفعل الى الفا عل فقط بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة (نحو قاتلهم الله) فان القتل فيه نسب الى الله تعالى بالفاعلية والى المقتولين بالمفعولية ولا ينعكس ضمنا لاقتضاء مقتولية من هو حى لايموت ابدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وجعل هذا المعنى منسيا على كون فاعل بمعنى الثلاثى ليس بصحيح لان كونه بمعنى الثلاثى مجاز بخلاف هذا المعنى فانه مبنى على انه لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة فثبت التغاير بينهما على مافى بعض شروح الشافية وغيره فليتأمل ولما فرغ من الرباعى المزيد فيه على الثلاثى اراد ان يشرع فى الخماسى المزيد فيه عليه فقال (النوع الثانى) من الانواع الثلثة لى الطائفة المخصوصة من الالفاظ المخصوصة الدالة

على الكلمات المتنوعة الواقعة فى المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثانى (هوما) اى فعل (زيد فيه حرفان على الثلاثى) المجرد وانما قال زيد فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لان المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائده على الثلاثى (وهو) اى النوع الثانى (خمسة ابواب) بحسب الاستقراء (الباب الاول) منها باب الانفعال وزنه (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الالف قبل الحرف الاخير لانك قد عرفت ان كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره الف (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) وانما قدم الابواب التى فى اوائلها همزة على ما فى اولها تاء تبعا للامام الاعظم اولشا بهتها للافعال الرباعية التى سبقت حين سقطت الهمزة لان الهمزة التى فى اوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل والاثبات عنده لحن يجب الاحتراز عنه قال على القارى فى شرحه لمقدمة ابن الجزرى ثم ان همزة الوصل توجد فى الاسماء والافعال والحروف ومن شانها ان لاتكون فى مضارع مطلقا ولا فى ماض ثلاثى اورباعى كاكل واكرم بل فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج انتهى اقول اما التى فى الاسماء فقد ذكر الجاربردى انها على ضربين سماعى وقياسى اما السماعى ففى احد عشر اسما وهى ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرأ وامرأة وايمن الله وايم الله واما القياسى ففى كل مصدر بعد الف فعله الماضى اربعة احرف فصاعدا نحو افعل واستفعل فعلم ان همزة باب افعل للقطع نحو اكرم اكراما كما سبق وكذلك همزة الثلاثى نحو اخذ (فان قلت ينتقض هذه القاعدة باهراق واسطاع بفتح الهمزة فان همزتيهما وهمزتى مصدريهما للقطع مع ان بعد الفيهما اربعة حرف (قلت اصلهما اراق واطاع زيدت الهاء والسين للمبالغة واما اسطاع بكسر الهمزة فهمزة للوصل لان اصله استطاع فحذف تاؤه وهو فى قوله تعالى فما اسطاعوا ان يظهروه فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة واما همزة الوصل التى فى الافعال فالهمزات التى فى افعال المصادر المذكورة ماضيا او امرا كانقطع وانقطع والهمزة التى فى امر الثلاثى انتهى كلام الجاربردى ملخصا (قال المرعشى رحمه الله تعالى وقد لا يوجد همزة الوصل

الهمزة والهمزة كلاهما مستعملان فلا يرد على عبارة الشرح تدبر منه

فی باب الكلمة بل يزاد بعد الاعلال كهمزة اطير واطهر وزن الثلثة كانها
بتشديد ين واثاقل وادارأ وبالجملة ان كل همزة زيدت فی اول الكلمة بعد
الاعلال ليمكن ابتداء فهی همزة وصل وليس من هذا القبيل ادكر فی سورة
يوسف لانه من باب افتعل سواء قرأ بالدال المهملة او المعجمة واما همزة الوصل
فی الحروف فالهمزة الداخلة علی لام التعريف وميمه ومن لام التعريف اللام
فی الذی والتی واللاتی وامثالها من الموصولات علی ما قاله الفاضل العصام
(قال علی القاری رحمه الله تعالی حكم همزة الوصل فی الماضی المعروف
الكسر لاغير وفی الماضی المجهول الضم لاغير وهمزة الوصل التی فی الاسماء كلها
مكسورة الاهمزة ايمن وايم فانهما مفتوحتان واما امر الحاضر فان كان الحرف
الثالث منه مضموما ضما اصليا فهمزه مضمومة نحو انظر وان كان مكسورا
اومفتوحا فهمزة مكسورة نحو اضرب واعلم واستخرج وانما قلنا ضما اصليا
لانه اذا كان عارضا كما فی امشوا فهمزة مكسورة انتهی (واما همزة الوصل
التی فی الحروف فكلها مفتوحة ثم اعلم ان ماعدا ماذكر انها همزة
وصل فهی همزة قطع ومما ينبغی ان يعلم ان همزة الوصل تسقط فی الدرج
الاهمزة يا الله ولم يقع فی القرآن وكذا همزة الوصل الواقع بين همزة الاستفهام
ولام التعريف وهی فی ست كلمات فی القرآن وهی آلذكرين فی الموضعين
فی سورة الانعام وآلآن فی الموضعين فی يونس وآلله اذن لكم فی يونس وآلله خير
فی النمل فان همزة الوصل فی هذه الكلمات وقعت فی الدرج بسبب همزة
الاستفهام التی قبلها لكنها لاتسقط بل تبدل الفا لئلا يلتبس همزة
الاستفهام بهمزة الوصل لان همزة الوصل مفتوحة فی هذه الكلمات كهمزة
الاستفهام فيمد ذلك الالف مدا زائدا علی المد الطبيعی لاجل الساكن الذی
بعدها واعلم ان فی هذه المواضع الستة وجهين الابدال والتسهيل لكل القراء
سوی نافع فی آلآن فی الموضعين من يونس فانه ينقل فيهما حركة الهمزتين
الی لام التعريف واراد الجمع يجب ان يقرأ كلا الوجهين معا واكثر
الناس عنه غافلون (وعلامته ان يكون ماضيه علی خمسة احرف) لانه اذا
زيد الحرفان علی الحروف الثلثة الاصلية يكون المجموع خمسة احرف
(بزيادة الهمزة والنون فی اوله) ای فی محل يكون قريبا من اوله وقدعرفت

وجهـه ولكون جميع زيادة هذا الباب فى الاول قـدم على سائر الابواب (و بناؤه للمطاوعة) اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر يعنى وبناؤه كائن لان يكون مطـاوعا بكسر الواو وهو عبارة عـالم يمنع عن قبول الاثر على مافاله عبد القاهر والمطاوعة فى اللغة الموافقة مطلقـاوهو ليس بمراد هنـا بل المراد معناها الاصطلاحى ولذا قال المصنف (ومعنى المطاوعة حصول اثر الشئ) اعلم ان الشئ عنـد اهل السنة هو الموجود الخارجى سواء كان واجبا اوممكنا وفى اللغة وعند الحكماء مايصح ان يعـلم و يخبر عنه وهو يعم الموجود والمعدوم والممتنع والممكن والمراد هنا المعنى الثـانى فاندفع مايقال ان الشئ ههنا عبارة عن الفعل المتعـدى اللغوى الذى هوالمعنى المصدرى مع ان الشئ يرادف الوجود فكيف يصح ان يجعل الشئ عبارة عن المعنى المصـدرى الذى هوقبيل الحـال عند محققيهم وهى ليست بموجودة ولا معدومة هذا ويجوز ان يراد المعنى الاول ويدفع الايراد المذكور بان الحال وان لم يكن لهـا تحقق باعتبا ر نفسها لكن لهـا تحقق بتبعية الغير اذا الحـال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبـار ان الموجود هو مايتحقق باعتبـار نفسه والمعـدوم هو ما لايتحقق فى الخارج والحال مايتحقق باعتبـار غيره اى يكو ن تحققه تابعا لتحقق غيره فهى بهذا الاعتبا ر يطلق عليه الشئ وبهذا يندفع مايقـال ان قولهم ان الحـال ليست بموجودة ولامعدومة يستلزم ارتفاع النقيضين (عن تعلق الفعل المتعدى) اى الايقاع والايجاد والتأثير كالكسر فى المثـال المذكو ر فى المتن وكلمة عن متعلقـة بالحصول (فان قلت الاولى ان يقال عن تعلقه بالضمير الراجـع الى الشئ فانه عبارة عن الفعل المتعدى والمقـا م مقام الضمير لسبق مرجعه (قلنا انمـا ظهر فى مقـام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى الاثر (بمفعوله) الذى هو الزجاج فى مثال المتن الضمـير المجرو ر راجع الى الفعل المتعـدى (فان قلت الاثر الحا صل للفاعل فى الحقيقة فلم جعل المصنف للفعل المتعدى حيث اضاف الاثر الى الشئ الذى هو عبارة عن الفعل المتعدى قلنـا نعم الامر كما قلت لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشايع لان الشايع فيمـا بينهم ان المؤثر الفعل المتعدى مجا ز تسمية للشئ اعنى الفعل المتعـدى باسم متعلقه

م الحال قد يذكر وقد يؤنث *

﴿ بالكسر ﴾

بالكسر اعنى الفاعل (قال الشريف الجرجانى فى شرح الزنجانى اطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل وان كانت حقيقة لكن الشايع فيما بينهم اطلاقه على الفعل المتعدى مجازا تسمية للشئ باسم متعلقه وكذلك الحال فى جانب المطاوع بالكسر والحاصل ان الكسر فى المثال مطاوع بالفتح مجازى والفاعل اعنى المتكلم فيه مطاوع حقيقى بالفتح والانكسار مطاوع مجازى بالكسر والمفعول اعنى الزجاج فيه مطاوع حقيقى بالكسر والشايع فى الاستعمال المجازيان دون الحقيقيين ولذا جعل المصنف الاثر المتعدى دون الفاعل (فان قلت ماالفرق بين الكسر والانكسار مع انهما مصدران (قلنا الكسر هوالمصدر الاصلى بمعنى الايقاع والتأثير والانكسار هو التأثير وقبول الاثر وهو معنى المطاوعة اى معنى الكون مطاوعا بالكسر وقدعرفت ان الكسر مطاوع بالفتح ثم ان المعانى المصدرية على تحقيق بعض المحققين امور خمسة الاول معنى المصدر الاصلى كالكسر والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل كالكون كاسرا والثالث معنى المصدر المبنى للمفعول كالكون مكسورا والرابع معنى الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل كالكاسرية والخامس معنى الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول كالمكسورية فاستعمال المصدر فى الثلثة الاول حقيقة وفى الاخيرين مجاز وانكر الفاضل حسن چلبى الثانى والثالث واليه يميل كلام الفاضل الجامى حيث قال فى شرح قول ابن الحاجب فالرفع علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا وفى قوله والفتحة علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا والادلة من الطرفين وتحقيق الفرق وبيانه لايسعها المقام وذكرها يقتضى تطويل الكلام ولا يتحمله مخاطب هذا المرام (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج)ومقصودنا من هذا المثال لفظ انكسر لانه من هذا الباب ومراده منه بيان كون هذا البناء للمطاوعة اى لان يكون مطاوعا بالكسر على ما قد مناه وقوله (فان انكسارا لزجاج) الخ لتطبيق المثال للممثل له ولذا ذكر الانكسار الذى هو من هذا الباب فالانكسار (اثر) مرتب على الكسر الذى هو المطاوع فى عرفهم كما سبق تحقيقه وذلك الاثر ان حصل فى الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل فى المفعول يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للمفعول

والانكسار هو الثانى ولذا وصف الاثر الذى هو الانكسار هنا بقوله (حصل) اى ذلك الاثر المعبر عنه بالمكسورية فى الزجاج (عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى) الى مفعوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الاثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة عن كون الشئ متأثرا مادام متأثرا كالمنقطع مادام منقطعا فان الانقطاع اثر حصل فى الشجر عن تعلق القطع الذى هو الفعل المتعدى ولذا قلت قطعت الشجر فانقطع ذلك الشجر (واعلم ان هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة واللزوم اعنى انه لايجئ غير مطاوع بالكسر ومتعديا ٦ وهذا مختص بهذا الباب بخلاف سائر الابواب الذى يكون بناؤه للمطاوعة فانه يجوز ان يكون متعديا فالمطاوعة لايستلزم اللزوم بل اللزوم من خصائص هذا الباب وبهذا ظهر الخلل فى قول الفاضل الكفوى حيث قال واعلم ان هذا الباب لاينقطع عن المطاوعة ولذا لايكون الالازما انتهى وهكذا زعم صاحب روح الشروح فتأمل ٩ وتحقيق هذا المقام يقتضى ان بين النسب ٦ الخمس بين الامور الاربعة اما النسبة بين المطاوع بالكسر واللازم فهى عموم وخصوص من وجه وهو المراد بقولهم كان بينهما تباين جزئى لاجتماعهما فى مثل قولنا كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ويفترق اللازم فى قولنا جلس زيد ويفترق المطاوع فى قولنا علمته الفقه فتعلمه واما النسبة بين المطاوع ايضا وبين المتعدى فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما فى علمته الفقه فتعلمه ويوجد المطاوع بالكسر بدون المتعدى فى مثال المتن ويوجد المتعدى بدونه فى ضرب زيد عمرا مثلا واما النسبة بين المطاوع بالكسر ايضا و بين المطاوع بالفتح فعموم مطلق لانه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع كمثال المتن وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق المطاوع كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر والكسر فالمفتوح اخص والمكسور اعم واما النسبة بين المتعدى والمطاوع بالفتح فعموم مطلق ايضا لاجتماعهما فى مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما فى كسرت الزجاج لان المطاوع بالفتح يكون متعديا دائما ويوجد المتعدى بدونه فى كل باب يكون بناؤه للتعدية لاللمطاوعة كضرب زيد عمرا واما النسبة

٦ قوله ومتعديا عطف على لفظ غير اعنى المضاف منه

٩ وجه التأمل انه يجوز ان يكون مرادهم بقولهم لاينقطع عن المطاوعة المعتبرة فى هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجى منه

٦ فان قلت النسب بين الاربع يرتقى الى ستة فلم قال خمسة قلنا النسبة السادسة هى النسبة بين المتعدى واللازم وهى ظاهرة مما سبق من تعريفهما ولذا تركها منه

بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتباين كلي لان المطاوع لايكون لازما اصلا كما عرفته آنفا فقد علمت مما بيناه لك ان المطاوع بالكسر يكون انقص مفعولا واحدا من المطاوع فاذا تعدى المطاوع بالفتح الى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلا في المطاوع كما في المثال المشهور واذا تعدى الى مفعولين يكون احدهما فاعلا في المطاوع والثاني مفعولا وبالجملة لايلزم ان يكون المطاوع بالكسر لازما بل قد يكون لازما وقد يكون متعديا كما عرفته اذا عرفت هذا فاعلم ان كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بالعلاج والتأثير اي بالافعال التي يكون فيها علاج وتأثير اي احداث فعل بالجوارح اذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من اعضاء الانسان مثلا هذا الباب يختص بالافعال العلاجية لانه موضوع للمطاوعة فيختص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعلم (فان قلت لم جاز في علمته الفقه فتعلمه مع انه ليس من الافعال العلاجية بل من افعال القلوب (قلت انما جاز ذلك في باب التفعل وان لم يكن علاجا مع انه وضع المطاوعة فعل لان تفعل يجيء للتكلف والعمل المكرر فتكرره جعل كالمحسوس ولذا قيل الفرق بين تكسر وانكسر ان تكسر للكسر الكثير دون الكسر (فان قلت ان بناء باب الافتعال للمطاوعة ايضا مع انه لم يختص بالعلاج كما في غممته فاغتم في غير العلاج (قلنا ان بناءه لايختص بالمطاوعة بل يكون لمعان اخر كما بينوا على ما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى فكل كلمة من باب الافتعال تكون للمطاوعة فيجوز ان تكون من الافعال العلاجية كما في اجتمع ومن غيرها كما في غممته فاغتم على ما سنبين ان شاء الله تعالى قيل وهذا البناء يجيء لمشاركة المجرد كانطفاء النار بمعنى طفئت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وغيره (الباب الثاني) من الابواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالا) قدمه لمناسبته لما قبله في كونهما للمطاوعة لا لكونه ٧ مشتركا بين اللازم والمتعدي والا لناسب تقديمه ايضا على باب الانفعال وليس فليس (موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا) اصله جمع من باب فتح يقال جمع الشيء المتفرق فاجتمع (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) جمع حرف كافلس جمع فلس (فان قلت لم يقل حروف قلنا القام مقام جمع

٧ هذا رد للفاضل الكفوي منه

القلة والحروف جمع كثرة يطلق على مافوق العشرة الى مالا نهاية له واما احرف فهو جمع قلة يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما ولذا اختاره هنا وفى السابق واللاحق دون الحروف واعلم ان اوزان جمع القلة اربعة على القول المختار افعل كافلس جمع فلس وافعال كافراس جمع فرس وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام واختلف فى الجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات فعند الجمهور هو جمع قلة وقال الشيخ الرضى ان جمعى السلامة يصلحان للقلة والكثرة وما عدا الاوزان الاربعة والجمع الصحيح جمع كثرة وقد يستعار احدهما الاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرء (بزيادة الهمزة فى اوله و) بزيادة (التاء بين الفاء والعين) فيكون المجموع خمسة (وبناؤه ايضا) اى مثل ماسبق من بناء الانفعال (للمطاوعة) غالبا اى لمطاوعة فعل سواء كان علاجا اولا قال السيد عبدالله فى شرح الشافية وانما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجازاى يجئ مطاعته فى غير العلاج (فان قلت ان بيان الموزون والتمثيل باجتمع الذى هو من الافعال العلاجية يوهم اختصاصه بالعلاج (قلنا ذكر الشئ لاينافى ماعداه فى مثل هذا لما عرفت ان غممته فاغتم جاز فى غير العلاج واما باب انفعل فهو مختص بالعلاج قال ابن الحاجب فى الشافية وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو اسفقته فانسفق اى رددته وازعجته اى ابعدته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثمه قيل انعدم خطأ انتهى كما بيناه فى بابه (نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل) فان قلت الاولى ان يقول فاجتمعت باضمار الفاعل لان المقام مقام الضمير لسبق المرجع قلنا اظهره هنا وفيما قبله من باب الانفعال تفهيما للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة لكن ينبغى ان يقول تلك الابل تدبر (واعلم ان عادة المصنف ذكر المعنى الذى كثر استعماله وترك ما هو اقل استعمالا ولذا قيدنا بقوله غالبا على ما ذكره ابن الحاجب فى الشافية حيث قال وافتعل للطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وبهذا ظهر انه يجئ بناء هذا الباب لمعان اخر قل استعمالها

بالنسبة الى معنى المطاوعة للاتخاذ اى اتخاذ فاعله شيئا نحو اشتوى
اى اتخذ شواء ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب اى بالغ فى الكسب
بكسر الكاف اوفتحها واما كسب فمعناه تحصيل الشئ على اى وجه
كان سواء بولغ فيه ام لا قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه
اشارة الى لطف الله تعالى لانه ثبت ثواب الفعل لهم على اى وجه كان
بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب الا على وجه المبالغة بقوله وعليها
ما اكتسبت ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو
اختصموا اى تخاصموا ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اى اظهر عذره
وجعل صاحب النوابع اعتذر بمعنى افعل للصيرورة اى بمعنى اعذر اى
صار ذا عذر وللقبول نحو انعظ اى قبل الوعظ تأمل فيه وبمعنى تفعل
نحو اجترع وبمعنى تجرع وبمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وبمعنى المجرد
نحو اقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى قدر ويقرب منه قولهم استلم الحجر
اى لمسه بالقبلة اوباليد قال فى المختار السلم الاستلام تدبر (الباب الثالث)
من الخمسة (افعل يفعل افعالا) زيد فى المصدر الالف قبل الاخر لانك
عرفت انه مشتق من الماضى فى غير الثلاثى باتفاق الفريقين والحال
ان المشتق يشتق بزيادة حركة اوحرف وهنا اشتق منه بزيادة حرف
اعنى الالف تذكر ماسبق وانما قدمه لاشتراكه مع الاولين فى زيادة الهمزة
التى هى للوصل (موزونه احمر يحمر) اصلهما احمرر يحمرر فادغم
فيهما احدى الرائين فى الاخرى بعد سلب حركة الراء الاولى لاجتماع
الحرفين المتجانسين (فان قلت لم لم يدغم احدى الواوين فى الاخرى
فى كلمة ارعوى مع انه من هذا الباب اصله ارعوو فالقياس فيهما يقتضى
ان يقال ارعو بالادغام كاحمر واعور (قلت انما لم يدغم فيهما لانعدام
الجنسية بقلب الواو الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فان قلت
لم لم يكن الامر على العكس بان يقدم الادغام على الاعلال (قلت القلب
اعلال فى الآخر والادغام اعلال فى الوسط واعلال الآخر اسبق واولى
لانه محل التغيير وايضا الاعلال يكون بمجرد النظر الى حرف واحد من
حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يكن مالم ينظر الى الحرفين والحاصل

ان ارعوى كان فيه مقتضيان مقتضى الا علال ومقتضى الا د غام فلما قدم
الا عــلال على الادغام للعلتين المذكورتين لم يبق مقتضى الا د غا م ولذا
لم يدغم (احمرارا) على وزن افعلالا وانما لم يدغم فى المصدر لكون الالف
فاصلا بين المتجانسين (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب
(على خمسة احرف بزيادة الهمزة فى اوله و) بزيادة (حرف واحد من جنس
لام فعله) كاحمر اصله حمر فصار احمر بهذين الزيادتين (فان قلت الراء
مثلا مماثل للراء لامجانس فلم قال من جنس لام فعله ولم يقل من مثل لام الخ
قلنا من دأب الصرفيين ان يقولوا من جنس عين فعله اومن جنس لام فعله
مقام المثل فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة اما مبنى على
مسامحتهم المشهورة او مبنى على اصطلاحهم ولا مشاحة فى الا صطلاح
والا فالفرق بين المتماثلين والمتجـانسين والمتقـار بين ثابت فى الحقيقة لان
المتماثلين هما المتفقان مخرجا وصفة كالباء مع الباء والراء مع الراء والمتجانسين
هما المتفقان فى المخرج الكلى دون الصفة كالدال مع التـاء المتقاربين
هما المتقـاربان فى المخرج الكلى اوفى الصفة كالدال والسين و المتقاربين
مخرجا وكالتاء والثـاء المتقـاربين صفة وبعض العلمـاء ادرج المتجـانسين
فى المتقاربين كذا قاله المرعشى فى الجهد (فى) محل قريب من (آخره) اختار
المصنف هنا مذهب المحققين وهو ان الزائد هو اللام الثانيـة لان الزيادة
بالآخر اولى (فان قلت هـذا ينافى مااختاره فى باب التفعيـل حيث قال
من جنس عين فعـله بين الفـاء والعين وذلك يقتضى ان يكون الزائد هو
الاول وهو مذهب الخليل ودليله على ماعرفت هنالك ان الحكم بزيادة
الساكن اولى (قلنا دليل الخليل رحمه الله تعالى لايتمشى هنا لكون سكون الاول
هنا للادغام بخلاف فعل فانه للفرار عن توالى الحركات من اول الامر واما جواز
الامرين على مايشعره كلام الفاضل الكفوى غير متصور هنا ايضا ولما
لم يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الاكثر فنعم ماقيل لكل مقام
مقال ولكل ميدان رجال (وبناؤه) مختص (لمبالغة) الفعل (اللازم)فان
احمر مثلا مبالغة حمر وهو لازم يعنى ان المبالغة يكون فى الفعـل اللازم
ومايكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما ومن ههنا

يعلم ان ما اشتهر فى دعاء الوضوء اللهم بيض وجهى بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولاتسود وجهى بفتح التاء والواو وتشديد الدال خطاء لا يكون حينئذ من هذا الباب ولا يتعدى الى المفعول اعنى وجهى بل الصواب ان يقرأ من باب التفعيل اعنى بضم التاء وفتح السين وكسر الواو ويدل عليه عطفه على بيض فانه من باب التفعيل ايضا وكثيرا ما عرضته على العقلاء وقعوا فى الاستغراب وكادوا ان ينكروا لكمال اشتهار ما قرؤا خذ هذا (وقيل) مختص (للالوان) من غير ملاحظة المبالغة وهذا خطاء ولعل مراد هذا القائل ذلك والا فلا وجه لتمريض المص بقوله قيل وقد عرفت مما قررناه من الاختصاصين ان اللازمين للاختصاص ولولم يحمل المص مراد القائل على ماقلنا لازم ان يكون بين الاختصاصين تناف لان احدهما مختاره والاخر مردوده مع ان الحق انه لا منافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الالوان والعيوب فى كل كلمة من هذا الباب كاحمرواعور قال العلامة التفتازانى وهذا الباب للمبالغة ولايكون الالازما واختص بالالوان والعيوب وقال السيد السند قدس سره وهذا البناء مختص بالالوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى قال الاستاذ روح الله تعالى روحه لعل تمريض المصنف لقولهم ارعوى عن القبيح اى كف ورجع اصله ارعوو وهو من هذا الباب مماليس لعيب ولا لون والتحقيق ان بناء هذا الباب مع كونه للمبالغة اللازم مختص بالالوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازانى وايضا شرط بعضهم فى هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذا وعلى اى تقدير لاوجه لتمريض المص الا ان يقال مراده ان كونه للمبالغة اللازم وصف مشتهر فى كونه للالوان والعيوب بلا احتياج الى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما من كونه للمبالغة اللازم من له ممارسة بهذا الفن هذا كلامه اقول هذا الجواب ركيك جدا لان المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل بل الحق فى وجهه انه لا دخل لهذا البناء فى افادة اللون و العيب بل الثلاثى منه دال على اللون وهذا البناء يفيد زيادتهما ولذا قال المصنف وبناؤه للمبالغة اللازم وقيل الخ واما قولهم انقض الحائط فمن الانفعال

من القضض لا من هذا الباب من النقض كما وهم (مثـال) فعل (الالوان)
اى مثال الفعل الذى هو الالوان (نحو احمر زيد) وهو لمبالغة حمر لانه
يقال فى اللغة حمر زيد اذا حصل له حمرة فى الجملة ويقال احمر زيد اذا
حصل له حمرة كثيرة على ما سيجئ من المصنف (ومثـال) فعل (العيوب
نحو اعورر زيد) يقال عورت العين بالكسر وعارت ايضا ويقال اعور
اى بين العور والعور بفتحتين عدم رؤية احدى العينين على ما فى المختار
(الباب الرابع) منهـا (تفعل يتفعل تفعلا) بضم العين فرقا بينه وبين
المـاضى وهذا حكم مصدر تفـاعل هذا فى غير الناقص وامـا فيه ٣
منهما فيكسر العين لتجانس الياء كالتمنى والترجى والتوقى والتعدى
فى التفعل والتصابى والتجافى والتوانى والتماشى فى تفـاعل (فان قلت
لم كسر العين فيه فى مصدريهمـا مع ان القياس الضم (قلنا لو ضم فى
الناقص العين الذى هو ما قبل الياء لانقلبت واوا لسكونهـا وانضمـام ما قبلها
فعدلوا عن الضم لسلامة الياء عن القلب ويجئ مصدره على تفعـال
بكسر التاء والفاء وتشديد العين وبزيادة الالف بين العين واللام نحو
تملاق من تملق يقـال تملقه وتملق له تملقـا وتملاقا اذا تودد اليه وتلطف له
قال الشاعر ❊ ثلثة احباب وحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل ❊
وهو قياس اهل اليمن كالكذاب بالتشديد فى باب التفعيل كما سبق واما الفعلة
بكسر الفـاء وفتح العين كالطيرة والخيرة فقد قيل انهمـا مصدران
من تطير وتخير يعنى من هذا الباب ولا ثالث لهما لكن الحق انهما ليسا بمصدرين
بل اسمـان وفى المختار يقال تطير من الشئ وبالشئ والاسم الطيرة بوزن
العنبة وهو ما يتشأم به من الفال الردى وفى الحديث انه عليه السلام كان
يحب الفال ويكره الطيرة وفيه ايضـا الخيرة بوزن العنبة الاسم من قولك
اختاره الله تعـالى ويقال محمد خيرة الله من خلقه هذا كلام المختـار وكذلك
فى سائر كتب اللغات والتفاسير (موزونه تكلم يتكلم تكلما) قدمه على باب
تفـاعل لانه يجئ لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ونحو علمته
الفقه فتعلمه ونحو قيسته اى نسبته الى قيس فتقيس وباب تفاعل يجئ
لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وباب فعل مقدم على باب فاعل فكذا

٣ واما فيـه اى فى الناقص منهما اى من التفعل والتفاعل ١٢ منه

قدم تفعل على تفاعل اولان بناءه يكون للواحد وبناء تفاعل للمشاركة والواحد مقدم على الاثنين وهذا ايضا وجه تقديم الافعال والتفعيل على المفاعلة فيما سبق (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين) قد عرفت وجه التعبير بالجنس عن المثل فتذكر (وبناؤه للتكلف) اى للدلالة على التكلف وهو فى اللغة التجشم يقال تكلفت الشئ اذا تجشمته وفى المختار كلفه تكليفا امره بما يشق وتكلف الشئ تجشمه قال السيد عبد الله معنى التكلف انفاعل تفعل انيتعانى ٣ فى اصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد فى الزيادة قال الشاعر * كريم اذا زرناه لم يقتصر بنا * على الكرم المولود او ٨ يتكرما * نحو تشجع اى تكلف فى الشجاعة وتحلم اى تكلف فى الحلم وطلب حصوله له وقال السيد السند معناه ان الفاعل فيه يريد اظهار شئ عن نفسه وليس فيه ذلك له كتشجع وتحلم اى اظهر من نفسه الشجاعة والحلم انتهى وما ذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر فى مهلة وهو عبارة عن حصول اصل الفعل من الفاعل مرة بعد اخرى سواء كان حسيا نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة او معنويا نحو تفهم وتعلم اى حصل الفهم والعلم مرة بعد اخرى ولما كان مراد المصنف ارجاع هذا المعنى الى المعنى الاول مع كونه غير ظاهر منه فسره بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) اى تمام المطلوب وكماله (شيئا) اى بتحصيل شئ من افراده او اجزائه (بعد) تحصيل (شئ) آخر من افراده او اجزائه والمطلوب عبارة عن الفن او الكتاب او غيرهما من ذوى الافراد او الاجزاء وتحقيق هذا المقام مقام آخر ولفهمه مخاطب آخر (نحو تعلمت العلم) اى مسائله لان حقيقة كل علم مسائله (مسئلة) هذا بدل من العلم بدل البعض من الكل (بعد مسئلة) اى بعد تعلم مسئلة اخرى والمعنى تعانيت وتجشمت فى تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل مسئلة بعد تحصيل مسئلة اخرى فتدخل مسائل المطلوب كلها فى تعلم المتكلم فعلم من هذا التقرير ان قوله شيئا ومسئلة منصوب بنزع الخافض والمضاف مقدر فى ستة مواضع على ما اشرنا اليها تدبر

٣ من التعانى من العناء بمعنى المشقة

٧ كلمة او هنا بمعنى بل على مايدل عليه النفى

(فان قلت ان غالب بناء هذا الباب ان يكون للمطاوعة عند جمهور المحققين فالاولى لرأيه فى هذه الرسالة ان يذكرها دون التكلف لان رأيه فيها اخذ المعانى الغالبة على ماسمعته فلم رجح التكلف على المطاوعة مع انه خلاف عادته وكذا خلاف ما عليه الجمهور وهو فى قوة الخطاء (قلنا لعل مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف فعلى هذا فمعنى كلامه بنوع تمحل وبناؤه للتكلف غالبا اما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلمه اوغير مطاوع نحو تشجع وتورع وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل الاقسام وهو معتبر عند المحققين ويجئ بناء هذا الباب لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت الحجر اى اتخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل جانب الفعل نحو تهجد اى جانب الهجود اى النوم كما فى قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وللدلالة على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة كما فى البيت المعزو الى الشافعى رحمه الله تعالى ❁ هنيئا لارباب النعيم نعيمهم ❁ وللعاشق المسكين مايتجرع ❁ ٧ اعد ذكر الخ لكن التجرع فيه على سبيل التشبيه على مابينته فى شرح ابيات الجامى وللطلب اى بمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم وتيقن وتبين اى طلب ان يكون كبيرا وعظيما وطلب اليقين والبيان ونحو تحين وفى الحديث تحينوا ليلة القدر فى العشر الاواخر اوفى السبع الاواخر اى اطلبوا حينه ويومه ٦ وللافادة الكمال فى حق الله تعالى نحو تقدس وتنزه وتوحد وتفرد لانه لما استحال التكلف فى شانه تعالى حمل فى امثالها على الكمال كما قيل فى المتكبر ٣ وبمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وللتشبيه نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين وفى الحديث هاجروا ولا تهجروا وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى وللاعتقاد نحو تعظم اى اعتقد انه عظيم تأمل (قال الاستاذ رحمه الله تعالى ويجئ للصيرورة نحو تمول اى صار ذا مال واسم الفاعل متمول وهذا مشهور فى المحاورات وللانقلاب كتحجر الطين اى انقلب حجرا ولحصول الشئ بلا عمل نحو تكون وتولد انتهى اقول هذا مخالف لما هو التحقيق وهو

٧ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ❁ هو المسك ماكررته يتضوع ❁ كذا فى الجامى ١٢

٦ وهذه المعانى ما ذكره العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى على طريق الاجمال (منه)

٣ على ماقاله المولى الخيالى (منه)

ان هذه المعاني الثلثة راجعة الى معنى واحد وهو الصيرورة على ما قاله بعض المحققين بل الصيرورة راجعة في التحقيق الى معنى التكلف لان الفعل الذي يكون على وجه الكلفة والمشقة يلزمه صيرورة الفاعل من حال الى حال فاستعمل صيغة التكلف في الصيرورة مطلقا وهو الاغلب في استعماله على ما ذكره الشيخ الرضي في شرحه للشافية وقال بعض المحققين المعنى الثاني يعني الصيرورة فيه من فروع التكلف ولذا لم تعد ارباب اللغة معنى مستقلا انتهى تأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام (الباب الخامس) منها (تفاعل يتفاعل تفاعلا) قد عرفت حال مصدره في الصحيح والناقص في باب التفعل فتذكر (موزونه تباعد يتباعد تباعدا) بضم العين وتجافيا بكسرها ومما ينبغي ان يعلم انه اذا كان فاء تفعل وتفاعل قريبا في المخرج من التاء جاز ان تقلب التاء بما يقاربه في المخرج وتدغم فيها وتجتلب همزة الوصل لكون الاول المدغم ساكنا وتعذر الابتداء بالساكن نحو اذثر وازمل واطير وازين واضرع واطوف واصدق واسمع واطوع من التدثر والتزمل والتطير والتزين والتضرع والتطوق والتصدق والتسمع والتطوع والكل من باب التفعل ونحو اثاقل من هذا الباب لانه من التثاقل كالتصالح (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتباعد اصله بعد ثم صار تباعد (بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة) اي التشارك بين الاثنين في اصل الفعل مع تساويهما فيه (فصاعدا) اي فذهب الاشتراك حال كونه آخذا في الزيادة الى ثلثة واربعة وهلم جرا كذا قال السيد عبدالله وانما فسرنا المشاركة بالتشارك لانها هنا بمعنى التشارك والاشتراك وبناء المفاعلة قد يجيء بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع (فان قلت ما الفرق بين المشاركة والتشارك (قلنا ان المشاركة لاتضاف الا الى الفاعل او المفعول يقال اعجبني مشاركة زيد عمرا او مشاركة عمرو زيدا بخلاف الاشتراك والتشارك فانهما يضافان اليهما معا وبهذا ظهر الفرق بين بناء المفاعلة والتفاعل لان بناء المفاعلة يكون لنسبة اصل الفعل الى احد الشريكين وتعلقه بالاخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما سبق في بابه وبناء باب التفاعل يكون لافادة الشركة

بين اجزاء الفاعل فى اصل الفعل ولذا قال ابن الحاجب فى الشافية و تفاعل
لمشاركة بين الاثنين فصاعدا فى اصله صريحا نحو تشاركا يعنى يكون الفعل
فى تفاعل منسوبا الى اثنين فصاعدا على سبيل التصريح فاذا قلت تضارب
زيد وعمرو كان الضرب منسوبا اليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون
المعنى تشارك زيد وعمرو فى الضرب ومن ثمه اى من اجل ان المشاركة فى
تفاعل صريح نقص تفاعل مفعولا عن فاعل فان كان لفاعل مفعول واحد
نحو ضارب زيد عمرا كان تفاعل لازما نحو تضارب زيد وعمرو وان كان له
مفعولان نحو جاذب زيد عمرا الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب
زيد وعمرو الثوب والتفصيل فى شروح الشافية (مثال المشاركة) اى
التشارك بين الاثنين (تباعد زيد عمرا) و بما عرفت من ان تفاعل نقص
مفعولا من فاعل ظهر ان قوله عمرا منصوبا سهو من قلم الناسخ لان باعد
يتعدى الى مفعول واحد ويكون تفاعل لازما والعبارة الصحيحة تباعد
زيد وعمرو على ان يكون الاشتراك بين اجزاء الفعل (ومثالها فصاعدا)
اى مثال المشاركة بين الاكثر المعبر عنه بقوله فصاعدا و الا فلا معنى له
ولا يجوز ربطه على ماقبله لان الفاء فيه وان دخل عليه بحسب الظاهر
الا انه داخل فى الحقيقة على العامل الضمير اى فذهب صاعدا كما سبق
آنفا ولذا قلنا المعبر عنه بقوله الخ فكان المراد منه لفظه تدبر (نحو تصالح
القوم قوما) الصواب ايضا ترك قوله قوما ولعله سهو من القلم ايضا
ومن جعل تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح فقال ماينا فى الغرض من المثال
لانه على هذا لايكون المثالان مطابقين للممثل لهما و يجئ بناء هذا الباب بمعنى
فعل نحو توانيت من الونى وهو الضعف و لمطاوعة فاعل اذا كان فاعل
لجعل الشئ صاحبه اصله نحو باعدته فتباعد اى جعلته بعيدا فتباعد
ولاراءة ماليس فى الواقع نحو تغافلت وتمارضت وتجاهلت اى اريت الغفلة
و المرض و الجهل وليست لى هذه الاشياء فى الواقع ولا اريد حصولها
وللتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه و الحال انه منتف عنه
و الفرق بين التكلف فى هذا الباب و بينه فى باب تفعل ان المتحلم مثلا يريد
وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل كذا ذكره السعد رحمه الله تعالى (وقال

صاحب الكشاف فى المفصل وليس تحلم مثل تجاهل لان الفاعل فى تحلم يطلب ان يكون حليما والفاعل فى تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا انتهى فعلم من هذا البيان ان تجاهل يجوز ان يكون للاراءة و للتكلف فلا ضير فافهم (النوع الثالث) من الانواع الثلثة لمنشعبة الثلاثى التى هى غير الملحق (هوما) اى فعل (زيد فيه) اى فى ماضيه المفرد المذكر الغائب (ثلثة احرف) ويسمى هذا النوع السداسى المزيد (على الثلاثى المجرد وهو) اى النوع الثالث و يجوز ان يرجع الى ما بل هواقرب (اربعة ابواب) وهى الاستفعال والافيعال والافعوال والافعيلال (الباب الاول استفعل يستفعل استفعالا) بزيادة الالف قبل الاخير وكسر التاء فى غير الاجوف واما هو فيجوز فيه وجهان كاستقامة واستقوام وقال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل والتاء فى استقامة عوض عن العين المحذوفة اعنى الواو وكذلك اجاب يجيب اجابة فى باب الافعال (موزونه استخرج يستخرج استخراجا) قدمه لكون الزوائد كلها فى الاول (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة والسين والتاء فى اوله) وقد يحذف تاؤه فى بعض المواضع نحو اسطاع يسطيع اصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا اذا كانت الهمزة مكسورة واما اذا كانت مفتوحة فلا يكون من هذا الباب بل من باب الافعال و يكون السين زائدة اذ اصله حينئذ اطاع زيدت السين على خلاف القياس كذا فى بعض شروح المراح وقد سبق بيانه فى بيان همزة الوصل بينه الاستاذ هنا على الوجه الاكمل ان اردت التحقيق و التفصيل فارجع الى شرحه و كذا استكان يجوز ان يكون من هذا الباب من الكون اى انتقل من كون الى كون و يجوز ان يكون من الافتعال من السكون اشبعت فتحة عينه كما فى بمنتزاح فى قول الشاعر ❊ وانت من الغوائل حين ترمى ❊ ومن ذم الرجال بمنتزاح ❊ اى انت بمنتزح من الغوائل ومن ذم الرجال اى بعيد منهما فاشبعت فتحة الزاى فصار منتزاح والاصل فيما نحن فيه استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان (وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو استخرج زيد المال) وكونه متعديا لكونه بمعنى اخرج كاستقن بمعنى ايقن

اصله خرج وهو لازم و بعدالنقل اليه صار متعديا الى مفعول تأمل (ومثال اللازم نحو استحجر الطين) اى تحول الطين الى الحجرية على مافسر به التفتازانى هذا معناه الحقيق و يلزمه صيرورة الطين حجرا ولذا فسر الشريف قدس سره بقوله صار الطين حجرا اى كالحجر وليس المراد انه يكون حجرا فى الحقيقة لان حقايق الاشياء ثابتة عندنا ولا يجوز انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى فيكون لازما على كلا التفسيرين فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للممثل له على تفسير الشريف اذا عرفت هذا فاندفع ما قاله السيد عبدالله انه يجوز ان يكون التحول فيه حقيقة الطين حجرا او مجازا اى صار الطين كالحجر فى صلابته ولذا قال البركوى فى الامعان فى شرح قوله تقلب الفا اى تلفظ الالف مكان الواو اوالياء لعدم انقلاب الحقيقة وقال ابن كمال فى اعلال لا تخشون بالغرا صله لا تخشيون فصار الحى ميتا بقلب الذات بالاعتبار لابالحقيقة خذ هذا وكن من الشاكرين (وقيل لطلب الفعل) اى لطلب فاعله عن مفعوله اصل الفعل ولعل وجه تمريضه ان هذا البناء يكون متعديا غالبا ولازماتارة بجميع حروفه الاصول والزوائد لكونه بمجموعها يعد من السداسى واما معنى الطلب فستفاد من السين فقط لامن مجموع البناء ولذا لم يذكر الامام الاعظم فى المقصود عند معانى بيان السين معنى التعدية و اللزوم (فان قلت ان الشراح بينوا ان هذه المعانى لمجموع البناء لاالسين فقط والسين سببا لها قلنا يجوز ان تكون هذه المعانى بسبب السين فقط ومعنى التعدية واللزوم بسبب مجموع الزوائد (فان قلت الهمزة زيدت للتوصل (قلنا كونه زائدا للتوصل لاينا فى كونه جزأ من السبب و بالجملة ان ما قلنالاينافى مابينه الشراح فافهم وههنا كلام طويل فى الشروح تركناه مخافة الملال و بما ذكرنا اندفع ماأورده الشراح على تمريض المص (نحو استغفرالله)العظيم(اى اطلب المغفرة منه) اى من الله العظيم فهذا مثال لكونه للطلب (فان قلت هل فرق بين الطلب والسؤال قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب و السؤال باللسان والاكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحدا على ماذكره الامام البركوى فى الامعان ثم ان الطلب والسؤال اما ان يكون صريحا اى

حقيقيا نحو استكتبته اى سألت عنه الكتابة وطلبته واما ان يكون تقديريا نحو استخرجت الوتد من الحائط لان الوتد لايطلب منه الخروج لكنه لما اعملت الحيلة فى اخراجه نزل ذلك السعى والحيلة منزلة السؤال والطلب واذا صار تقديريا وقد يجيء ذلك البناء بسبب السين للتحول نحو استخل الخمر خلا اى انقلب الخمر الى الخل (وانما قلنا الى الخل لان انقلب من باب الانفعال فهو لازم قطعا على ما سبق (فان قلت لم قال الامام الاعظم فى الفق انقلب الخمر خلا (قلنا يجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض على ما قاله البعض اوسهوا من قلم الناسخ على ماقاله البركوى فى الامعان والا فلا يصح نصبه بانقلب لما عرفت فان قلت لم يجيء منقلبا اسم مفعول من باب انفعل فى قوله تعالى لاجدن خيرا منها منقلبا (قلنا هذا ليس باسم مفعول بل مصدر اواسم مكان ولذا فسر المفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وللوجدان نحو استجدته اى وجدته جيد اوللتسليم نحو استرجع القوم اى قالوا انالله وانا اليه راجعون (الباب الثانى) من الاربعة (افعوعل يفعوعل افعيعالا) بزيادة الالف كما سبق (موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) اصله اعشوشابا بسكون الواو وكسر الشين ولذا قلبت الواو ياء كما فى قيل (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) ثلثة اصلية وثلثة زائدة اذ اصله عشب فصار اعشوشب (زيادة الهمزة فى اوله و) زيادة (حرف آخر) اى غير الهمزة والواو بل تكون ذلك الحرف (من جنس عين فعله) يعنى تكون تلك الحرف مماثلا لعين فعله فى المخرج والصفة كالشين مع الشين مثلا وهاتان الزيادتان تكونان (بين العين واللام) والشين بعد الواو فيكون الواو فاصلة بين الشينين ولذا لم يختلفوا فى ان الزائد هو الشين الثانى بخلاف فعل وتفعل فانهم اختلفوا فيهما كما بيناه فى بابهما (فان قلت الشين ليس من الحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال اعنى حروف (اليوم تنساه) فكيف يصح زيادتها هنا (قلنا قد عرفت فى ماسبق انه يكون هكذا اذا لم تكن الزيادة للالحاق اومن جنس الاصول واما اذا كانت لاحدهما فتجوز زيادة اية حرف كانت وهنا الشين من جنس الاصول فلا اشكال كذا حقق (وبناؤه لمبالغة اللازم) ومايكون لمبالغة

اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما (وان قلت نقل عن بعضهم انه قد يجيء متعديا نحو احلوليته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس اى ركبته عريانا فكيف يصح قول المصنف فالصواب ان يقول ابنا لغة اللازم غالبا (قلنا تعديتهما ليس لذاتهما بل للتضمين كما عرفت من تفسيرهما اونقول انه لم يتعرض لهما لندرتهما والنادر كالمعدوم كما هو المذهب ولذا قيل لاثالث لهما كذا فى شرح ميزان الادب ولما كان فى المبالغة نوع غموض بالنسبة الى المبتدئين الذين الفت لفهمهم هذه الرسالة صور ابنا لغة بمثال بالنسبة اليهم فى صورة الاستدلال ٢ فقال (لانه) الضمير للشان وانما جيء بهذا الضمير من غير ان يتقدم مرجعه لاهتمام مابعده ليكون مبهما اولا ومفسرا ثانيا فيكون اوقع فى النفس كما قالوا فى نعم رجلا زيد وربه رجلا وله شروط وتفصيل ذكرتها فى شرح الابيات ولايسع هذا المقام بيانها وبيان سائر الضمائر ان اردت فارجع الى محلها (يقال) فى لغة العرب (عشب الارض اذا نبت) النبات (فى وجه الارض) لفظ الوجه يجوز ان يكون زائدا كما فى قول بعض الشعراء ❊ الا كل شيء هالك غير وجهه ❊ اى غيره تعالى ويجوز ان يكون مفيد المعنى اى فى سطح الارض فاسناد عشب الى الارض اسناد مجازى من قبيل جرى النهر وسال الميزاب اى جرى وسال الماء فى النهر والميزاب فالجارى والسايل فى الحقيقة هو الماء والنهر والميزاب مكانه والمعنى هنا نبت النبات فى الارض نباتا كائنا (فى الجملة) فيكون الحاصل المعنى صار الارض ذانبات قليل وعشب بضم العين اعنى عين الفعل وهو الشين من العشب بضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم واعلم ان لفظ فى الجملة يستعمل فى القلة كما ان بالجملة تستعمل فى الكثرة على ما عرفت من التفسير (ويقال اعشوشب الارض اذا كثر نبات وجه الارض) اى النبات فى وجه الارض فاضافة النبات بمعنى وكذا يقال اخشوشن اذا اشتدت خشونته قال فى المختار الخشونة ضد اللينة وقد خشن الشيء من باب حسن واخشوشن الشيء اشتدت خشونته وهو للمبالغة مثل اعشوشبت الارض واعشوشبت واخشوشن الرجل تعود لبس الخشن انتهى وما قاله الاستاذ رحمه الله هو من خشن بكسر العين

٢ وانما قلنا فى صورة الاستدلال لانه ليس باستدلال فى الحقيقة لان المثال الجزئى لايكون دليلا للكلى بل يكون موضحا بل الاستدلال يكون بالكلى على الجزئى او على الكلى كما فصل فى محله منه

من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو لازم ايضا فهو حسبان منه بل وهم لانك قد عرفت انه من باب حسن وبناؤه لايكون الالازما وايضا كلامه منا ف لما قاله في باب حسب من انه لم يوجد من باب حسب الاالاربعة نوادر من الصحيح وليس خشن في ذلك الاربعة وهذا لايليق لمنصبه العالى فتذكر ما قلت في حقه رحمه الله تعالى وكذا اخشوشب من الاخشيشاب وفي حديث عمر رضي الله عنه اخشو شبوا وهو الغلظ واشتدال النفس في العمل والاحتفاء في المشي ليغلظ الجسد كذا في مختار الصحاح ايضا

(الباب الثالث افعوّل يفعوّل افعوّالا موزونه اجلوّذ يجلوّذ اجلوّاذا) بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسيبين المصنف معناه وانما اختير الادغام على الاعلال لان الواوين اذا زيدتا معا وسيجئ بيانه ولم يبال بحركة الاولى فاستعد الادغام دفعة فاختير الادغام دون الاعلال بخلاف ارعوى كما سبق بيانه وقد قيل اجليواذا بقلب الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لكن الادغام راجح لما قلنا (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاجلوّذ اصله جلذ ثم صار اجلوّذ (بزيادة الهمزة في اوله والواوين بين العين واللام) ولكونهما زائدتين معا ادغمت الواو الاولى في الثانية كما عرفت (وبناؤه ايضا) اى مثل ما سبق من بناء باب الافعيعال (لمبالغة اللازم) اى لافادة المبالغة والكثرة في اصل الفعل اللازم لان ما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما اصلا وفرعا فان قلت قد يكون هذا البناء لمبالغة الفعل المتعدى كاعلوّط يقال اعلوّطني فلان اى لزمني ويقال ايضا اعلوّط الرجل بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه فلا اولى التقييد بغالبا (قلنا هذا نادر والنادر كالمعدوم ولذا لم يبال ثم انه صوره بمثال ايضا في صورة الاستدلال فقال (لانه) اى الشان (يقال) اى يقول العرب (جلذ الابل اذا سار) الصواب اذا سارت بالتأنيث لكون ضميره راجعا الى الابل وهي مؤنثة لانها اسم جمع لا واحد لها من لفظها واسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كما في المختار على ما سبق بيانه وهو ليس بجمع ٢ بالاتفاق وما قاله الاستاذ رحمه الله تعالى انه جمع لا واحد له من لفظه ليس بصحيح تتبع قل ماهو الحق (سيرا) ملابسا (بسرعة) يقال اجلوّذ بهم السير اذا دام مع

٢ على ما قاله الفاضل الجامي في شرح الكافية منه

السرعة وهو نوع من سير الابل وفيه مبالغة وليس فى جلذ مبالغة اصلا فلا يخلو كلام الكفوى عن ضعف فليطالع ولما قلنا يدل كلام المص وهو قوله (ويقال) فى السنة العرب (اجلوذ الابل اذا سار) الصواب ان يقول سارت ايضا لما قلنا (سيرا زيادة سرعة) اى سيرا سريعا لاسرعة فوقها (الباب الرابع افعال يفعال افعيلالا) اصله افعالل يفعالل افعلالا قلبت الالف فى المصدر ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار افعيلالا لان الالف الساكنة اذا كان ماقبلها مكسورا تقلب بجنس حركة ماقبلها واما الماضى والمضارع فادغم اللام الاولى فى الثانية فيهما فصار افعال يفعال فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين لان الالف ساكنة واللام الاولى ساكنة ايضا وهو غير جائز عند غير يونس فانه يجوزه فى مثل اضربان واضربنان بالنون الخفيفة وفى غيره لا يجوزه ايضا (قلنا اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده وهو مايكون الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما نحو دابة وخويصة وهنا ولن اجتمع ساكنان لكن الالف حرف مد واللام مدغمة فجاز لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص ومما ينبغى ان يعلم انه يجوز اجتماع الساكنين فى خمسة مواضع الاول فى المدغم قبله حرف مد اولين كما عرفت آنفا والثانى فى الوقف مطلقا سواء كان الحرف الثانى مدغما اولا لان الوقف على الحرف يسد مسد الحركة فجاز مع ساكن قبله فانك اذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه ماليس له اذا وصلته بغيره ولان الوقف لقصد الاستراحة فيجوز فيه مالا يجوز فى غيره نحو زيد وعمرو والثالث فى نحو ميم ونون وعين وقفا ووصلا اما فى حالة الوقف فلما ذكرنا واما فى حالة الوصل فلانه لاحركة للثانى لبنائه لعدم التركيب والاول ساكن باصل الوضع فيلزم تجاوز الساكنين والرابع فى ما كان فى اوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك فى ثلثة مواضع الاول لام التعريف نحو الحسن عندك بفتح الهمزة وبعدها الالف المبدلة من الهمزة والثانى ايمن وايم فى نحو ايمن الله وايم الله يمينك بهمزة والف لذلك والثالث آلآن كذلك وقع منه فى التنزيل فى موضعين

من سورة يونس وانما جاز فى هذه الصور الثلث التى هى الصورة الرابعة من الخمس لانه لو حذفت الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام عليها لزم الالتباس لاستخبار باخبار لاتفاق الهمزتين فى الحركة والخامس فى مثل لاها الله باثبات الف ها ونحو اى الله اصلهما لاوالله واى والله وانما لم يحذف الالف فى ها لان لفظ ها بمجموعه عوض عن الواو فلو حذف لزم حذف جزء العوض ولم يحذف الياء فى اى لكراهة ان يجئ اسم الله بعد همزة مكسورة واما خلقتا البطان ٢ باثبات الف خلقتا فشاذ والقياس حذفها كما تقول غلا ما الامير وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ بالالف فيهما هذا وان كان التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس واولهما مدة حذفت المدة اى حرف العلة نحو قل وخف وبع وغيرها هذا ملخص ما فى الشافية وشرحيه لجاربردى وسيد عبدالله والزنجانى وشرحه للتفتازانى فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (موزونه احمار يحمار احميرارا) تذكر ما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والالف وحرف اخر من جنس لام فعله فى آخره) وفيه اشارة الى ان الزائد الحرف الاخير من المثلين وقد مر بيانه فى باب الافعلال فتذكر (وبناؤه ايضا) اى كبناء باب الافعلال وهو الملايم لسياق كلام المص ومن قال كبناء البابين المذكورين يرده اللاحق (لمبالغة اللازم) اى لافادة المبالغة والكثرة فى اصل الفعل اللازم ثم لما توهم متوهم ان بناء هذا الباب وبناء باب الافعلال سيان فى كونهما لمبالغة اللازم بدلالة قوله ايضا اراد دفعه باثبات الفرق بينهما بكلمة لكن الدالة على الاستدراك فقال (لكن) بناء (هذا الباب ابلغ) اى اكثر مبالغة (من باب الافعلال) لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (فان قلت ما معنى الاستدراك (قلت هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق دفعا شبيها بالاستثناء فى كون مابعدها مخالفا لما قبلها فى النفى او الاثبات تدبر ثم اوضح الابلغية بمثال فى صورة الاستدلال فقال (لانه يقال حمر زيد) من الثلاثى (اذا كان له) اى حصل لزيد (حمرة فى الجملة) اى قليلة (ويقال احمر زيد) من باب الافعال (اذا كان له حمرة مبالغة) اى كثيرة بنوع كثرة وفيه اشارة الى رد

٢ البطان الحزام الذى تحت بطن البعير وفيه خلقتان فاذا التقا دل على نهاية الهزال وبهذا المثل يضرب فى شدة الامر وتفاقم الشر كذا فى سيد عبدالله شرح الشافية (منه)

مانقل عن سيبويه ان احمر مقصور من احمار لطول الكلمة و ايماء الى ان باب احمر باب مستقل تنصيصا للا رجح و توضيحا للمبالغة وزيادتها و يدل عليه عدة بابامستقلا ايضا فيما سبق (و يقال احمار زيد) من هذا الباب (اذا كان له حمرة زيادة مبالغة) اكثر مبالغة لاحمرة اكثر مبالغة فوقها لا ن ابلغيته من باب الافعلا ل يقتضى ذلك و لا يوجد بناء غيرهذا البناء يفيد زيادة مبالغة منه ومنه ادهام يدهام ادهيماما اى اسواد يسواد اسويدادا قال الله تعالى مدهامتان اى مسودتان من شدة الخضرة والعرب تقول لكل اخضر اسود (فان قلت كيف التميز فى مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا مشهاب ومختار ومتجاب وغيرها (قلنا الفرق بينهما فى مثلها لايظهر فى اللفظ بل الفرق تقديرى مثلا مدهام اذا كان اسم فاعل فالتقدير مدهامم بكسر الميم الاولى و اذا كان اسم مفعول يكون بفتحها وكذلك البواقى (فان قلت هو فى الآية اسم فاعل ام اسم مفعول (قلنا تفسيرهم بالاسود ان يقتضى ان يكون اسم فاعل تثنية مؤنث و بالادغام اشبهت باسم المفعول و من هذا الباب اصفار و ابياض و هما ابلغ ايضا من اصفر وابيض (و لما فرغ من الثلاثى ومنشعباته الغير الملحقة اراد ان يشرع فى الرباعى المجرد و مزيداته و بعض مزيدات الثلاثى من الملحقات على ماستعرفه فقال (و واحد منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين قوله واحد مبتدأ وخبره قوله (للرباعى المجرد) و الجملة معطوفة على قوله ستة منها للثلاثى المجرد او على قوله واثنى عشر الخ (فان قلت كيف يصح ان يكون واحد مبتدأ مع انه نكرة (قلنا اذا كانت النكرة مخصصة بشئ من المخصصات يجوز كونها مبتدأ و هنا تخصصت بالصفة اعنى منهاوالتقدير وواحد كائن منها وهذا من قبيل قوله (ولعبد مؤمن خيرمن مشرك) ولما توهم متوهم من قوله واحد ان هذا الواحد هو عبارة عن النوع ذى الابواب ام عن الباب دفعه بقوله (و هو) اى الرباعى المجرد (باب واحد) فان قلت رجوع ضمير منها الى الابواب يقتضى ان يكون الواحد عبارة عن الباب فلا حاجة الى هذا القول دفعالذلك التوهم لان دفع التوهم فرع تخيله وليس فليس (قلنا المضمرات

كنايات فلا يقتضي ماذكرت ولوسلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للمبتدئين ونفعهم ولذا عبرنا عنه بالتوهم لا بالتفهم تدبر في ما قلنا ودع ما لا يسمن ولا يغني من جوع وههنا بحث نحوي مذكور في الشرح ولا فائدة في ذكره هنا وانما انحصر الرباعي المجرد في باب واحد لان الفعل الماضي لايكون اوله وآخره الامفتوحين ولا يمكن سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لخفتها وسكن العين لانه ليس اربع حركات متوالية في كلمة واحدة كذا قال العلامة التفتازاني (وزنه) اي الموزون به للرباعي المجرد اوميزانه (فعلل يفعلل فعللة وفعلالا) قد ذكر المصنف مصدريه لان مصدر غير الثلاثي قياسي يلزم ذكره كالمزيدات بخلاف مصدر الثلاثي فانه ليس بقياسي ولذا لم يذكره فيه كما بيناه فيما سبق ولعله لم يوجد في نسخة الكفوي المضارع ولذا قال ما قال فليطالع (موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا) بكسر الدال هذا في الصحيح واما في المضاعف فيجوز الكسر فيه ايضا كالزلزال والوسواس بكسر الاولين و يجوز الفتح فيه نحو قوقاة يقال قوقى الديك قوقاة اذا صاح قال الفاضل الجامي في هامشه الديك يقوقي اي يصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعللة وفعلالا انتهى واما الوسواس والزلزال بفتح الاولين فالاول اسم بمعنى الوسوسة والثاني اسم بمعنى الزلزلة على ماقاله العلامة الزمخشري في تفسير سورة الناس وصرح به البيضاوي ايضا وللفاضل الكفوي هنا كلام فيه افتراء الى من هو بريء منه ثم ان في زلزل وصرصر ودمدم وامثالها خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين ان امثالها من الرباعي المجرد وعند الكوفيين من الملحقات بالرباعي ودليل الطرفين في الشرح (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه ملابسا اوهو (بان يكون جميع حروفه اصلية) بخلاف الرباعي المزيد على الثلاثي فان احد حروفه زائد والثلثة اصلي على ماسبق (و بناؤه للتعدية غالبا وقديكون لازما مثال المتعدي نحو دحرج زيد الحجر) يقال دحرج زيد الشيء اذا دوره وزلزل وبعثر متعديان ايضا قال الله تعالى (اذا زلزلت الارض زلزالها) وقال ايضا (اذا بعثر ما في القبور) وزلزلت و بعثر

مجهولان فيهما ولو لم يكن كل واحد منهما متعديا لماجاء مجهولا لان اللازم لايجيء منه المفعول به ولا المجهول (ومثال اللازم نحو دربح زيد) اى خضع وطأطأ رأسه و بسط ظهره وكذا حصحص اى ثبت واستقر وهملج الشيء اى مشى مشي الهملاج اى الفرس وقيل هو متعد وبرهم زيد اى ادام النظر وبرهن وكلام صاحب المق من ان ابواب الرباعى كلها متعد الادربح ينافيه مجيء موت وامسى وجلبب وغيرها متعديا على ماقاله الامام البركوى فى الامعان وقد يؤخذ من كلام المفيد التكلم به نحو بسمل اى قال بسم الله الخ قال الشاطبي وبسمل بين السورتين بسنة رجال نموها درية وتحملا وحمدل اى قال الحمد لله وحوقل اى قال لاحول الخ وحسبل وسبحل اى قال حسبي الله وسبحان الله ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروى بالعنعنة اى بان يقال عن فلان وعن فلان الى رسول الله ومنه قولهم هذه الفاء فذلكة يقال فذلك الكلام اى اجمله ولذا قيل ان الفاء الفذلكة هى التى تدخل على الاجمال بعد التفصيل كما فى حاشية انوار التنزيل للشهاب ونقل التميمى عن التفتازانى هكذا فكلام الاستاذ رحمه الله تعالى لايخلو عن نوع مخالفة لما حققوا فتدبر (وستة ابواب) مبتدأ لتخصصه بالاضافة (منها) وخبره قوله (لملحق دحرج) اى لماهو ملحق بالرباعى المجرد بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد لاجل الالحاق فكلام الاستاذ رحمه الله تعالى اى لماهو ملحق بكلمة دحرج لايخلو عن شيء وسيجيء معنى الالحاق والمراد من زيادة الالحاق ان لا تكون مطردة فى افادة المعنى كافادة زيادة الهمزة فى اكرم مثلا فانها لايقال لهذه الزيادة انها للالحاق وان صار لفظ اكرم بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادة ظاهرة فى معان اخر على مابين فى بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادة على الغرض اللفظى الذى هو الالحاق مع ظهور امكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوى وكذلك الحال فى زيادة التفعيل والمفاعلة وغيرها من الزيادة لغير الالحاق والحاصل ان الزيادة لغير الالحاق تكون مطردة فى افادة المعنى كزيادة الهمزة فى اكرم وتكرير العين فى كرم مثلا بخلاف الزيادة التى هى للالحاق فانها غير مطردة فى تلك الافادة وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له اصلا غير الالحاق

كما قال بعضهم فاسد لان معنى حوقل وشمال مخالف لمعنى حقل وشمل مع ان قولهم زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى يرده ايضا هذا والاولى ان يجعل المصنف الملحق بالرباعى سبعة بزيادة باب فعنل كما جعله الفاضل العصام فى ميزان الادب وقال بعضهم هو ثمانية ابواب بحكم الاستقراء لان باب فعنل وفعفل ايضا منه كقلنس وزلزل انتهى اقول وفيه نظر لانه مبنى على مذهب الكوفيين وهو ضعيف مثل زلزل رباعى مجرد لازيادة فيه بل كل حروفه اصلية على ماذهب اليه البصريون كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين (ويقال) اى يطلق لهذه الستة (الملحق بالرباعى المجرد) هكذا وجدنا فى النسخ التى رأيناها لكن الاولى ترك هذا القول اعنى قوله ويقال الخ هذا واتيانه بعد الابواب الستة (الباب الاول) من الستة (فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا) اصله فوعالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار فيعالا فان قلت الادغام والاعلال مبطلان للالحاق كما قالوا فلم جاز الاعلال هنا قلنا قولهم هذا ليس على الاطلاق فى حق الاعلال بل كونه مبطلا له اذا كان فى الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الاعلال واما اذا بقى الوزن بعده اوكان فى الاخر كما فى سلقى فلا يبطل الالحاق بخلاف الادغام فانه مبطل مطلقا لانكسار الوزن به ولذا لايجوز الادغام فى جلبب كما سيجئ وكذا فى قردد فانه ملحق بجعفر (موزونه حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا) اصله حوقالا فاعل كما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) ثلثة منها اصلية وواحدة زائدة اذا اصله حقل ثم صار حوقل (بزيادة الواو بين الفاء والعين) ولذا قدمه على سائر الابواب (وبناؤه اللازم فقط) اى فحسب يعنى لايكون بناؤه متعديا اصلا (نحو حوقل زيد) اى هرم وضعف كذا فى الصافية شرح الشافية اوكبر وفتر عن الجماع كذا فى السيد عبد الله هذا معنى حوقل واما حقل فهو بمعنى الزرع اذا انشعب ورقه قبل ان تغلظ ساقه والحقل ايضا القراح الطيب كذا فى المختار وفى بعض النسخ لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من الستة (الباب الثانى فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا) هذا موزونه به اووزن (وموزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا) على وزن فيعالا (وعلامته

ولذا اى لاجل ان محل الزيادة مقدم ولكونه واوا منه

ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كبيطر اصله بطر فصار بيطر (بزيادة الياء بين الفاء والعين) ولكون محل الزيادة فيه مقدما كالباب الاول قدمه على باب فعول وان كان لتقديم باب فعول على هذا الباب وجه ايضا وهو موافقته للاول فى كون زيادتهما واوا ولذا قدمه صاحب المق عليه خلاف ما فعله المصنف وتقديم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر وبهذا ظهر ان الباب الاول يستحق التقديم على سائر الابواب من وجهين كما عرفت (وبناؤه للتعدية نحو بيطر زيد القلم) اى شقه فسره به للتنصيص على كونه متعديا قال السيد عبد الله اى عمل البيطرة من بطرت الشئ ابطره اى شققته ومنه سمى البيطار انتهى اقول فعلم من هذا ان المراد بعمل البيطار شقه وعلى كلا التفسيرين يكون متعديا لفظا ومعنى والتفريق بينهما تحكم بحت فكلام الاستاذ هنا لايخلو عن ركاكة فليطالع (الباب الثالث فعول يفعول فعولة وفعوالا) اذا عرفت ماقلنا فاعلم ان تقديم هذا الباب على باب فعيل كتقديم الباب الاول على الثانى فتذكر (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) بكسر الجيم والمصدر الاول موجود فى كتب اللغات ولم نجد الثانى فى الكتب المشهورة تتبع (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كجهور اصله جهر فصار جهور بزيادة الواو بين العين واللام (وبناؤه للتعدية نحو جهور زيد القرآن) اى رفع صوته به كذا فى المختار والسيد عبد الله فعلى هذا يكون متعديا تدبر ويقال جهور الكلام بلا سدكفت سخن را والجهر والجهورة بمعنى واحد وهو رفع الصوت به (الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا) قال فى الترجمان ولا تقل عثير لانه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء الاضهيد وهو مصنوع معناه صلب شديد كذا فى الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ اكثر المصنفين هذا الوزن فى باب الملحق ولعل المصنف وسائر من اخذه اطلعوا عليه واخذوه وبالجملة هذا الوزن اما نادر واما مصنوع ليس بلغة اصلية ولا يوجد فى كلام العرب وانما الموجود فيه فعيل كعثير بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء كما قالوا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كعثير اصله عثر فقصدا لالحاق فصار عثير (بزيادة الياء بين العين واللام

وبناؤه اللازم نحو عثير زيد) ى زل ولم يستقر رجله موضع وضعه قال في المختار العثرة الزلة وقد عثر في ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط على وجهه انتهى فعلى هذا يكون عثير من العثار ويجوز ان يكون من العثور بضمتين وهو لغة قريش واصله ان من عثر فهو غافل ينظر اليه حتى يعرفه كذا في الترجمان (الباب الخامس فعالل يفعال فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) قدمه على باب سلقى لان زيادته من جنس بعض حروفه الاصول فاورث ذلك قوة فيه كما سبق في باب التفعيل بخلاف باب سلقى فان زائده ليس من جنس الاصول لان اصل جلبب جلب زيد من جنس لامه باء فصار جلبب ولم يدغم الباء الاولى في الثانية مع ان الادغام فيه واجب لئلا يبطل الالحاق بدحرج لان الادغام يبطل الالحاق ويكسر وزن الملحق مطلقا كما يبطله الاعلال في الوسط واما اذا كان الاعلال في الآخر فلا يبطله كما اعل سلقى بقلب آخره الفا لكون الآخر محل التغير ولانه كالوقف فكما لايضر فيه الاسكان والقلب كذلك لايبطل الالحاق اذا كان الاعلال في محل الوقف وهو الآخر هذا (فان قلت المناسب للابواب السابقة ان يزاد الواو في آخر فعل هذا الباب ويقال جلبولان الترتيب الطبيعي يقتضي ذلك لان الباب الاول زيد فيه بين فائه وعينه واو وفي الباب الثاني زيد بين فائه وعينه ايضا ياء والباب الثالث زيد فيه بين العين واللام واو وفي الرابع ياء في ذلك المحل فالمناسب ان يزاد في آخر الخامس واو وفي آخر السادس ياء فلم لم يراعوا هذا الترتيب قلنا لو زيد فيه الواو وقيل جلبو لكانت الواو واقعة في الطرف رابعة ولا جرم تقلب الفا فلم يعلم ان الزائد الف اوواو لكونه مكتوبا بصورة الالف مع ان الالف لايكون للالحاق عندهم فيوهم خلاف الحق ولذا زيد من جنس لامه واما في سلقى فلا يوهم لكون الالف فيه مكتوبا بصورة الياء لكونه مقلوبا من الياء كما في غزى ورمى تدبر وبعض المصنفين رتب هذه الابواب بغير هذا الترتيب ولكل وجهة وماقاله الاستاذ رحمه الله تعالى في وجه تقديم هذا الباب على باب سلقى لايخلو عن نوع التنافي بين كلاميه فليطالع ثمه (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله) في محل

قريب من آخره فعلم من قوله فى آخره ان الزائد فيه الياء الثانية فلا يجرى فيه الخلاف المذكور فى باب التفعيل والترتيب الطبيعى يقتضى ذلك ايضا كما بيناه آنفا ومنه ظهر فساد ما قال صاحب المطلوب شرح المقصود فزيدت فيه احدى البائين قيل اولهما وقيل ثانيهما وجوز سيبويه الامرين فصار جلبب على وزن فعلل وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال اى جره واخذه كذا فى المختار فهو متعد لفظا ومعنى وبابه ضرب واما الجلبية والجلباب كالدحرجة والدحراج بمعنى الملحفة التى تلبسها المرأة فهو غير معنى الجلب لكن فيه معنى الجلب ايضا بجر الجلباب الى نفسها عند المشى لحفظ نفسها مثلا عن المحارم وحينئذ يكون لازما لفظا ومتعديا معنى يقال جلببت المرأة اى لبست الجلباب وجمع الجلباب الجلابيب هذا تلخيص الاساس وفيه كلام سنبينه فى باب تجلبب ان شاء الله تعالى (الباب السادس) منها (فعلى) بقلب الياء الفا لان زائده ياء كما عرفت (يفعلى) بترك الياء على حالها لثقل الضمة عليها كما فى يرمى وكتب الالف بصورة الياء فى الماضى للدلالة على انها مقلوبة منها كما سبق بيانه (فعلية) كدحرجة ولم تقلب الياء فيه الفا لئلا يبطل الالحاق لخروجها عن الاخرية بالتاء مع ان الشرط الاول من الشروط السبعة المعتبرة فى قلب الواو والياء الفا اذا كانتا متحركتين غير موجود هنا لان التاء اخرجتها عن كونها فى وزن الفعل كما فى الحوكة فلم تقلب الفا كما لم تقلب فى الحوكة وفيه اسقاط ما فى بعض الشروح هنا (وفعلاء) بالهمزة اصله فعلايا قلبت الياء الفا لكونها واقعة بعد الف زائدة فاجتمع الفان فانقلب الثانى همزة فصار فعلاء ولم تحذف احديهما لئلا تكون الممدودة مقصورة فيختل الغرض (موزونه سلقى يسلقى سلقية وسلقاء) تذكر ما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كسلقى اصله سلقى ثم صار سلقى (بزيادة الياء فى اخره) لكن الياء قلبت الفا كما عرفت وقيل الزائد فيه الالف وظاهر كلام الفاضل الكفوى يميل اليه وفيه نظر لانه مخالف لما قالوا ان الالف لا يكون للالحاق (وبناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) اى القيته على ظهره اواوقعته على قفاه ومجرده يجئ على هذا المعنى ايضا يقال سلقته اذا القيته على ظهره ويقال سلقه بالكلام اذا اذاه وهو شدة القول باللسان قال الله تعالى سلقوكم بالسنة

حداد ويقال سلق البقل والبيض اذا اغلاه بالنار اغلاءة حقيقة وباب الكل ضرب كذا فى مختار الصحاح وفسر بعض شراح المق سلق بقوله اى عمل عمل الجاسوس وفيه نظر وفى بعض النسخ سلق زيد اى نام على قفاه ولعله من المصنوعات لانه معنى اسلنقى لاسلق كما يجئ (ويقال) اى يسمى (لهذه) الابواب (الستة) التى ذكرت اعنى باب الفوعلة والفيعلة والفعولة والفعيلة والفعللة والفعلية كذا قالوا وفيه اشارة الى ان هذه الابواب يذكر باسماء مصادرها كالابواب السابقة (الملحق بالرباعى) وهذه الجملة على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الابواب على مافى بعض النسخ تكرير لتقريب المفسر والمفسر وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره اشد لزوم على مافى اكثر النسخ وهذه النسخة اولى لخلوها عن التكرار وبالجملة يلزم ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر فيما سبق اولم يذكر ولما استشعر هنا سؤال بان يقال مامعنى الالحاق عند الصرفيين قال (ومعنى الالحاق) اى معنى الالحاق المعهود (اتحاد مصدرى الملحق) كالجلببة والجلباب (والملحق به) كالدحرجة والدحراج يعنى اتحاد مصدرى الملحق ومصدرى الملحق به كما مثلنا لهما فلا يرد ماقيل ان اخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن مع ان باب الافعال ليس بملحق بدحرج لان باب الافعال ليس له مصدران كمصدرى دحرج حتى يتحد المصدران منه مع المصدرين لدحرج فلا حاجة الى الجواب بان العبرة فى الالحاق بالصدر الاول وهو الفعللة كالدحرجة ولا بالمصدر الثانى وهو الفعلال كالدحراج فان المصدر الاول يجئ فى جميع الصور بخلاف المصدر الثانى وهو الفعلال فانه لم يجئ فى جميع الصور كما فى قحطب وعربد فان مصدرهما قحطبة وعربدة لا قحطابا وعربادا (فان قلت الجواب فرع ورود السؤال مع ان هذا السؤال لا يرد اصلا لان الزائد فى اخراجا كان فى اوله مع ان الالحاق لا يكون فى اول الكلمة بل فى وسطها اوآخرها على ما سيصرح به المصنف فلا حاجة الى الجوابين معا قلنا هذا تحقيق والسائل اورد السؤال على ظاهره لان اخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن الصورى مع قطع النظر عن هذا التحقيق واما فى التحقيق فلا يرد اصلا كما قلت والحاصل ان المعنى الالحاق الاصطلاحى كون الملحق بزيادة الحرف مماثلا للملحق به من غير زيادة فى جميع تصرفاته وهذا هو المراد هنا

لامعناه اللغوى وهو الوصول والادراك يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع اذا ادركه ولما فرغ عن الرباعى المجرد وملحقاته اراد ان يشرع فى المزيد على الرباعى وملحقات بعضه فقال (وثلثة) اى ثلثة ابواب من خمسة وثلثين بابا كائنة (لما) اى البناء (زاد) اى وقع الزيادة (فيه) من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان اى وقع الحيلولة بينهما (على الرباعى) المجرد اى الخالى عن الزيادة (وهى) اى تلك الابواب الثلثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعى على نوعين بحسب الزيادة الواقعة فيه لان تلك الزيادة اما بحرف واحد اوحرفين لاغير لانه لم يأت فى مزيد الرباعى ما زيد فيه ثلثة احرف كما يأتى ذلك فى مزيد الثلاثى لاغير لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة احرف واووجد ذلك لخرج عن حد الاعتدال (النوع الاول) من النوعين (ما) اى فعل او البناء الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد وهو) اى النوع الاول اوذلك البناء (باب واحد) بحسب السماع وانما قدم هذا النوع على الثانى لكون زائده واحدا والواحد مقدم على الاثنين طبعا فقدم وضعا ايضا ليوافق الوضع الطبع (وزنه) اى الموزون به له (تفعلل يتفعلل تفعللا) ضمت اللام الاول فى المصدر فرقا بينه و بين ماضيه و (موزونه) اى موزون هذا الباب او موزون مايوزن به منه (تدحرج يتدحرج تدحرجا) بضم الراء فيه لما مر (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذ اصله دحرج ثم صار تدحرج (بزيادة التاء فى اوله) وهذه التاء زيدت للمطاوعة كما يجئ ولذا قال (وبناؤه) اى بناء هذا الباب الحاصل بتلك الزيادة (للمطاوعة) اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر على ماسبق تحقيقها (نحو دحرجت الحجر) اى دورته يقال دحرجه دحرجة ودحراجا بكسر الدال والمدحرج المدور كذا فى المختار واعلم انه بالحاء المهملة لابالمعجمة كما يقرأه بعض المتعلمين بل بعض المعلمين وهو غلط منهم (فتدحرج ذلك الحجر) اى فتدور قال الاستاذ رحمه الله فى الاساس اى تدورت هكذا فى اكثر النسخ وفى بعضها فتدحرج باضمار الفاعل وكلتا النسختين ليست بصواب اذ على الاول يجب ان يقال فتدحرج تلك الحجر لان الحجر مؤنث معنوى وعلى الثانى يجب ان يقال فتدحرجت لانه مسند الى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل وقصر الاعتراض على الثانية واختيار الاول كما فعله بعض الشارحين ليس على ماينبغى فتدبر انتهى كلام

الاستاذ رحمه الله امر بالتدبر مع انه نفسه لم يتدبر وقال الله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم والعجب كل العجب منه رحمه الله و من بعض الشارح القاصر مع كونهما من فضلاء زمانهما حكما يكون الحجر مؤنثا معنويا وقد قال الله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اى من ذلك الحجر اثنتا عشرة عينا قال صاحب التبيان فى تفسيره حجر خفيف مربع كانوا يحملون معهم اولم يكن حجرا معينا بل يضرب موسى عليه السلام اى حجر كان فينشق انتهى و قال البيضاوى فى تفسيره ايضا اللام فى الحجر للعهد على ماروى انه كان حجرا طوريا مكعبا حمله معه وكانت تنبع من كل وجه ثلث اعين تسيل كل عين فى جدول الى سبط او كان حجرا اهبطه آدم من الجنة ووقع الى شعيب عليه السلام فاعطاه او الحجر الذى فر بثوبه لما وضع ليغتسل و برأه الله به عما رموه به من الادرة فاشار اليه جبرائيل بحمله اوللجنس وهذا اظهر فى الحجر الى اخر ما قال و قال الله تعالى فانبجست منه اى من ذلك الحجر وقال فى المختار الحجر جمعه الاحجار والحجارة وجميع الكتب مشحونة بهذا فانظر الى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا فى ضمير الحجر و صفاته بالتذكير وليت شعرى لم غفلا عما لا يمكن الغفلة للطالب فضلا عن الفاضل الاوحدى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا و انت خير الناصرين اذا عرفت هذا فكلتا النسختين صحيحة سالمة و لله در المصنف رحمه الله تعالى ومن هذا الباب تسربل يقال سربله فتسربل اى البسه السربال فلبسه وكذا تبرقع يقال برقعها فتبرقع اى البسها البرقع فلبسته كذا فى مختار الصحاح (النوع الثانى) من النوعين (هو ما زيد فيه حرفان على الرباعى المجرد) فتكون الحروف لاربعة الاصلية مع الحرفين الزائدين ستة و لذا يقال لهذا النوع السداسى المزيد على الرباعى (و هو) اى النوع الثانى (بابان) اى منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة و ذاتها كما يجىء (الباب الاول) منهما (افعنلل يفعنلل افعنلالا) وقد عرفت وجه زيادة الالف فى المصدر (موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) اربعة منها اصلية و ثنتان زائدتان اذ اصله حرجم ثم صار احرنجم (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام الاولى

وبناؤه للمطاوعة نحو حرجت الابل) يقال حرجم القوم اذا ازدحموا قال الفراء المحرنجم العدد الكثير يقال احرنجم العدد اى كثر ويقال حرجمت الابل فاحرنجمت اذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت كذا فى كتب اللغات وبما نقلنا عرفت ان قوله (فاحرنجم ذلك الابل) ليس بصواب بل الصواب فاحرنجمت اوفاحرنجمت تلك الابل لان الابل اسم جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة لان اسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا فى المختار على ما سبق بيانه (الباب الثانى) منهما (افعلال يفعلل) بتشديد اللام الاخيرة (افعلالا موزونه اقشعر يقشعر اقشعرارا) وبما قلنا فيما سبق عرفت ان لهذا الباب يقال باب الافعلال وحاله بالنسبة الى الرباعى كالافعلال بتخفيف اللام بالنسبة الى الثلاثى تدبر (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) لان الرباعى المجرد منه قشعر ثم صارا قشعر (بزيادة الهمزة فى اوله وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره) هذا نص فى ان الزيادة فيه الراء الثانية من الرائين الاخيرتين وانما اختاره هنا قول الاكثرين كما اختاره فى باب الافعلال وان اختار قول الخليل فى فعل لان هذا الباب بمنزلة افعل فى منشعبة الثلاثى على ماقاله السيد عبدالله فى شرح الشافية وغيره كما سبق منا آنفا وبالجملة دليل الخليل ودليل الاكثرين يمشى هنا لان سكون اللام الاولى من الاخيرتين للادغام وللفرار عن توالى الحركات الاربع من اول الامر معا ٧ لكنه اختار قولهم لما قلنا فقط ظهر مما قلنا ان الخلاف هنا جار وان محل الخلاف فى اللامان الاخيرتان من اللامات الثلاث ولادخل للام الاولى المتحركة فى الخلاف والترتيب الطبيعى بين البابين يقتضى ذلك ايضا فاقاله الاستاذ رحمه الله تعالى من انه اذا كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلاخلاف انتهى فناش من غفلته عما قاله سابقا فتدبر وانصف (وبناؤه لمبالغة اللازم) يعنى ان هذا البناء لافادة المبالغة فى الفعل اللازم لان قشعر لازم واقشعر يفيد المبالغة فيه (لانه) اى الشان (يقال) اى يقول العرب (قشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده) انتشارا كائنا فى الجملة اى قليلا (ويقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر) اى اضطرب وتحرك جلده انتشارا

٧ قوله معا يعنى ان السكون هنا لغرض الادغام ولغرض الفرار المذكور معا فيمشى هنا الدليلان لكن اختار قولهم لما قلنا منه

(مبالغة) اى مبالغة بحيث لاانتشارفوقه وفسر العلامة الثانى اقشعر بقوله
اى اخذته قشعريرة وهى بمعنى الاضطراب والحركة ولذا قال صاحب
التبيان فى تفسير قوله تعالى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم اى
تضطرب وحمل القشعريرة على الحقيقة هو الاولى اذيجده الانسان عندالخشية
وفى الحديث اذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحاتت منه ذنوبه كما يتحات
عن الشجرة اليابسة ورقها انتهى فعلم منه ان المعنى الحقيقى للاقشعرار هو
الاضطراب وهوالحركة والانتشارايضا يجئ بمعنى الحركة لانه يجئ بمعنى
حركة آلة الرجل وهذه الحركة وان كانت مقيدة لكن مطلق الحركة
يوجد فيها لان المطلق فى ضمن المقيد كما ان العام يوجد فى ضمن الخاص
فالاقشعرار بمعنى الاضطراب وهو بمعنى الحركة وهى احد معانى الانتشار
اذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح وموافق
بلغة العرب ولذا اقتفى الشراح كلهم اثر المصنف فالحق احق ان يتبع
فقول الاستاذ رحمه الله تعالى واعل هذا مبنى على غفلته عن معنى الاقشعرار
والانتشار وقوله بعد كلمات لا طائل تحتهما فتفطن فى هذا المقام فان
الشراح كلهم اوعرفوا ايضا معناهما لما اقتفوا اثرالمصنف وافتروا على لغة
العرب محض افتراء عليهم وسوء ظن بهم فنعم كلام ابى الطيب ❊
اذاساء فعل المرأساءت ظنونه ❊ وصدق ما يعتاده من توهم ❊ استغفر الله
العظيم فعنده مفاتح الغيب لا يعلم الغيب الا الله العزيز الحكيم وقال الاستاذ
رحمه الله ومن هذا الباب بادراصله ابودررمثل اقشعرالى آخرما قال انتهى
تدبر (وخمسة) كائنة (منهما) اى الابواب الخمسة والثلثين (الملحق
تدحرج) هذا خبر لقوله خمسة بعد التخصيص بالصفة وانما لم يذكر باقى
ملحقاته اعنى تفعلل مثل تزلزل وتفعنل مثل تقلنس وتمفعل مثل تمسكن لان
غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات وهى الخمسة المذكورة
فى المتن واما الثلثة الباقية فغير مشهورة لايقال ينبغى للمصنف ان يترك
الكل فى هذا المختصر كما ترك اكثر الصرفيين لانا نقول انما ذكر فيه الخمسة
ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر جميع الابواب الدائرة فى الالفاظ العربية
(الباب الاول) من الخمسة (تفعلل يتفعلل تفعللا) قدمه على تفوعل لكون
الزائد فيه من جنس بعض حروفه الاصول (موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذ اصله جلب ثم صار تجلبب (بزيادة التاء فى اوله) ليوافق الملحق والملحق به فى موضع الزيادة وذاته وليفيد المطاوعة كما يجئ (وبزيادة حرف آخر) اى مغاير للتاء (من جنس لام فعله فى آخره) هذا يدل على ان الزائد هو الباء الثانى بلا خلاف كما عرفت فى جلبب قال الامام البركوى رحمه الله اذا كان اول المكرر ين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف هذا كلامه وقد نقل الاستاذ رحمه الله هذا الكلام منه فى باب افشعر مع انه لا يوافق دعواه كما بينا هنالك فحله هذا المقام فنعم ماقيل لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال وهذه الزيادة لمجرد الالحاق (وبناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل نحو جلببته اى ألبسته الجلباب فهذا باعتبار المعنى متعد الى مفعولين وباعتبار اللفظ الى واحد فتجلبب اى لبس الجلباب فهو من جهة المعنى متعد الى واحد وكون المطاوع بالكسر متعديا يجوز كما فى علمته المسئلة فتعلمها واما من جهة اللفظ فهو لازم وكون المطاوع بالكسر لازما اكثر من الاول وعلى كلا التقديرين يصح كلام المصنف على ماحققنا فيما سبق فتذكر وبما ذكرنا سقط كلمات الشراح فى هذا المقام (الباب الثانى منها (تفوعل يتفوعل تفوعلا) ويقال له باب التفوعل وكذا الابواب الآتية يسمى باسماء مصدرها كما مر غير مرة (موزونه تجورب يتجورب تجوربا) والضم فيه وفى السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله وتقديمه لكون الواو قوية ومحلها مقدما تدبر (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتجورب اصله جرب على ماقالوا ثم صار تجورب (بزيادة التاء فى اوله) لافادة المطاوعة (وبزيادة الواو بين الفاء والعين) لمجرد الالحاق هذا كلام ظاهرى ومبنى على ماهو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب اصله جورب وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين اصلية لازائدة ومصدره جوربة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء للعجمة ويجئ جمعه على جوارب ايضا مثل كيالج جمع كيلج وهو الكيل ومقتضى ظاهر كلامهم ان اصل تجورب جرب وليس بصحيح اذ لا مناسبة بين الجرب والجورب لان الاول علة تحصله من هيجان الدم الفاسد والثانى لباس القدم المتخذ من الشعر على ماهو المبسوط فى كتب اللغة هكذا قاله الاستاذ رحمه الله (فان قلت كلامه هنا مخالف لما قال نفسه فى شرح قول

الص وستة ابواب لملحق دحرج حيث قال هنا لك جعل بعضهم الزيادة للالحاق من قبيل مالامعنى له اصلا غيرالالحاق وهو فاسدلان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى الى آخر ما قال وفيه مخالفة ظاهرة لما قال هنا لان كلامه هنا يقتضى اشتراط المناسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به وكلامه هنالك يقتضى عدم اشتراطها فكيف التوفيق (قلنالامنافاة بينهمالان زيادةالمعنى على معنى آخر يقتضى المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان ولايقتضى عدم المناسبة بينهما تدبر (وبناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل نحو (جوربته) اى البسته الجورب (فتجورب) اى لبس الجورب تذكر ما قلنا فى تجلبب وفى بعض النسخ وبناؤه اللازم نحو تجورب زيد اى لبس الجورب وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غيرتكلم بالمطاوع قال الجاربردى فى شرح الشافية وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسرالاناء وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع بالكسر لانه طاوع الاول مطاوع لانه طاوعه الثانى هذا كلام الجاربردى قوله وان لم يكن له مطاوع اشارة الى ان المطاوع بالفتح يجوز ان لايوجد اصلا او يوجد ولكن لايتكلم به كما سبق منا تحقيقها (الباب الثالث) منها (تفيعل يتفيعل تفيعلا) قدمه لكونه مناسبا للاول فى محل الزيادة (موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على خمسة احرف) اذ اصله شطن ثم صار تشيطن (بزيادة التاء فى اوله والياء بين الفاء والعين) وفيه اشارة الى ان الشيطان مشتق من الشطن بفتحتين او من شطن شطونا والاول بمعنى الحبل المديد والثانى بمعنى البعد وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله او بعده عن رضاء الرحمن وقيل مشتق من الشيط بمعنى الهلاك وهذا يناسب ايضا لهلاكه فى الدارين (وبناؤه للمطاوعة) وفى بعض النسخ للازم تذكر ما قلنا آنفا (نحو تشيطن زيد) اى فعل فعلا مكروها على ما فى بعض شروح المقصود فهو متعد معنى ايضا اوصار كالشيطان وهو لازم قال فى مختار الصحاح الشيطان نونه اصلية وقيل انها زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته يعنى يكون منصرفا وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلان

انتهى (الباب الرابع) منها (تفعول يتفعول تفعولا) وانما لم يعل كاعلال يخاف و يزال لانه يبطل الالحاق اذا كان فى غير الاخر كما سبق (موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا) ولتقدم محل الزيادة بالنسبة الى سلق قدمه عليه وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع وان اقتضاه الترتيب الطبيعى (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كترهوك اصله رهك على مذاقه ثم صار ترهوك (بزيادة التاء فى اوله والواو بين العين واللام و بناؤه للازم نحو ترهوك زيد) اى تبختر يقال مر فلان يترهوك اى يتفاخر و يتمايل الى طرفيه فى مشيه و هو من الاخلاق و الصفات المذمومة قال الله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا انك لن تخرق الارض ولن تبلغ الجبال طولا كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها * وفى بعض النسخ و بناؤه للمطاوعة فيكون من قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح ايضا كما عرفت مما نقلناه عن الجار بردى و لعل النسخة الاولى ايضا يحمل عليه لان اللازم و المطاوع بالكسر قد يتصادقان واو لاه لما قال المصنف فيما سيأتى و التاء انما دخلت بمعنى المطاوعة لا يقال هذا مختص بتجلبب كما يقول المصنف لانا نقول هذا مبنى على الغفلة عن قوله مثلا و يدل عليه اول كلامه اعنى قوله فى هذه الملحقات كما ستبين ان شاء الله تعالى (الباب الخامس) منها (تفعلى يتفعلى) و قلب الياء فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا يبطل الالحاق لكونه فى الاخر على ما مر غير مرة (تفعليا) بكسر اللام و لم يضم كما فى مصادر الابواب السابقة ليسلم الياء عن الاعلال اعنى القلب الى الواو الذى هو اثقل من الياء مع انه يوهم خلاف الحق (موزونه تسلقى يتسلقى تسلقيا) تذكرما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذا اصل تسلقى مثلا سلق ثم صار تسلقى (بزيادة التاء فى اوله والياء فى آخره و بناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلى (نحو تسلقى زيد) اى ساقه بالكلام اى اذاه به فتسلقى اى فتأذى قيل *جراحات السنان لها التئام* ولا يلتام ما جرح اللسان* ولما كان فى هذه الملحقات نوع خفاء اراد ان يزيله واعتنى بشانه فقال (اعلم) المخاطب به من يخاطب بما وقع فى اول الرسالة فتذكر (ان حقيقة الالحاق) حقيقة الشئ و ما هيته ما به الشئ هو هو كالحيوان الناطق للانسان و تطلق ايضا على ما يقابل المجاز و الكناية و هذا ليس بمراد هنا بل المراد هو الاول يعنى ان ما به

يتحقق و يحصل الالحاق الكائن (فى هذه الملحقات) اى الملحقات الخمسة
التى زيدت فيها حرفان على الثلاثى المجرد (انما هو) اى لايتحقق ولا يحصل
ذلك الالحاق الا بسبب زيادة حرف اى حرف زائد غير التاء اى مغاير للتاء فى
نوعه والمراد من حرف زائد غيره هو الحرف المعلوم عند المخاطب لتقدم ذكر
تلك الملحقات لانه قد علمت الزيادتان الواقعتان فى كل واحد منها وهما التاء
وغيره من تكرار اللام اوالواو اوالياء ولما قال المص (بزيادة) لم يعلم المخاطب
ان ذلك الحرف الزائد هو التاء ام غيره من المذكورات فعينه بقوله (غير
التاء) فعلم من هذه التقريرات ان قوله غير التاء صفة لقوله زيادة اى حرف
زائد سوى التاء لامضاف اليه له كما ظن الاستاذ رحمه الله تعالى وتكلم بما لايرضى
صاحبه قال فى مختار الصحاح وغير بمعنى سوى والجمع اغيار وهى كلمة
يوصف بها ويستثنى فان وصفت بها اتبعتها اعراب ماقبلها وان استثنيت
بها اعربتها بالاعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد الا لان اصل غير
صفة والاستثناء عارض هذا كلام المختار ولذا قال ابن الحاجب وغير
صفة حملت على الا فى الاستثناء وقال الفاضل الجامى فى شرحه اه لانها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة مابعده لما قبله انتهى وقد يكون
بمعنى الانتصب على الحال كقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد كانه
قال فمن اضطر خائفا لا باغيا وكذا قوله غير ناظرين اناه وقوله غير محلى
الصيد لان الحال بمنزلة الصفة على مابينه المفسرون اذا عرفت هذا
فليت شعرى لمن عدل عن هذا الاصل الكثير الوقوع مع كونه صراطا
سويا الى خلاف الظاهر من غير شاهد فحمله على الاضافة تكلف وتعسف
مع انه اشتغل بما لا يعنى فهذا لايليق بمنصبه العالى رحمه الله تعالى (مثلا)
هذا يذكر فى مقام يوهم انحصار البيان فى المذكور فيذكر ويدفع به ذلك
الايهام قالوا هو اسم مصدر بمعنى التمثيل يقال مثل له كذا تمثيلا اذا صورت
مثاله بالكتابة اوغيرها كذا فى المختار يعنى امثل لك بالحاق تجليب مع ان
البيان شامل للخمسة واقول (الالحاق) اى تحققه وحصوله (فى تجليب)

مثلا واختيار التمثيل به لكونه اول تلك الملحقات اى هو (بتكرار الباء)
التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى يقال كرر الشئ تكريرا وتكرارا ايضا
بفتح التاء وهو مصدر وبكسرها وهو اسم كذا فى مختار الصحاح قال الاستاذ
رحمه الله تعالى قال ابو سعيد الضرير سألت اباعمرو عن التفعال بفتح التاء والتفعال
بكسرها فقال ابو عمرو الاول مصدر والثانى اسم انتهى هذا مناف لما قاله
فى باب التفعيل ان التفعال بالكسر ايضا مصدر كالتبيان فالصواب ان
يمثل بلفظ التكرار فان هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار وتمثيل بالوزن
هو المقتضى للتنافى بين كلاميه مع ان قوله هنالك لم يوجد على وزن التفعال
بالكسر غير التبيان والتلقاء نقلا عن الكشاف ويؤيد ماقلنا تدبر والمعنى
حصول الالحاق فى تجلبب مثلا بتكرار الباء وذكره مرة بعد اخرى
(و) اما (التاء) التى فيه فهى (انما دخلت بمعنى المطاوعة) اى
لم تدخل الا لافادة معنى المطاوعة على ان يقدر المضاف ويكون الباء
بمعنى اللام يعنى ان الغرض من دخول التاء فيه مثلا تحصيل تلك الافادة
فيكون المفعول له تحصيليا فلعل تمثيل الاستاذ رحمه الله تعالى بقوله تعالى
انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل على تقدير صحته يكون تمثيلا لمجرد كون
الباء بمعنى اللام مع ان صحته مم لان الباء فيه للسببية اى بسبب اتخاذكم العجل
كما فى قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض ومابينهما الا بالحق فان الباء
فيه للملابسة لا للتعليل كما ظن لان الكلمة اذا امكن الحمل على معنى نفسها
فى الجملة لا يحمل على معنى كلمة اخرى تأمل (كما) دخلت التاء (فى تدحرج)
لمعنى المطاوعة والكاف فيه وفى مثله بمعنى المثل اى انما دخلت التاء فى الاول
لتلك الافادة دخولا مثل دخولها فى الثانى لها فكلمة ما مصدرية على ما
قاله الاستاذ النحرير المدقق الحاج سليمان القرق اغاجى فى مثله وقال ايضا
الارزنجانى فى مواضع من كتبه والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للانكار
ولا يبعد ان يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدأ محذوف فيكون تمثيلا
لحال التاء فى تجلبب بحالها فى تدحرج ثم انه لما ورد سؤال للحصر المذكور
بقوله والتاء انما دخلت الخ بان يقال لانسلم ان التاء فى تجلبب للمطاوعة فقط
لم لا يجوز ان يكون له دخل فى الالحاق اويكون لمحض الالحاق دفعه بقوله
(لان الالحاق) اى لان مابه الالحاق على ان يقيم السبب مقام السبب

لان زيادة الحرف سبب الالحاق وذلك الحرف الذى هوسبب الالحاق (لايكون) ولايوجد (فى اول الكلمة بل) يكون (فى وسطها) بسكون السين قال فى المختار تقول جلست وسط الدار بالتسكين لانه ظرف وجلست فى وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين وان لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك انتهى فقدعرفت ان المصنف عبرفيها بقوله بين الفاء والعين وبين العين واللام فصلح فيه بين فهو بالسكون وقد يفرق بينهما بان الوسط بالتسكين يتحرك و يعم ما بين الفاء والعين وما بين العين واللام مثلا والوسط بالتحريك يخص مابين الشيئين فقط على التعيين سئل ابو السعود مفتى الروم عن الفرق بين الوسط بالتسكين والوسط بالتحريك واجاب المفتى بان يقال الساكن متحرك والمتحرك ساكن كذا قال الاستاذ رحمه الله تعالى وعلى هذا ايضا يلزم ان يكون بالتسكين فقد ظهر مما نقلناه من المختار ان الاولى ان يترك لفظ فى كما صرح به الامام البركوى فى اظهار الاسرار تأمل (و) بل يكون مابه الالحاق فى (آخرها) كالباء فى تجلبب والياء فى تسلقى وبالجملة ان الحرف الذى يزاد لغرض الالحاق لايكون فى اول الكلمة التى اريد الحاقها بكلمة اخرى فلا تكون التاء فى تجلبب للالحاق بل لافادة معنى المطاوعة فقط بل يكون ذلك الحرف فى وسطها كتزهوك وغيره و يكون فى آخرها ايضا كتجلبب وغيره (على ماصرح به) ابن الحاجب (فى) الايضاح (شرح المفصل) وكذا صرح سائر الشراح ۹ فى شرحه وعلى هذا الكلام يرد مايقال ان مصنف هذا الكتاب على ماذكره الاستاذ هنا من تقدير سؤال قوله لان الالحاق الخ و بيان مورد هذا السؤال ركيك جدا فتفطن قمع الله عليك حقيقة الحال انك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الملك المتعال (واثنان بابا) من الابواب الخمسة والثلثين كاثنان (الملحق احرنجم) الذى زيد فيه حرفان على الرباعى المجرد (الباب الاول) من ذينك البابين ما زيد فيه ثلثة احرف على الثلاثى المجرد الاولان لغير الالحاق والاخير لمجرد الالحاق (وزنه افعنلل يفعنلل افعنلالا) هذا باب الافعنلال وتقديمه على باب الافعنلاء لكون احدى زوائده من جنس بعض حروفه الاصول (وموزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) فان

۹ وكذا صرح الجاربردى فى شرح الشافية حيث قال تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرار الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لايكون فى اول الكلمة انتهى (منه)

قلت لم كان هذا ملحقا باحرنجم ولم يكن ملحقا باستفعل مع ان جميع تصاريفه على وزنه (قلنا يجب ان يكون فى الملحق كل من الحروف الاصول والزوائد موافقها ٢ فى الملحق به والحال ان الاستفعال بالنسبة الى هذا الباب اعنى الاقعنساس ليس كذلك لا فى الاصول ولا فى الزوائد لان جميع الزوائد فى الاستفعال اعنى الهمزة والسين والتاء فى الاول والاصول بعدها جميعا بخلاف الاقعنساس فانه مخالف للاستفعال فى مواقع الاصول والزوائد كما ستعرف واما اذا الحق باحرنجم فيوافق مواقعهما فى الملحق والملحق به ولذا الحق باحرنجم دون ٦ استفعل كما قال المصنف رحمه الله تعالى وما قاله الاستاذ رحمه الله تعالى ٨ هنا ايضا لايخلو عن الركاكة فليطالع وليتأمل

(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاقعنسس اصله قعس ثم صار اقعنسس (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم كذلك (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) وفيه اشارة الى ان الزائد فيه السين الثانى ولايجرى الخلاف المذكور هنا لما عرفت ان البركوى رحمه الله تعالى قال اذا كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف ولم يدغم لئلا يبطل الالحاق وبناؤه للازم هذا ايضا من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع لان معنى القعس والاقعنساس مغايران لان القعس بفتحتين او بفتح القاف وكسر العين وكذا التقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس اذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب على ما نقله الاستاذ عن الاصمعى ومعنى الاقعنساس التأخير والرجوع الى خلف فلا يكون الاقعنساس مطاوع القعس نحو اقعنسس زيد اى تأخر ورجع الى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة الفاعل بمعنى تأخر من غير مؤخر كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر على مامر غير مرة وفى اكثر النسخ (وبناؤه لمبالغة اللازم كما يقال قعس الرجل اذا خرج صدره ودخل ظهره فى الجملة ويقال اقعنسس الرجل اذا كان كذلك مبالغة) وهو غير صحيح بناء على ما نقل والاصمعى ٤ (الباب الثانى منهما افعنلى) وقلب الياء فيه الفا لايبطل الالحاق لكونه فى الاخر كما عرفت (يفعنلى) اعلاله كاعلال يرمى (افعنلاء) اصله افعنلايا فصارت همزة او قوعها

والاصول فى العدد فى كل من الملحق والملحق به يعرف وجهه بتأمل منه

٦ ولان الزوائد كلها فى الاستفعال مطردة لافادة معان بخلاف الاقعنساس تدبر منه

٨ فالاستاذ رحمه الله تعالى اقتفى اثر السيد عبد الله فى شرح الشافية ولم يفهم من كلامه ما فهم من كلام السيد فاول كلامه بنا فى آخره بحسب الظاهر مع ان ما ذكره السيد من السؤال والجواب غير السؤال والجواب الذين ذكرناهما مع ان المناسب هنا ما ذكرنا تدبر ما فيه منه

٤ وانما قال بناء على ما نقل الى آخره لانه يكون صحيحا على ما قاله ٤

فى الطرف بعد الف زائدة (موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) تذكرمافى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاسلنقى اصله سلق ثم صار اسلنقى (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) فالهمزة فيه ايضا للوصل والنون للمطاوعة كما فى الملحق به (والياء) لمجرد الالحاق وفيه رد لما قيل ان الزائد فيه الالف فى اخره لان مابه الالحاق يجوز ان يكون فى آخر الكلمة كما يكون فى وسطها على ماسبق (و بناؤه اللازم نحو اسلنقى زيد) اى نام على ظهره والاستلقاء كالاسلنقاء وزنا ومعنى قال السيد عبد الله فى شرح الشافية يقال سلقيته اذا القيته على ظهره فاسلنقى انتهى فلم اعلم منه انه يجئ لمطاوعة ساق كما سبق قيل وهنا باب آخر ملحق باقشعر وهو افعئل يفعئل افعئلالا موزونه اطمأن يطمئن اطمئنانا يعنى ان اصله طمن زيد فيه ثلثة احرف والحق باقشعر وقال الاستاذ رحمه الله تعالى ما المانع من ان يكون مثل اطمأن واشمأز من باب اقشعر وماالداعى الى كونهما ملحقين به لان اصلهما طمأن وشمأز تتبع ولما فرغ من تعداد الابواب اصلا ومزيدا ملحقا وغيره اراد ان يشرع فى بيان اقسام الفعل من جهة كونه سالما وغيره فقال (ثم اعلم) عاطفا على اعلم الواقع فى اول الكتاب تنبيها على ان ما سيذكره ايضا مطمح انظار الصرفيين وان كان دون الابواب السابقة على مافهم من كلام الاستاذ رحمه الله تعالى ويمكن ان يقال ان ما بعده اعلى مرتبة مما قبله لان كلمة ثم فى الاصل للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة فيكون ما بعدها اعلى مرتبة مما قبلها اوادنى على ما قاله الفاضل العصام فى حاشية الجامى فكلمة ثم هنا للتراخى فى الرتبة ويمكن حملها على الحقيقة باعتبار الاخر فافهم (ان الفعل) الاصطلاحى فهو اذا بكسر الفاء لابفتحها فانه مصدر ولم يذكر الاسم مع ان تلك الاقسام تجرى فيه ايضا لانه اراد بيان حصر الافعال لاالاسماء فيعرف السلامة وعدمها فى الاسم بالمقايسة ولم يذكر الحرف بناء على ان التغير لايتطرق الحرف كما يتطرق الفعل والاسم كذا فى المطلوب وفى بعض شروح الزنجانى ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها فى علم الصرف اثنين والكلمة النحوية ثلثة (والمحصر) صفة الفعل والحصر اربعة عند البعض حصر عقلى وهو ما لايجوز العقل فيه قسما آخر ويكون ذكر الاقسام فيه

بالترديد بين الاثبات والنفي كقولهم المعلوم اماموجود اولا وحصر استقرائي وهو مايجوز العقل فيه قسما آخر لكن يحتاج الحكم باقسامه الى التتبع والتفحص ويذكر فيه الاقسام المعلومة بالاستقراء كقولهم العنصر اما ارض اوماء اوهواء اونار وحقه عدم الترديد بين الاثبات والنفي غالبا تدبر وحصر وقوعي كحصر الكلمة على الثلاثة وفيه كلام وحصر جعلي كحصر رسالة الاظهار على ثلثة ابواب والظاهر ان الحصر هنا استقرائي اووقوعي لكنه متضمن للحصر العقلي تأمل فيه تنل ومماينبغي ان يعلم هنا اجمالا ان التقسيم اماحقيقي واما اعتباري اما الحقيقي فهوضم قيود متباينة اومخالفة الى المقسم ليحصل بانضمام كل قيد قسم واما الاعتباري فهوضم قيود متغايرة في الجملة الى المقسم لذلك ويشترط في الاول التباين في الاقسام بخلاف الثاني فانه لايشترط فيه بل يجوز فيه تداخل الاقسام وهنا من قبيل الاول لتحقق المباينة بين الاقسام وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب والتفصيل في كتب الادب وقد بينته في شرح الكفوي بما لامزيد عليه يعني ان الفعل الذي انحصر (في هذه الابواب) اى الابواب الخمسة والثلثين على مذاق المصنف ثمانية اقسام بحسب الاستقراء لانه (اما ثلاثي مجرد سالم نحو كرم) فانه ثلاثي لكونه على ثلثة احرف ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عن حروف العلة والهمزة والتضعيف فهوسالم عند الصرفيين والنحويين لان جميع حروفه الاصلية التي تعبر عنها بالفاء والعين واللام كما في فعل سلمت عن الحروف المذكورة وكلمة رمى غيرسالمة عندهما وباع غيرسالم عند الصرفيين وسالم عند النحويين لكون آخره عاريا عن الحروف المذكورة واستلقى سالم عند الصرفيين وغيرسالم عند النحويين فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه باعتبار السلامة لاجتماعهما في مادة وافتراق كل منهما عن الاخر في مادة اخرى وكذلك غيرالسالم كما عرفت المواد فعلم مماسبق ان السالم عند النحويين مالبس في آخره حرف علة سواء كان في غيرالاخر اولم يكن وسواء كان اصلا اومزيدا وعند الصرفيين لايخرج الحرف الزائد الكلمة عن السلامة لان السالم عندهم ماسلم عن الاعلال فلماسلمت اصوله المعتبرة كان سالما فيكون قاتل واكرم وفرح سالما بزيادة الالف والهمزة والتضعيف كذا في بعض شروح الزنجاني وغيره (واما ثلاثي مجرد غيرسالم نحو وعد) فانه

ع الجاربردي في شرح الشافية حيث قال اقعنسس اى رجع وتأخر الى خلف من القعس وهوخروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب انتهى وما ذكر في الشرح مبني على ما ذكره الاصمعي وهوالاولى يدبر (منه)

مثال والمثال غير سالم عند هم وسالم عند النحو يين وقدم الثلاثى على الرباعى لتقدمه عليه طبعا فقدمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وقدم السالم على غير السالم لكون مفهومه وجوديا وقدم المجرد من الثلاثى والرباعى على المزيد منهما لان المجرد اصل بالنسبة الى المزيد والاصل اولى بالتقديم (واما رباعى مجرد سالم نحو دحرج) فان جميع حروفه الاربعة اصلى وخالد عن الحروف المذكورة (واما رباعى مجرد غير سالم) لوجود حرف العلة فى حروفه الاصلية ولكونه مضاف الرباعى وهو ماكان فاء فعله مع لامه الاولى وكذا عين فعله مع لامه الثانية من جنس واحد كزلزل ولم يدغم هذا النوع من المضاعف لوجود الفاصل بين المثلين وهو مانع كما يجيء فى بحثه والمضاعف غير سالم (واما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو اكرم) فان الهمزة كانت زائدة والزيادة لاتخرج الكلمة عن السلامة عندهم بعد ان كان اصله سالما واصل اكرم كرم وهو سالم كما عرفت وكذا مازاد عليه (واما ثلاثى مزيد فيه غير سالم نحو اوعد) لعدم السلامة فى اصله وكذا المزيد عليه (واما رباعى مزيد فيه سالم نحو تدحرج) لسلامة اصله وهو دحرج (واما رباعى مزيد فيه غير سالم نحو توسوس) لعدم السلامة فى اصله وهو وسوس وقد عرفت انه معتل ومضاعف فمزيده ايضا غير سالم (ويقال) اى يسمى (لهذه الاقسام) يعنى تميز هذه الاقسام عند المعلمين والمتعلمين (بالاقسام الثمانية) كما تميز الاقسام الآتية بالاقسام السبعة كما يجيء وقد عرفت مما سبق ان الفعل يكون ثلاثيا ورباعيا ولاتكون الحروف الاصلية زائدة على الاربعة ولايكون ثنائيا ايضا وان جوزهما العقل لماقلنا ان الحصر استقرائى اووقوعى واما الاسم فيجوز ان يكون خماسيا ايضا قال ابن الحاجب فى الشافية وابنية الفعل الاصول ثلاثية ورباعية وابنية الاسم الاصول ثلاثية ورباعية وخماسية وللاسم الثلاثى المجرد عشرة ابنية بحسب الاستعمال وهى فلس وفرس وكتف وعضد وخبر وعنب وابل وقفل وصرد وعنق وللرباعى المجرد خمسة استعمالا جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وزاد الاخفش جخدر وللخماسى اربعة سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل وبالجملة ان الفعل اما ثلاثى يحصل حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما ومادونه خروج عن حد الاعتدال ولذا لايقع ثنائيا وكذلك

الاسم المتمكن ٩ و يشترك الفعل والاسم فى كونهما ثلاثيا ورباعيا ولم يكن للفعل خماسي لئلا يلزم مساواة الفرع للاصل وهو مستكره اذالفرع ينبغى ان يكون منحطا عن الاصل بدرجة هذا ثم شرع فى بيان تقسيم الفعل الى الاقسام السبعة فقال (ثم اعلم) بكلمة ثم ايضا لان ماقبلها متضمن لمابعدها ولذا قدم الزنجانى على الكل فكان ماقبلها اعلى مرتبة مما بعدها ولا يبعد العكس لمابيناه فتذكر (ان كل فعل) اى كل فرد من افراد الفعل باعتبار آخر منحصر فى سبعة اذكلمة كل اذا دخلت على النكرة تكون لاحاطة الافراد كقولهم كل رمان مأكول واذا دخلت على المعرفة تكون لاحاطة الاجزاء ولذا لم يجز كل الرمان مأكول لان كل اجزائه لايؤكل كالقشر فايراد كل فى المقسم مبنى على ماهو المشهور ٤ من ان التقسيم للافراد كما ان التعريف للماهية (اما صحيح) كلمة اما بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل فى الاقسام المذكورة وفيه سؤال وجواب مشهوران مذكوران فى كتب النحو فليطالع ثمة (وهو) اى الفعل الصحيح لان المقسم يدخل فى كل واحد من اقسامه كما بين فى الاداب فافهم (الفعل الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة) قدمه على المعتل لانه بالنسبة الى المعتل اصل بحسب الذات التى نحن بصددها لان مراد المصنف منه التقسيم وهو يكون بحسب الذات والتعاريف تابعة على مايدل عليه اسلوبه وهذا ظاهر وان خفى على الاستاذ رحمة الله حيث قال المراد مفهومهما اذالبحث فى تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم هذا كلامه ويمكن ان يقال انما قدمه عليه لانه اراد الاخراج من البين لان مراده هنا البحث عن الاعلال والادغام فكان ذكر الصحيح هنا الاستطراد لان الاشياء تنكشف باضدادها ولذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح فلاوجه لماقاله الاستاذ رحمه الله تعالى انما قدم الصحيح لتجرده عن الاعلال لانه ينافى ماهو الغرض من هذا البيان كما عرفته قيل لوقدم المص المعتل على الصحيح لكان اولى لان مفهوم المعتل وجودى ومفهوم الصحيح عدمى فيستدعى الوجودى التقديم والعدمى التأخير انتهى يعنى ان مفهوم الاول وجودى مقيد بوجود حرف العلة ومفهوم الثانى عدمى مقيد بعدم ذلك الوجود فالوجودى المقيد يستحق التقديم على العدمى المقيد قال الارزنجانى فى حاشية التصورات الوجود

٩ وانما قيدنا الاسم بالمتمكن احترازعن المبنى فانه يجوز كونه ثنائيا كمن ومابخلاف المتمكن فانه لايجوز فيه ١٢

٤ وانما قال على ما هو المشهور لانه فى التحقيق انها للماهية كالتعريف كما حققه الآمدى فى شرح الولدية والفاضل العصام وغيرهما ١٢

المطلق لايكون مقدما على العدم المطلق بل يستحق الوجود المقيد التقديم على العدم المقيد اى عدم ذلك الوجود وكذلك العدم المطلق يستحق التقديم على الوجود المطلق كما كان عدم العالم مقدما على عدمه هذا وقد اعترض الاستاذ رحمه الله على ذلك القيل بقوله وفيه نظر الى آخر ماقال وتكلم بمالا يعنى ايضا وتعبيره فيه وماله ركيك جدا (وهى) اى حروف العلة ثلثة (الواو والالف والياء) وسميت هذه الحروف بحروف العلة لان العليل لايتلفظ الابها عند الانين نحو واى فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بهالا من عادتهم انهم اضافوا شيئا الى شئ بادنى ملابسة ولايبعد ان تسمى بحروف العلة لوقوع التغيرات فيها كثيرا وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وتسمى هذه الحروف ايضا حروف الزوائد واللين والمدا اما تسميتها بالزوائد فظاهر واما باللين فلما فيهما من اللين لا تساع مخارجها واما بالمد فلقبولها الامتداد فالعلة اعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين اعم من المد لعدم اشتراط ان يكون حركة ماقبلها من جنسها واما المد فهو مشروط بهذا الشرط واما الزوائد والعلة فبينهما عموم من وجه لصدقهما فى واو قعود وصدق الزوائد فى همزة اكرم وصدق العلة فى وسط قال كذا فى الاساس لكن الحق ان الزوائد اعم من العلة لان حروفها عشرة وهى اليوم تنساه او يا اوس هل نمت اولم يأتناسهو جمعها بعضهم فى بيت وهو يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه واتانى سليمون اوسئلتمونيها اوهويت السمان قيل سئل ابو العباس المبرد اباعثمان المازنى عنها فانشد المازنى * هويت السمان فشيبتنى * وقد كنت قدماهويت السمان * فقال انا اسئل عن حروف الزيادة وانت تنشدنى الشعر فقال قداجبت مرتين كذا فى الشافية وشروحها (والهمزة والتضعيف) معطوفان بالرفع على قوله حرف من حروف العلة لاعلى الواو واختيها وفيه اشارة الى ان الهمزة ليست من حروف العلة اذالهمزة لاتجرى فيها مايجرى فى حروف العلة فى كثير من الابواب على ماذهب اليه الجمهور ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل واخرجوه عن حده وفيه اشارة ايضا الى ان المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ما ذهب اليه البعض واما عند البعض الاخر فبينهما عموم وخصوص مطلق والسالم

اخص مطلقا و الصحيح اعم مطلقا اذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة
والتضعيف بخلاف السالم فانه شرط فيه ذلك وبالجملة ان الصحيح والسالم
على ما اختاره ما سلمت حروفه الاصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام
من حروف العلة والهمزة والتضعيف وانما اعتبر الخلو من الهمزة والتضعيف
لانه قد يترتب عليهما احكام المعتل من الابدال والحذف وغيرهما على
ما سيجيء فى بحث المهموز والمضاعف (واما مثال) سمى به لمماثلة ماضيه
الصحيح فى تحمل الحركات وعدم الاعلال ويقال له المعتل الفاء ايضا
او جود حرف العلة فى فائه وهو يجيء من الباب الثانى نحو وعد يعد عدة
والامر عد والنهي لاتعد ويسر ييسر يسرا والامر ايسر والنهى لاتيسر
ومن الباب الثالث نحو وهب يهب هبة والامر هب والنهى لاتهب ومن الباب
الرابع وجل يوجل وجلا والامر ايجل والنهى لاتيجل ومن الباب الخامس
وجه يوجه وجاهة والامر اوجه والنهى لاتوجه ومن الباب السادس
ورث يرث وراثة والامر رث والنهى لاترث ثبت الواو والياء فى الماضى لانهما
اذا وقعتا فى الاول لاتتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب تاء مثل التكلان والتراث
والتهمة وقد تقلب همزة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لرجل اشار بسبابتيه
فى التشهد احد احد بمعنى اجعل واحدة و وترا اصله وحد وحد بر وكما قال الله
تعالى واذا الرسل اقتت اصله وقتت من التوقيت بمعنى تعيين الوقت كذا
فى الاساس مع بعض التغيير ولما اخرج الصحيح من البين اراد الشروع
فى المقصود الاهم هنا الذى هو المعتل وقدم المثال على سائره لتقدمه طبعا
بالاعتبار ما لاجله البحث اعنى حرف العلة كما عرفت فى بحث الصحيح فتذكر
(وهو) اى المثال الفعل (الذى يكون) اى يوجد او يكون واقعا (فى مقابلة
فائه حرف من حروف العلة) وذلك الحرف اما واو (نحو وعد) من وعد
يعد وعدا وعدة والوعد يستعمل فى الخير والشر واما الايعاد والوعيد
فمختصان بالشر (و) اما ياء نحو (يسر) من اليسر بسكون السين وضمها
ضد العسر واليسور ضد المعسور كذا فى المختار واما الالف فهو ساكن
دائما فلا يقع فى الاول ولذا لم يمثل فى المثال بما فى اوله الف والتمثيل يقتضى
الوجود (واما اجوف) جوف الانسان بطنه ويقال للشيء الذى فيه
تجويف مجوف اجوف كذا فى المختار وسمى المعتل العين باجوف لما وقع

فى وسطه الذى هو بمنزلة ابطن تجويف اى خلو من الحرف الصحيح
و يقال له ذو الثلثة لصيرورته فى المتكلم وحده على ثلثة احرف كقلت و بعت
كذا قالوا بما عرفت من التقدم الطبيعى يعلم تقديم المعتل العين على المعتل
اللام ويجئ هذا القسم من الباب الاول نحو قال يقول وكان يكون ومنه
قوله تعالى و لم يك شيئا و قوله تعالى فلاتك فى مرية حذفت النون فيهما
تخفيفا ومن الباب الثانى نحو باع يبيع وساح يسيح ومجهول يبيع يباع كما وقع
فى قول على رضى الله عنه ❊ بكيت على شباب قد تولى ❊ فياليت الشباب لنا يعود
❊ ولو كان الشباب يباع بيعا ❊ لاعطيت المبايع ما يريد ❊ ومن الباب الرابع
نحو خاف يخاف وزال يزال وكقوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم وانا نخاف
من ربنا وهذا القسم يعل فيه من الزوائد اربعة ابواب باب الافعال نحو اقام
يقيم اقامة والاصل اقوم يقوم اقوا ما اعل بالنقل والحذف وتعويض التاء
عن المحذوفة وكذا اباع واجاب وغيرهما كقوله تعالى اجيبوا داعى الله
• وباب الافتعال نحو ارتاب يرتاب واصطاد يصطاد كما فى قوله تعالى
ولا ترتابوا وفاصطادوا وباب الانفعال نحو انقاد ينقاد وباب الاستفعال
نحو استفاد يستفيد واستجاب يستجيب كقوله تعالى استجيبوا لله وللرسول
وامثالها كثيرة (هو) اى الاجوف الفعل (الذى يكون فى مقابلة عينه
حرف من حروف العلة) وهو ايضا اما واو (نحو قال و) اما ياء نحو (كال)
اصلهما قول وكيل قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
فصارا قال وكال وقد يكون القال كالقيل اسما وفى الحديث نهى عن قيل
وقال (اعلم ان هذا القلب ليس على اطلاقه بل بعد وجود شرائط سبعة
الاول كون الكلمة على وزن الفعل وبه يخرج نحو الحوكة بسبب التاء ونحو
حيدى بسبب الف التأنيث فانهما لا يوجدان فى الفعل والثانى ان يكون
حركتهما اصلية وبه يخرج نحو دعوا القوم والثالث ان لا يكون فتحة
ما قبلهما فى حكم السكون وبه يخرج نحو عور واجتور اللذين فى حكم اعور
وتجاور تدبر والرابع ان لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب وبه يخرج الحيوان
فان الحركة فى لفظه تدل على الحركة ٧ والاضطراب فى معناه فلو اعل
لفاتت هذه الدلالة وكذا لا يعل موتان حملا على نقيضه والخامس ان لا يجتمع
فى الكلمة اعلالان وبه يخرج طوى بالنسبة الى الواو والسادس ان لا يلزم ضم

٧ يعرف من قوله
وان الاخرة لهى
الحيوان اى الحيوة
الابدية كما فى ديباجة
الطريقة اقتباسا
من القرآن منه

حرف العلة فى مضارعه وبه يخرج نحو خيي فانه لواعل وقيل حاى لكان مضارعه يحاى ويخاف والسابع ان لاتفوت الدلالة على اصلها فلا يعل نحو استحوذوانقود ليعلم انهما واويان واذا لم توجد هذه الشروط لايعل كما فى المخرجات هذا تلخيص ما فى روح الشروح (واما ناقص) ويقال له المعتل اللام وكونه ناقصا لنقصانه فى الاخر حركة اوحرفا فى مثل يغزو ولم يغز ويقال له ايضا ذوالاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف فى المتكلم وحده كذا قالوا لكن فيه وفيما سبق كلام محال الى المطولات (وهو) اى الناقص (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف من حروف العلة) وهى اماواو (نحو غزا) اصله غزو وفعل به مافعل بقال (و) اماياء نحو (رمى) اصله رمى بفتح الميم والياء قلبت الفا وكتبت على صورة الياء كما سبق فى سلق وهذا القسم يجئ من الباب الاول نحودعا يدعودعوة ودعاء ومن الباب الثانى كقضى يقضى قضاء ومن الثالث كسعى يسعى سعيا ومن الرابع كخشى يخشى خشية ومن الخامس كسرو يسرو سراوة ولايجئ من السادس ويعمل فى هذا القسم من المزيد تسعة ابواب باب الافعال نحواعطى يعطى اعطاء بالهمزة المقلوبة من الياء كما فى سلقاء ومنه قوله تعالى فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون وباب التفعيل نحو حلى يحلى تحلية كما فى قوله تعالى وحلوا اساور من فضة ويحلون فيهامن اساور وفى الحديث حلوا انفسكم بالطاعة وامثالها كثيرة وباب المفاعلة نحو دارى يدارى مداراة قيل بالتجنيس دارهم مادمت فى دارهم وارضهم مادمت فى ارضهم وفى الخبر عليكم بالمدارى ومنه ناجى يناجى ومارى يمارى ونادى ينادى الى غير ذلك وباب الافتعال اهتدى يهتدى اهتداء كما فى قوله تعالى والذين اهتدوا زاد هم هدى وفى الحديث اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وغير ذلك وباب الانفعال نحوانجلى ينجلى انجلاء كما فى قول الامرئ القيس ❊الاايها الليل الطويل انجلى❊ وباب الافعلال نحوارعوى يرعوى ارعواء وقد سبق فى حقه كلام فى بابه وباب التفعل تلقى يتلقى تلقيا بكسر القاف وباب التفاعل نحو تراضى يتراضى تراضيا وتعالى الله الملك الحق وباب الاستفعال نحو استدعى يستدعى وكقوله تعالى واستغشوا ثيابهم ولايستثنون وغير ذلك وقديعل باب الافيعال نحواعرورى يعرورى اعرواء

وتصريف اسلنقى مثل تصريف هذه الكلمات (واعلم انه قد تسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء كقوله تعالى والليل اذا يسر ويوم يأت لا تكلم نفس ويوم يدع الداع فى يدع وسقطت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو (واما اللفيف) سمى به لان فيه اجتماع حرفى العلة اذ يقال للمجتمع لفيف وفيه وجه آخر (وهو اى اللفيف) الذى يكون فيه حرفان من حروف العلة) سواء كانتا واوين او يائين ثم شرع فى تقسيمه فقال (وهو) اى اللفيف باعتبار اقترانهما وافتراقهما (على قسمين) اى على نوعين القسم (الاول اللفيف المقرون) سمى به بالمقرون لاقتران الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما ولذا قال (وهو) اى اللفيف المقرون الفعل (الذى يكون فى مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف) اى من حروف العلة اعلم ان الاحتمال العقلى فى هذا الباب اثنا عشر قسما لان الواو والياء اما ان تكونا فاء وعينا اوفاء ولاما اوعينا ولاما فهذه ثلثة وعلى كل تقدير من الثلثة اما ان تكونا واوين او يائين اوالاول واو والثانية ياء او بالعكس فهذه اربعة فاذا ضربت الثلثة فى الاربعة يحصل اثنا عشر قسما لكن كون الفاء والعين حرفى علة لم يوجد فى الافعال بل هو مختص بالاسم مثل بين فى اسم مكان ويوم لازمنة مخصوصة وويل لكلمة العذاب فسقط اربعة وبقى ثمانية اربعة للمقرون واربعة للمفروق ولم يوجد فى المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء الايدى يدى فسقط منه ثلثة اخرى وبقى اربعة ثلثة فى المقرون وواحد فى المفروق اما مثال ما كان عينه ولامه واوا نحو قوى يقوى قوة اصله قو وقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار قوى كرضى ولم يدغم مع وجود مقتضى الادغام ايضا لان التخفيف الحاصل بالاعلال ازيد منه بالادغام يعرفه ذوالطبع السليم وانما اعل لامه دون عينه مع وجود مقتضى الاعلال فيه ايضا لان الاخر اولى بالتغيير والتصرف فيه ويفهم منه وجه آخر لعدم الادغام تدبر واما مثال ما كان عينه ولامه يائين مثل حيى يحيى حيوة من باب علم فحيى كرضى بلا اعلال العين لانه لو ادغم فى الماضى لادغم فى المضارع واو ادغم فيه لزم ان يقال يحى بضم الياء وهو مرفوض عندهم وجوز فيه الادغام بلا ادغام المضارع كما فى قوله تعالى ويحيى من حى عن بينة وحيوة بقلب الياء الفا وكتبت بصورة الواو على لغة

من يميل الف الى الواو و كذلك الصلوة و الزكوة و الربوا كذا ذكره صاحب الكشاف فيه و الحق ان امثال ذلك تكتب فى المصحف بالواو اقتداء بالسلف و فى غيره بالالف كحياة لانها و ان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عنها اذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الالف الا فى يحيى كذا ذكره العلامة التفتازانى وكذا صرح الحق عما قلنا بالحقية واما مثال ما كان عينه واوا ولامه ياء (نحو طوى طيا) من باب ضرب واصل طيا طويا اعل بقاعدة قد سبقت احدهما ومثله غوى يغوى غيا وهوى يهوى ولوى يلوى كما فى قوله تعالى والنجم اذا هوى وتهوى اليهم و يلوون السنتهم وليا بالسنتهم ومافهم من كلام الاستاذ رحمه الله تعالى ان المقرون يجئ من البابين من الثانى كطوى ومن الرابع كقوى تبع ومن المزيدات يعمل فيه عشرة باب الافعال نحو احيى يحيى احياء و فى القرآن و الله يحيى و يميت فلنحيينه حيوة طيبة و مثله اغوى يغوى اغواء كما قال الله تعالى اغوينا اغويناهم كما غوينا وقال ايضا ومتاعا للمقوين و باب التفعيل نحو قوى يقوى تقوية وحيى يحيى تحية كما فى قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها و مثله سوى يسوى تسوية كما فى قوله تعالى فاذا سويته و نفخت فيه و فى الحديث سووا صفوفكم و باب المفاعلة نحو داوى يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفى التنزيل حتى اذا ساوى بين الصدفين وفى الشعر ﴿ لعمرك لو ساويت قارون فى الغناء ﴿ وساويت نوحا ثم لقمان فى العمر ﴿ ونلت الذى نال ابن داود ناله ﴿ اليس فصار بك المصير الى القبر ﴿ وان كنت لا تدرى متى الموت فاعلمن ﴿ بانك لا تبقى الى آخر الدهر ﴿ و باب الافتعال كما فى قوله تعالى لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة و باب الافعلال كما فى احوو يحوو احووا بالادغام او الاعلال و باب الافعيلال احواوى يحواوى احويواء و باب التفعل نحو تسوى يتسوى تسويا و باب التفاعل كما فى حديث تداووا فان الذى انزل الداء انزل الدواء و باب الاستفعال نحو استحيى يستحيى استحياء كما فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة (و) القسم (الثانى اللفيف المفروق) و يقال المعتل الفاء واللام (هو الذى يكون فى مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف) المذكورة وتسميته باللفيف لما مر و بالمفروق لكون الحرفين العلتين مفصولين بالحرف الصحيح

وقد عرفت انه لايوجد فى المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء ولذا قال المصنف (نحو وقى يقى وقاية) وهو باعتبار لامه كالناقص فالامر منه ق والنهى لاتق كما فى قوله تعالى وقهم السيئات وقنا عذاب النار وهو من الباب الثانى ويجئ من الرابع نحو ورى يورى والامر ر وفى حال الوقف ره بالهاء ومن باب حسب نحو ولى يلى ولاية ويعل فيه من المزيدات باب الافعال كاولى يولى ايلاء واوحى يوحى ايحاء وباب التفعيل كولى يولى تولية وباب المفاعلة كوالى يوالى موالاة وقوله تعالى يوارى سوآتكم وباب التفعل نحو قوله تعالى الله يتوفى الانفس وتوفنى مسلما وباب التفاعل نحو قوله تعالى وتواصوا بالحق وباب الافتعال كاتقى يتقى اتقاء وباب الاستفعال كاستولى يستولى استيلاء (واما مضاعف) اسم مفعول ويقال له ذلك لان فيه ضعفا اى تكرار حرف واحد ولذا يقال له الاصم لاحتياجه الى تكرار الحرف كما ان الاصم يحتاج الى تكرار صوت ليفهم قدمه على المهموز لزيادة قربه منه الى الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال احد حرفى التضعيف وحذفه فى مواضع مخصوصة وهى فى نحو تقضى البازى بقلب الضاد ياء وفى مثل مست وظلت واحست بحذف السين اذا صل الاول تقضض واصل البواقى مسست وظللت واحسست وقد قرئ فظلتم تفكهون وظللتم ايضا على الاصل بخلاف تليين الهمزة فانه فى مواضع كثيرة على ما سيجئ ولذا جعلها البعض من حروف العلة كذا فى بعض الشروح فافهم (وهو) اى المضاعف البناء (الذى يكون عينه ولامه من جنس واحد) فان قيل هذا التعريف غير جامع لانه لايدخل فيه مثل وسوس قالت طائفة بل التعريف الجامع هو هذا وهو الذى اجتمع فيه حرفان متماثلان اومتقاربان فى المخرج فى كلمة اوكلمتين قلنا المضاعف له معنيان اعم واخص اما المعنى الاعم فهو ما ذكر واما الاخص فهو ما ذكره المص ومراده بيان المعنى الاخص لا الاعم فلا يرد ذلك الاعتراض (نحو مد) اصله مدد بالتحريك لانه ماض من باب نصر هذا مثال لما يكون التضعيف فى اصوله وقد يكون فى غيرها كاحمر واقشعر فيجرى فيه من الادغام ما يجرى فى الاول واما نحو وسوس وزلزل من مضاعف الرباعى فلايدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين حذفت حركة الدال الاولى لاجل الادغام لان

اسكان الاول شرط فيه ليتصل بالثانى يحصل التخفيف الخ وكذا تحريك
الثانى شرط فيه لانه مبين للاول الساكن والساكن كالميت لايبين نفسه
فكيف يبين غيره (ثم ادغمت الدال الاولى) الساكنة (فى الدال الثانية)
المتحركة فصار الحرفان فى الحقيقة والتلفظ حرفا واحدا فى الكتابة
قد يكونان حرفين فى الكتابة ايضا كالرحمن والشمس فان المدغم والمدغم
فيه حرفان فيهما فى التلفظ والكتابة معا الا انهما متحدان فى التلفظ نوعا
فانهما راآن فى الاول وشينان فى الثانى وفى الكتابة مختلفان نوعا لان المدغم
لام والمدغم فيه راء فى الاول وشين فى الثانى ويقال لهذا الادغام الادغام
الشمسى لكون لفظ المدغم متمدنا فى المدغم فيه كما ان الكواكب تنعدم
بالشمس على ما فى بعض كتب الاداء فما قاله الاستاذ رحمه الله تعالى فى هذا المقام
ركيك جدا فليطالع ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناش من ذكر الادغام
بان يقال ما معنى الادغام قال (الادغام) عندهم (ادخال احد المتجانسين)
اى المتماثلين على مذاقه وادغام المتقاربين وغيره ٩ متروك البيان هنا على
ما عرفت (فى الآخر) اى فى الحرف الآخر ويعلم منه ومما سبق ان الحرف
قد يذكر وقد يؤنث على ما بين فى محله والادغام من الافعال والادغام
بتشديد الدال من الافتعال لغة الادخال المخصوص ٧ فيناسب الاصطلاح
ولايبعدان يقال هو عينه ولذا قال فى مختار الصحاح يقال ادغمت اللجام
فى فم الفرس اى ادخلته فى فيه ومنه ادغام الحروف يقال ادغم الحرف
وادغمه هذا كلام المختار تدبر واعلم ان الغرض من الادغام طلب التخفيف
اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة كما يظهر للراجع الى الوجدان
ثم شرع فى تقسيم ما عرفه ليكون اوقع فى النفس فقال (وهو على ثلثة
انواع) باعتبار اختلاف العارض كما ستقف عليه النوع (الاول) منها
ادغام (واجب) ولقوة الوجوب وشرفه قدمه على الجائز والممتنع (وهو)
اى الادغام الواجب يكون فى صورتين الصورة الاولى (ان يكون الحرفان
المتجانسان متحركتين) فى كلمة واحدة بقرينة المثال فان الادغام فى مثل
ضرب بكر غير واجب وان وجد فيه الحرفان المتماثلان لكونهما فى كلمتين
واما اذا كانا فى كلمة واحدة فيجب (فان قلت لم لم يدغم قردد وسرر وجدد
وطلل بحركتين بلا ادغام فى الكل (قلنا اما عدم الادغام فى قردد

٩ واعلم ان الادغام على ثلثة اقسام ادغام مثلين وهما المتفقان مخرجا وصفة وادغام متجانسين وهما المختلفان صفة والمتفقان مخرجا وادغام متقاربين وهما المتقاربان مخرجا اوصفة كما سبق فى الشرح منه

٧ وانما قال الادخال المخصوص لان الادغام فى اللغة ادخال الشئ فى الشئ على ما نقل المرعشى عن الجاربردى ويؤيده ما فى المختار منه

فلئلا يبطل الالحاق فان قردد بمعنى المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذا قالوا قرادد وقريدد كما قالوا جعافر وجعيفر على ما قاله السيد عبدالله فى شرح الشافية واما عدم الادغام فى البواقى فلئلا يلتبس الصكك بالصك اى صك القاضى والسرر بالسر اى السرة والجدد بالجد اى البئر فى الطريق وطلل بالطل اى المطر الضعيف وكذا قطط شعره وطيب البلد تدبر (واما عدم ادغام حيى فى بعض اللغات فلئلا يقع الضمة على الياء فى مضارعه كما سبق والادغام فيه اكثر وقرئ ويحيى من حى عن بينة على ما فى المختار والصورة الثانية من صورتى الادغام الواجب ما بينه المصنف بقوله (اويكون الحرف الاول) منهما (ساكنا) فكلمة او التقسيم المحدود لاالتقسيم الحد ولا للشك ولا للتشكيك لان الكل ينافى الغرض من التعريف كما بين فى محله (و) الحرف (الثانى متحركا) فى كلمة واحدة (نحو مد يمد) هذان مثالان للصورة الاولى اصلهما مدد يمدد من باب نصر يقال مد الثوب فامتد وقد عرفت انهما اذا كانتا فى كلمتين لايجب الادغام كضرب بكر ولذا قيدنا بقولنا فى كلمة واحدة وكذلك يجب تقييد الصورة الثانية بذلك القيد وكما قيدنا ايضا (نحو مدا) اصله مددا كقتلا اذ هو مصدر مد فالدال الاولى ساكنة والثانية متحركة فادغمت فيها وفى بعض شروح هذا الكتاب ان الادغام فى هذه الصورة اى الثانية ضرورى لانه لامجال لعدم الادغام فيها ولو فى كلمتين انتهى وصاحب روح الشروح والاستاذ رحمه الله اقتفيا اثره وتكلما بمالم يعنيا وهذا سهو منهم لان الياء او الواو وقعت فى آخر كلمة مع مثلها فى اول كلمة اخرى مع ان الاولى ساكنة والثانية متحركة ولم يدغما كما فى قوله تعالى فى يوم ٢ كان مقداره وفى قالوا وهم فيلزم التقييد فى تلك الصورة بذلك القيد ايضا فتدبر ٨ (و) النوع (الثانى) من الانواع الثلثة (جائز) اى جائز ادغامه وعدمه فالجواز بمعنى سلب الضرورة اى الوجوب عن الطرفين اى الوجود والعدم جميعا فهو امكان خاص على ما ستقف عليه ان شاءالله تعالى وانما قدمه على الممتنع لكونه وجوديا (وهو) اى الادغام الجائز يتحقق فى كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا و) الحرف (الثانى ساكنا) لكن لامطلق السكون بل (بسكون عارض) بسبب الوقف كما فى الامر بغير اللام على المذهب

---

٢ اعلم ان المثلين اذا سكن اولهما يجب الادغام عند اهل اللغة واهل القراءة واهل الاداء بلا خلاف سواء كانا فى كلمة نحو يدرككم او فى كلمتين نحو ان اضرب بعصاك واذ ذهب وآووا ونصروا الا اذا كان الاول حرف مد فان كان المثلان فى كلمتين فلا يدغمه احد من اهل اللغة والقراءة والاداء نحو فى يوسف والذى يوسوس وقالوا واقبلوا ابل بعد الاول هكذا نقله المرعشى فى الجهد عن ابى شامة فتفطن منه

٨ فتدبر وجهه ان البعض ذهب الى عدم الادغام اذا كان الاول حرف مد وان كانا فى كلمة واحدة لكنه غير مختار والوجه ما فى الشرح تدبر منه

الاصح او بسبب الجزم كما فى المضارع المجزوم اى جازم كان (نحو لم يمد)
ولم يعض ولم يفر ولم يمد وغيرها ويقال فى الامر بغير اللام مد بحركات الدال
وعض وفر بفتح اللام وكسره فقط فيهما والاصل لم يمدد ولم يعضض
ولم يفرر وامدد وامدد واعضض وافرر (نقلت حركة الدال الاولى) اى
حركة اول المتجانسين ليمكن الادغام (ثم) اى بعد ذلك النقل (حركة الدال
الثانية اما بالضمة) اتباعا لحركة العين اذا كان من يفعل بضم العين (او بالفتح)
فى الكل لخفته (او بالكسر) فى الكل ايضا لانه اصل فى تحريك الساكن
لشبهه بالسكون فى انه يوجد فى بعض الكلمات دون بعض فان السكون
يوجد فى الفعل دون الاسم لان انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر
ولا جزم فيه اعرابا فانه مختص بالفعل وكذا الكسر يوجد فى غير المضارع
وغير المنصرف ولا يوجد فيهما بخلاف اخويه من حركة الاعراب اعنى
الضمة والفتحة فانهما يوجدان فى الكل ولان السكون والجزم عوض
فى الفعل عن الكسر فى الاسم فعوض الكسر عن السكون ايضا كما فى لم يمد
وانما حركت الثانية (لكون سكونها عارضا) بسبب الجزم او الوقف
فلا اعتداد بما يكون كالمعدوم فيجوز تحريكها (ثم ادغمت الدال الاولى
فيها) اى فى الثانية (فصار لم يمد بالادغام) نظرا الى عروض سكون الغير
المعتد به لكونه كالعدم كما عرفت وهذا لغة بنى تميم (ويجوز لم يمدد بالفك)
اى بفك الادغام وفصله اى عدمه نظرا الى سكون الثانى وان كان عارضا
مع ان شرط الادغام تحرك الثانى فلم يدغم لعدم شرطه مع وجود الخفة
بلا ادغام وهذا لغة اهل الحجاز وهو اقرب الى القياس وورد عليه القرآن
وهو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر ولا تشطط واهدنا وفليملل الذى عليه الحق
وهذا عطاؤنا فامنن (والثالث) من الانواع الثلثة ادغام (ممتنع وهو)
يتحقق فى كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا
والحرف الثانى ساكنا بسكون اصلى) لازم فلم يدغم لعدم تحرك الثانى الذى
هو شرط الادغام ولانه لو ادغم لزم اجتماع الساكنين لان الادغام يقتضى
سكون الاول مع ان الثانى ساكن لاتصال ضمير الفاعل (نحو مددن)
وكذلك يمددن وتمددن وامددن ولا تمددن وكذلك مددت الى مددنا
وانما كان الادغام فيها ممتنعا لان سكون الثانى فيها لازم لانه بسبب لازم

وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الفعل اعلم ان المضاعف
يجيء من الباب الاول كمن يمن منا ومن الثانى كفر يفر فرارا كما فى ففروا الى الله
ومن الرابع كعض يعض كما فى ويوم يعض الظالم على يديه ومن الخامس
قليلا كحب يحب فهو حبيب ولب يلب فهو لبيب ومن المزيدات يجيء
من باب الافعال كما فى قوله تعالى يحبونهم كحب الله وقوله عليه الصلاة والسلام
عش ماشئت فانك ميت واحبب من شئت فانك مفارقه واعمل ماشئت فانك
مجزى به ومن التفعيل نحو خفف يخفف تخفيفا ومن المفاعلة كما فى قوله
تعالى الم تر الى الذى حاج ابراهيم فى ربه وكما فى قوله تعالى يوادون من حاد الله
ومن الانفعال كانقد ينقد ومن الافتعال كاعتد يعتد ومن التفعل كتعزز
يتعزز ومن التفاعل نحو تماد يتماد ومن الاستفعال كاستعد يستعد وحكم
احمر واحمار واقشعر مثل حكم سائر المضاعف الغير الاصلى كذا فى
الاساس (واما مهموز) هو فى اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزا او همزة
يقال همزت الكلمة فكانت مهموزة وهى حرف من حروف التهجى غير
الالف التى هى من حروف العلة الا انها اذا وقعت فى اول الكلمة تكتب على
صورة الالف فى كل حال لقوة الكاتب عند الابتداء وقدرته على مده ولكون
اول مخرج الالف متحدا بمخرجها ويجيء الهمز بمعنى عصر الشيء باليد وبمعنى
التعييب والغمز قيل لاعرابى انهمز الفار فقال الاعرابى السنور يهمزها بحمله
على معنى العصر باليد مع ان مراد السائل معنى آخر له وهو تلفظ لفظ الفاء
بالهمزة (وهو) اى المهموز فى الاصطلاح البناء (الذى يكون احد حروفه
الاصلية همزة) وهذا يناسب المعنى اللغوى بل لا يبعد ان يقال هو عينه
ولا يرد اعتراض الاستاذ على بعض الشارحين قد عرفت ان المهموز لم يكن
من الصحيح على ما يدل عليه كلام المصنف هنا وفى السابق لان الهمزة
قد تخفف بالحذف والقلب بالالف او الواو او الياء او بين بين وهو جعل
الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها اذا وقعت فى غير الاول بخلاف
الحرف الصحيح فانه لا يخفف اصلا وانما تخفف الهمزة لانها حرف شديد
مع ان مخرجها اقصى الحلق وابعده فاستثقل النطق بها وجوز التخفيف
لما فيه نوع تسهيل النطق وهو لغة قريش وكثير من الحجازيين واما بنو تميم
فلا يخففونها قياسا على سائر الحروف الحلقية وانما قلنا اذا وقعت فى غير

الاول لانها اذا وقعت فيه فلا تخفف نحو احد وابراهيم واخذ و إذا كان المهموز عبارة عما ذكر فهي تقع اما فاء اوعينا اولاما (فان كانت الهمزة فى مقابلة الفاء يسمى) هذا النوع منه (مهموز الفاء نحو اخذ) قد عرفت آنفا انها لاتتغير اذا وقعت فاء واما مثل هراق فى اراق فشاذ و يجئ هذا النوع من الباب الاول نحو اثر يأ ر ومن الثانى كأدب يأدب ادبا ومن الثالث كأهب يأهب ومن الرابع كأمن يأمن ومن الخامس كأصل يأصل (وان كانت الهمزة فى مقابلة العين يسمى مهموز العين نحو سأل) بثبوت الهمزة و هو الاكثر و يجوز قلبها الفا نحو سال وفى المضارع يقال يسئل بثبوتها و يسال بقلبها الفا و يسل بحذفها و فى الامر كذلك قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر وسل بنى اسرائيل وقد تحذف الهمزة فى الامر من النوع الاول ايضا لكنه على غير القياس نحو كل وخذ ومر من اكل واخذ وامر والاصل اؤكل واؤخذ واؤمر و يستعمل فيها على الاصل كما فى قوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة و هذا النوع يجئ من الباب الثالث نحو رأى يرأى و من الرابع بئس بؤسا ومن الخامس نحو لؤم ومن الثانى قليلا نحو نئم ينئم نئيما بمعنى صوت فيه ضعف كالانين كذا فى الاساس (وان كانت الهمزة فى آخره يسمى مهموز اللام نحو قرأ) بثبوتها وقد تخفف كما فى الوسط بجعلها بين بين تدبر و يجئ هذا النوع من الباب الثالث والثانى والرابع نحو هنئ فانه يجئ من الابواب الثلثة وفى مختار الصحاح هنؤ الطعام صار هنيئا و بابه حسن وهنأنى الطعام من باب فتح وضرب هذا كلامه فاعتراض الاستاذ على صاحب المراح و غيره حيث قال الاستاذ انهم قالوا ان هنئ يهنأ هنأ من الباب الثانى و الصحيح انه من الباب الخامس مبنى على غفلته عما فى المختار فافهم و يجئ من الباب الرابع ايضا نحو صدئ يصدأ صداء و صدء الحديد و سخه (وفى الحديث ان هذه القلوب اى قلوب بنى آدم يصدأ اى يعرضه الوسخ كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤه يارسول الله قال قراءة القرآن وذكر الموت) ولايجئ من الاول والسادس (تتمة) فى بيان اجتماع الهمزتين اعلم انهما اذا كانتا فى كلمة واحدة يجب قلب الثانية بجنس حركة ماقبلها كآمن واومن وايما لشدة الثقل باجتماع الهمزتين وفيه وجه آخر تدبر قال المرعشى اذا اجتمعتا فى كلمة فالهمزة الاولى اماهمزة وصل اوهمزة قطع فان كان

همزة الوصل فالثانية لاتكون الاهمز قطع ساكن نحو الى الهدى ائتنا وفليؤد
الذى اؤتمن وصالح ائتنا و يقول ائذن لى والارض ائتيا فان ابتدأ
بهمزة الوصل بان يوقف على ماقبلها تبدل الهمزة الساكنة بحرف من جنس
حركة همزة الوصل فتبدل واو فى اوتمن و ياء فى البواقى لاخلاف بين القراء
فى هذا والتفصيل فى كتب الاداء والقرا آت ولقد نقلت هذا فى هذا المقام لان
اكثر العلماء والحفاظ غا فلون عن هذا المرام ولانى قصد التبرك بان تكون
من خدمة كلام الملك العلام (وهذه الاقسام) اى الاقسام المذكورة
(يقال لها اقسام سبعة و) هذا التقسيم اعتبارى فيجوز فيه تداخل بعض
الاقسام فى بعضها فلا يرد مثل ساء يسوء وآديئيد وآن يؤل تفطن (يجمعها)
اى تلك الاقسام (هذا البيت) وهو مايجمعه الوزن والقافية المشتمل على
مصراعين كذا فى بعض شروح الاندلسى وهو (صحيحست ومثالست و
مضاعف لفيف وناقص ومهموز واجوف) فهو خبر مبتدأ محذوف او بدل
من هذا البيت وذلك البيت اذا اريد التطبيق بالعروض العربى يكون
من البحر الهزج المسدس المحذوف على ماهو المشهور لكن عندى انه ونظائره
من البحر الوافر يعرف وجهه الاهل وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن مرتين
فالاولان معصوبان والاخير معطوف ومن نظائره الابيات الآتية منا واعلم
ان لفظ است علامة كون الكلمة خبرا واذا كان آخر الكلمة مفتوحا يجب
اثبات الفه فى الخط ولايلزم فى التلفظ مثل داننده است واذا كان آخرها
ساكنا يجب حذفها فى الخط والتلفظ مثل قر بتست كذا فى المفاتيح الدرية
وهنا من قبيل الاخير ولذا حذف الالف خطا ولفظا (فان قلت لم لم يذكر
الرابطة فى غير الاولين قلنا الرابطة لا تنحصر فى لفظ است بل قد تكون
كسرة وغيرها وفى غير الاولين الرابطة هى الكسرة كما فى زيد دبير بكسر الراء
على مايفهم من نظم البيت فعلم من هذا البيان ان كل واحد من السبعة خبر
مبتدأ محذوف اى الاول صحيحست والثانى مثالست الى آخره لكن الانسب
بتركيب البيت ان يقدر المبتدأ بالفارسية هكذا يكى صحيحست دوم مثالست
سيوم اجوف چهارم ناقص پنجم لفيف ششم مضاعف هفتم مهموز
ولم يراع فيه الترتيب السابق رعاية لنظم البيت اولعدم وجوب ذلك الترتيب

والله اعلم بحقيقة المرام وعنده مفاتح الغيب لايعلمها الاهو الملك العلام ۞ هذا آخر تلخيص الاساس بعناية رب الناس ۞ ولم آل جهدا فى تهذيبه مع ضمّى اليه المسائل الكثيرة بتوفيق ملك الناس ۞ نفع به وباصله جميع الطلاب الى الناس ۞ ربنا اغفرلنا ولوالدينا ولاساتيذنا واعذنا من شر الوسواس الخناس ۞ الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس ۞ فاده واقول

ايا رب اجعلنا بالعطايا ۞ بيوم الحشر فى ظل اللواء
لواء محمد خير البرايا ۞ وشفعه بنا يوم اللقاء
فقد احببته والرسل كلا ۞ وهم ذخرانا يوم الجزاء
وقد اقررت يا ربى ذنوبى ۞ رجوت بك العطايا ذا العطاء
فقابلنى بعفو منك جم ۞ وكثر بعد موتى بالثناء
ولا توحش بيوم الحشر قلبى ۞ بحق العلم واسمع لى دعائى
وللاباء مع الاستاذ اغفر ۞ وسلم كلهم يوم البلاء
وجازهم الجميل وكل خير ۞ واكرم روحهم فى الاولياء
يامولى الموالى جد بلطفك ۞ بشئ نافع جاء الرضاء
وفينا الذنب اكثر من بحار ۞ فانك لا تؤاخذ بالخطاء
ونرجو من جميع طالب الحق ۞ بتبديل الخطاء بالنداء
عفوك جميع طلابى الهى ۞ فكن بالعفو واقبل لى رجائى
بحمد الله لتلخيص الاساس ۞ وصليت الرسول ذا الوفاء
وقد تممته حمدا فحمدا ۞ بعام السين شين طاء ياء

الحمد لله الذى يسر لنا طبع هذا الشرح المنيف ۞ والايضاح اللطيف ۞ المسمى بتلخيص الاساس المؤسس غراس العلم فى افئدة الناس ۞ من القواعد العربية الموصلة الى العلوم الدينية ۞ والمعارف الشرعية ۞ فى يمن عصر حضرة السلطان بن السلطان (السلطان مراد خان) ابن السلطان عبد المجيد خان ۞ بارك المولى ظلال دولته على مفارق الانام ۞ وايده بالتأييد والنصر مادامت السنون والايام ۞ وذلك فى مطبعة الحاج محرم افندى البوسنوى ۞ سهل المولى ماربه الدنيوى والاخروى ۞ وتصادف ختام طبعه فى اوائل جمادى الاولى ۞ لسنة ثلاث وتسعين ومأتين والف